الحال

توزع مجاناً

«الحـال» - العدد 108 - السنة الثامنة
تصدر عن مركز تطوير الإعلام/ جامعة بيرزيت منذ عام 2005

وداع ووعيد

كيف لنا أن نشعر بعد اليوم بالعزة بالفرح؛ وبأننا كغيرنا نزهو ونفرح وندبك ونلوح بمسابحنا ومناديلنا فرحًا؟ كيف لنا ذلك!
واليوم، لنا أطفال أعمارهم قيد نفس، قتلوا وهدمت فوقهم سقوف كانت تؤويهم. أطفالنا الشهداء لم يخضعوا لممارسات المكفنين؛ تركوا لملائكة السماء، فهم وحدهم مقدر لهم شرف تغسيلهم وتعطيرهم. وقبل أن يمضوا، تناثر حولهم ورد لم تكن الأمهات ولا الأخوات من نثرنه، بل كانت يد الله ترفع أطفالا ناموا على خوفهم، ولم يستيقظوا على خوفنا.
وقبل أن يواروا التراب، استوقفوا المشيعين ثواني قائلين مودعين غزة: سنمضي إن كان هذا سيجلب لك بعض الحياة، وإلا، فلا ترضي يا غزة بأقل من حياتهم ثمنًا لحياتنا.. حياتنا التي لم تبدأ بعد إلا ببعض الحرب والدم والفاجعة، وحلم بحياة أخرى نحن فيها المستقبل.. ولتبق غزة حرة صامدة وأبية.

رئيسة التحرير

«الحـال» - الأربعاء 2014/7/16 م - الموافق 18 رمضان 1435 هـ - العدد 108 | http://mdc.birzeit.edu/ | 16 صفحة

حماس والصواريخ والصفقة

تحليل: عارف حجاوي

رسالة الوسيط الألماني لإسماعيل هنية:
«يؤسفنا جميعًا ما يجري. وهناك عرض إسرائيلي طيب، سأذكره لكم بالضبط كما وردني. يمكنكم الحفاظ على حياة الناس، والاحتفاظ بحكم قطاع غزة بالطريقة التي ترونها، وهناك تسهيلات لا بد أن تلفت نظركم.

فقد أدركت إسرائيل أن ما يريده مواطنوها ليس رأس حماس بل الهدوء والأمان. ومقابل التخلي عن الصواريخ والقذائف البعيدة المدى، يمكنكم الصيد في البحر بضعة كيلومترات إضافية. للأسف، لن يكون ممكنًا أن تصل إليكم سفن كبيرة ولا أن تصل قواربكم إلى سفن في عرض البحر. لكن فكروا في حقوق صيد أفضل، وفكروا في معبر رفح مفتوحًا. سيظل الطيران فوق القطاع محظورًا، ولكن مع الزمن سيكون لكم الحق في استعمال المطارات الإسرائيلية للسفر. بالطبع ستواجه مثل هذه الترتيبات معارضة من مصر التي لا تهمها الصواريخ بل تهمها حماس. لذلك سيكون معبر رفح مرهونًا بتفاهماتكم مع مصر. وستقيم في القطاع لجنة دولية- عربية دائمة للتفتيش والمراقبة عدد أفرادها مئة وخمسون مراقبًا بحيث يكون في مقدورها دخول كل مكان، بالطبع برفقة عناصركم. وسيسمح لكم بحيازة البنادق والقنابل المسيلة للدموع وما أشبه ذلك من أدوات الحفاظ على الأمن. ويمكن لعدد من العمال، 20 ألفًا، التوجه للعمل داخل إسرائيل بترتيبات معينة. ولا يدعى هذا سلامًا ولا اتفاقًا، بل هدنة كتلك التي عقدت بوساطة مصرية قبل سنتين. لن أذكركم بما سيعنيه رفع الحصار عن القطاع اقتصاديًا، ولا بالراحة التي سيشعر بها المواطنون، وسيكونون شديدي الامتنان لكم.

- التتمة ص14 -

عقبات في الطريق إلى محكمة الجنايات الدولية

منتصر حمدان

مع تصاعد وتيرة الجرائم وقتل مئات المواطنين في قطاع غزة، تعالت الأصوات المطالبة بالتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية بعد الانضمام إلى ميثاق روما، الأمر الذي قد يمثل «فشة غل» فلسطينية في محاولة لوقف الهيجان الإسرائيلي.

وعن توجه الفلسطينيين إلى محكمة الجنايات الدولية التي يمكن من خلالها معاقبة إسرائيل على سلسلة الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني، قال خبير فلسطيني في القانون الدولي إن إسرائيل هي الأخرى بدأت بتجهيز ملفاتها لجر قيادات ومسؤولين فلسطينيين لذات المحكمة ومحاولة تحميلهم مسؤولية العمليات التفجيرية في الحافلات في عمق المدن الإسرائيلية.

أما الخطوات المطلوبة فلسطينيًا للوصول إلى محكمة الجنايات الدولية، فقد اتفق الخبيران في مجال القانون الدولي نائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الانسان (FIDH)، مدير مؤسسة الحق الفلسطينية، شعوان جبارين، وأستاذ القانون الدولي د. حنا عيسى؛ على أن هذه الخطوات يجب أن تكون منظمة ومرتبة وتنسجم مع الإجراءات المعمول بها دوليّ في هذا المجال، مع تأكيدهم على أن هذا التوجه بحاجة أولاً لقرار سياسي على المستوى الفلسطيني قبل البدء بالإجراءات العملية في هذا الاتجاه.

ووفقا لما أكده عيسى وجبارين لـ «الحال»، فإن الحديث يدور حول سلسلة خطوات عملية للوصول إلى محكمة الجنايات الدولية، لكن المفارقة تكمن في أن الوصول إلى المحكمة لا يعني نهاية المطاف، بل إن الأمر قد يحتاج لسنوات طويلة، ويكلّف أموالاً طائلة تنفق لتحقيق الأهداف المطلوبة لهذا التوجه.

وتتلخص الخطوات المطلوبة للوصول إلى محكمة الجنايات الدولية بتوفر قرار سياسي فلسطيني رسمي بالتوجه إليها، ورسالة من قبل رئيس دولة فلسطين للانضمام إلى ميثاق روما وطلب الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، وأن تكون فلسطين دولة معترفًا بها، وبعد تقديم أو تسليم الرسالة فإن الأمين العام للأمم المتحدة يوزعها على كل الأطراف في ميثاق روما، وتتم الموافقة على طلب الانضمام بعد 40 يومًا، ثم تقدم الشكوى باسم الدولة الراغبة بالتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، وفي حال تقديم الشكوى للمدعي العام الدولي، فيمكن له أن يؤجل النظر في الشكوى لمدة سنة وله الحق في تمديد الأمر سنة أخرى، وهناك اتفاق بين محكمة الجنايات الدولية وهيئة الامم المتحدة ممثلة بأمينها العام تنص على أن مجلس الامن الدولي بمقدوره طلب تأجيل النظر في الشكوى لمدة 7 سنوات، ويمكن لمحكمة الجنايات الدولية أن تطلب من الدولة المشتكى عليها التحقيق واستنفاد قوانينها لمعاقبة المجرمين استنادا لقوانين تلك الدولة وفي حال فشلت او تقاعست عن فعل ذلك فان محكمة الجنايات الدولية تقوم بهذا الامر، وبعد هذه الخطوات والتحقق من سلامتها تبدأ الإجراءات الفنية بما في ذلك تحديد الوقت المطلوب والإبلاغ عن القضية وإيداعها لدى المدعي العام الدولي.

واكد عيسى أنه عند الحديث عن التوجه لمحكمة الجنايات الدولية فيجب أخذ مجموعة من النقاط بعين الاعتبار، أبرزها أن إسرائيل بدأت تعد ملفات لملاحقة فلسطينيين بتهم ارتكاب جرائم حرب، سواء بإطلاق الصواريخ أو تنفيذ عمليات تفجيرية، خاصة أن هذه العمليات كانت ترتكب داخل اسرائيل.

- التتمة ص14 -

مقالات صغيرة منحرفة

عارف حجاوي

● أسوأ ما يمكن أن يحدث لرجل أن ينزل من سيارته لإصلاح البنشر. وأجمل ما يجعل صباح الرجل مشرقًا أن ينزل من سيارته لإصلاح بنشر لسيدة واقفة بقرب سيارتها وتلوح بيدها. لهذا السبب، فإن النشيد الوطني للنساء هو: «يا هبايل يا هبايل».

● الفقير يضحك لنكتة الغني لأنه غني، والغني يضحك لنكتة الفقير بشرط: أن يكون مهرجًا.

● قال بيدبا: ما أشد ندمي على الفواحش التي لم أرتكبها.

● نحتل بلادهم باسم الدين فهذا فتح، ويحتلون بلادنا باسم الدين فهذا الفتح العثماني. والآن نحن مقبلون على فتوحات كثيرة فيما يبدو.

● بعد هيروشيما، ساد الفلسفة جو من التفاؤل، فها هي أخيرًا الوسيلة التي ستضع حدًا لهذا العبث كله.

● قال مؤلف القاموس: بعد أن نشرت قاموسي، بدأت أكتب بالعامية واستعمل الأساليب الخطأ في الفصحى، ألم أثبت أنني أعرف الصواب؟ الآن أريد أن أتجنبه.

● منذ بضع مقالات، وأنا أحاول إقناع القراء بأنني أسفل مما يظنون.

● كلنا مررنا ذات يوم من قناة فالوب، ويظن دي لسيبس أنه أعظم المهندسين. سبحان الله!

● دولة اسم عاصمتها (سري جاياوارد نابورا كوتي) لا بد أن تكون دولة عظمى. سريلانكا.

● يمارس المهربون غسيل الأموال وتمارس الحكومة غسيل الدماغ، وبينهما يعيش أوسخ شعب على وجه الأرض.

● قبل ثلاثين سنة قالوا للملك: نشرة الأخبار كلها مخصصة لجلالتكم، والناس يشتكون. قال لهم: اطفوا التلفزيون. وعندما انتشرت الفضائيات صاح الملك شاكيًا، فقالوا له: «اطفي» التلفزيون.

● بعد انشطار تشيكوسلوفاكيا، قلت لنفسي: تشيكيا الصناعية ستنتعش وسلوفاكيا ستنحدر. ثم سمعت فرقة إذاعة براتيسلافا السيمفونية، فاطمأن بالي إلى أن السلوفاك قادرون على التكاتف والعمل معًا وتوزيع الأدوار.

● يقول الشيخ إمام: (رافعين جباه حرة شريفة، باسطين أيادي تؤدي الفرض/ ناقصين مؤذن وخليفة ونور ما بين السما والأرض). وكل هذا تحقق بفضل الله. وبمبايعة الخليفة مش ناقصنا ولا شيء.

● وهو خارج من عندي قلت له: نسيت علبة سجائرك! قال: لا تقلق، فهي فارغة. قلت له: لذلك خذها.

● أجمل كلمة في اللغة العربية: ياي.

بين تحريض نتنياهو وضعف خطاب الفصائل

اعتدال ودبلوماسية الرئيس عباس يضعانه أمام موجة غضب شعبي كبير

واصل أبو يوسف.

محمد أبو علان.

عادل شديد.

إيليا غربية

من السقف الذي تسنده يد الرباط في القدس هبط الغضب، وعانق حجارة الأرض التي امتزجت بالدم والعرق والدمع، فثار أهل الدار وشيعوا شهداءهم بالزغاريد بين شارع فلسطيني وآخر.

هذا الغضب الذي أثاره استشهاد الطفل محمد أبو خضير (16 عامًا) من بلدة شعفاط، الذي اختطفه المستوطنون وأحرقوه حيًا، بعد مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين والعثور على جثثهم بالقرب من مدينة الخليل، لم يقتصر على الاحتلال وحده، بل طال أيضًا السلطة الوطنية وطال الرئيس محمود عباس أيضًا وكل الفصائل بما فيها حماس.

لماذا غضب الشارع؟

تعاقبت على جدران مواقع التواصل الاجتماعي آلاف التعليقات بعد كلمة الرئيس محمود عباس في اجتماع منظمة التعاون الإسلامي بجدة في السعودية التي تحدث فيها عن الأوضاع الراهنة في الضفة، وقضية المستوطنين المفقودين، والمفاوضات والتنسيق الأمني. وأكد الرئيس خلال كلمته استمرار التنسيق الأمني «حتى نحمي أنفسنا، حتى نحمي شعبنا»، على الرغم من «اللوم والاتهام بسببه»، إضافة إلى قوله «لا نريد العودة إلى الفوضى والدمار كما حصل في الانتفاضة الثانية. أقول هذا بمنتهى الوضوح: بصراحة لن نعود إلى انتفاضة تدمرنا».

وفي الوقت ذاته، كان خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحريضيًا تهديديًا ضد السلطة وحماس، توعد فيه بإلقاء القبض على من دعاهم مختطفي وقاتلي المستوطنين الثلاثة، وتصعيد عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما حمل الرئيس أبو مازن مسؤولية اختفاء ومقتل المستوطنين الثلاثة.

ولعل لهذا الخطاب أثرًا جليًا في نفوس الجماهير الفلسطينية التي انتظرت ردًا حازمًا من الرئيس عباس، وهو ما أشار إليه المدون محمد أبو علان. يقول: «ردود فعل السلطة الوطنية الفلسطينية باعتقادي أعطت أهمية للرأي العام الإسرائيلي أكثر بكثير من اهتمامها بالرأي العام الفلسطيني، وهذا ظهر من خلال الخطاب السياسي في موضوع المستوطنين وخاصة خطاب الرئيس في مدينة جدة، الذي كان حوله خلاف داخلي كبير، وظهر كذلك من خلال إعلان السلطة استعدادها للتعاون في إطار البحث عن المختفين».

كما أكد خبير الشؤون الإسرائيلية فايز عباس أن «تصريحات نتنياهو تصريحات تهديدية واضحة، وما يحدث في الشارع الفلسطيني من غضب هو إحدى نتائج هذه التصريحات التحريضية، فما يقوم به المستوطنون وجنود الاحتلال أيضًا هو نتيجة طبيعية لما تقوم به المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وحكومتها، لطمأنة وتهدئة الشارع الإسرائيلي، وهو ما لم نشهده في الخطاب الفلسطيني».

ماكنة الإعلام الاسرائيلي والرد الفلسطيني

طالما عرفت وسائل الإعلام بقدرتها على التأثير وتغيير الرأي العام، وهو ما تستغله وسائل الإعلام الاسرائيلية بشكل خاص، بما تنفثه من أخبار وخطابات وبيانات وشائعات في الكثير من الأحيان، وهذا ما يوضحه الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور واصل أبو يوسف فيقول: «القيادة الفلسطينية واقعة تحت الاحتلال تمامًا كأبناء الشعب الفلسطيني، وهي تواصل معركتها مع الاحتلال في ظل وجود فجوة بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال، متمثلة في رفض الاشتراطات الاحتلالية، والتمسك بالثوابت الوطنية وحقوق الفلسطينيين خلال المفاوضات. ومن الواضح أن حكومة الاحتلال تزيد هذه الفجوة بتحريض الشارعين الإسرائيلي والفلسطيني، من خلال خلق شرخ بين الفلسطيني وسلطته ونشر الإشاعات والأخبار الكاذبة، بهدف زعزعة الوضع وإضعاف السلطة أمام شعبها».

الرئيس «يقتل» إسرائيل دبلوماسيًا

ويضيف أستاذ الدراسات الإسرائيلية عادل شديد: «حالة الاحتقان الحالية مردودها غياب خطاب وطني فلسطيني يشكل ردًا على ماكنة الإعلام الإسرائيلية التي صورت الأمور على أنها حرب إسرائيلية فلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى، مع أن الواقع يؤكد عكس ذلك تمامًا، حيث إن الحكومة الحالية في إسرائيل تعتبر الشعب الفلسطيني عمومًا عدوها، ومنه العدو الجيد مثل السلطة والرئيس، الذين يريدون وفق الحسابات الإسرائيلية القضاء على إسرائيل من خلال الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات وعودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، والعدو السيئ مثل حماس والجهاد الإسلامي وقواعد فتح الذين يريدون القضاء على إسرائيل بالوسائل العسكرية والقتل والعمليات المسلحة، لذلك فإسرائيل مقتنعة أنها من خلال توجيه ضربات عسكرية لحركة حماس في الضفة، فإنها تكون قد وجهت ضربات سياسية قوية للسلطة وحركة فتح، وأضعفت حماس عسكريًا وماديًا وأضعفت فتح والسلطة سياسيًا وجماهيريًا وشعبيًا، ما يؤدي إلى إضعاف الطرفين».

فيما يرى الكاتب والمحلل السياسي عادل سمارة أن «ردود الفعل الشعبية هي الأمر الطبيعي، لأن حسابات القوى الرسمية لا تنطبق على الموقف الشعبي الذي لا يرى عن المقاومة بديلاً. وقد يكون هذا الرد الشعبي ردًا على محاولات اختبار الاستعداد الشعبي للمقاومة، وما تقوم به السلطة حاليًا هو مشاغلة الناس بتحركات دبلوماسية لقطع الوقت ريثما يهدأ الشارع، من طراز المحاكم والمؤسسات الدولية، شأنه شأن الأنظمة العربية، وستلجأ السلطة للتقليل من فظاعة ما حدث».

غياب خطاب فتح يزيد الأمور تعقيدًا

ومع استمرار التضييق وازدياد الاعتداءات من قبل الاحتلال على الفلسطينيين، يرى المحلل شديد أنه «مطلوب من حركة فتح أن تواجه المخطط الإسرائيلي بخطاب شعبي مقنع، خاصة أن الجماهير تعول كثيرًا على حركة فتح، وبالتالي فإن استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي ومعاقبة عمال وتجار وموظفي وطلبة محافظة الخليل، واستمرار الخطاب الرسمي الفلسطيني المصر على مواصلة كل تبعات أوسلو وأولاها التنسيق الأمني؛ خلقا حالة من الاحتقان القوي الذي شاهدنا ونشاهده في رام الله أو عبر الإعلام الاجتماعي، واذا استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية، فإن حركة فتح ستكون مطالبة بخطاب آخر وليس بالضرورة أن يصدر عن الرئيس أبو مازن، لأن خطابه موجه بمعظمه للخارج ولحسابات سياسية، بل أن يصدر الخطاب عن اللجنة المركزية وأن تبادر حركة فتح وأقاليمها بحملة من النشاطات والفعاليات، لمواجهة ماكنة الإعلام الإسرائيلي والقصور الرسمي من القيادة التي أصبحت خياراتها معقدة».

ويشير أبو علان إلى «أن السلطة لا يمكنها مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بالقوة، وبالتالي، فعليها البحث عن قوة القانون الدولي والتوجه فعليًا للمؤسسات الدولية، وخاصة محكمة الجنايات الدولية لمواجهة الاحتلال ومحاسبته على جرائمه».

توجيه الغضب إلى إسرائيل

وقد أكد الدكتور واصل أبو يوسف في حديثه لـ «الحال» أن «كل ما يحدث يتعلق وبشكل رئيس بالانغلاق والاستعصاء السياسي الذي أثبت أن حكومة نتنياهو ألغت إمكانية أي اتفاق، وأن الحل السياسي مفقود أمام هذه الحركة اليمينية المتطرفة، وبالتالي، فنحن لا نقبل هذا الاحتلال والإرهاب المنظم وكافة الاعتداءات على غزة أمام نظر المجتمع الدولي في ظل كل هذه الجرائم غير المسبوقة، التي ارتكب آخرها في دير ياسين، وهذا دليل على أن المجزرة مستمرة. لذلك اجتمعت القيادات الفلسطينية وما زال الضغط والاتصالات جارية مع الدول العربية والمنظمات الدولية من أجل رفع الحصار عن الفلسطينيين». وأكد أن «على جميع أطياف الشعب الفلسطيني توجيه طاقاته في وجه المحتل فقط».

في حق الطفل في المعتقد والتبني وفي أحوال المرأة حسب الشريعة

صدام قادم بين القوانين الفلسطينية والمعاهدات الدولية

ريتا أبو غوش*

أدى الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة إلى فتح آفاق واسعة أمام فلسطين للانضمام إلى معاهدات دولية تعزز مكانتها في المجتمع الدولي. وعقب ذلك، قرر الرئيس محمود عباس في الأول من نيسان من العام الجاري الانضمام إلى اتفاقيات دولية كانت أبرزها اتفاقيات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وجاءت هذه الخطوة ردًا على عدم إفراج إسرائيل عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو. وكان الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني اتفقا على استكمال المفاوضات في شهر تموز الماضي تحت رعاية أميركية، على أن ينجزا الاتفاق على القضايا الرئيسية في غضون مدة لا تتجاوز التسعة أشهر، ووفق تفاهمات يلتزم بموجبها الجانب الاسرائيلي بالإفراج عن أربع دفعات من أسرى ما قبل اتفاقية أوسلو، وتجميد بناء المستوطنات بشكل جزئي مقابل امتناع الجانب الفلسطيني عن الانضمام لأي من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وقد تبدو الخطوة الفلسطينية موجهةً ضد الجانب الإسرائيلي الذي اعتبرها خروجًا على قواعد المفاوضات وباشر باتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية. ولكن ما لا يقل أهمية عن الأبعاد السياسية التفاوضية لهذه الخطوة، هو تبعاتها وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني وحياته الداخلية.

ولعل أبرز ما غاب عن مشهد انضمام فلسطين إلى هذه المعاهدات هو مدى قابلية البيئة القانونية والقدرة المؤسساتية

هالة الشعيبي.

عصام عابدين.

على تطبيق المعاهدات وما تنطوي عليه من التزامات على أرض الواقع، فقبل انضمام أي دولة لإحدى المعاهدات الدولية، يتحتم عليها مراجعة الأجهزة القضائية والقانونية لتطبيق الاتفاقيات حسب القانون، أو التحفظ على بعض بنودها في حالة استحالة التطبيق، كتحفظ الدول العربية كالأردن ومصر، على سبيل المثال، على البنود المتعارضة مع الشريعة الإسلامية.

إلا أنه في الحالة الفلسطينية، تم الانضمام إلى هذه المعاهدات دون أي تغيير أو تعديل في القوانين المحلية الفلسطينية، ودون أدنى تحفظ على بنود الاتفاقيات والمعاهدات المشار لها. ففي معاهدة حقوق الطفل على سبيل المثال، يكفل البند العشرون حق الطفل في اختيار معتقداته الدينية، والبند الحادي والعشرون حق التبني. ويتعارض كلا البندين مع القانون الفلسطيني المستند إلى الشريعة الإسلامية المعمول بها في قانون الأحوال الشخصية الفلسطينية، في حين تنظم الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية وفق قوانين خاصة ومحاكم كنسية.

الاتفاقية المختصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقعت أيضًا في هذه المعضلة، كالبند السادس عشر المتعلق بقضية الزواج والطلاق؛ فالبنية القانونية والمجتمعية في الحالة الفلسطينية تتعارض مع هذا البند الذي يكفل المساواة الكاملة للمرأة في قضيتي الطلاق والزواج بمعزل عما هو مطبق في الشرع الإسلامي والقوانين الفلسطينية المحلية.

ويرى المحامي والحقوقي من مؤسسة الحق عصام عابدين في مقابلة مع «الحال» أن الموقف الرسمي تشوبه الغرابة فيما يخص اتفاقية (سيداو) التي وقع عليها الرئيس عام 2009 كمرسوم أولي مع التحفظات، ولم يتحفظ عليها في العام الجاري. ويقول عابدين إن عملية الانضمام إلى هذه المعاهدة تدل على خلل في الجانب الفلسطيني، مضيفًا أن هذه البنود تحتاج إلى نقاش مجتمعي جدي وسياسات جديدة على المستوى التشريعي، فالمصادقة دون تحفظات تتطلب التزامًا كاملاً بحذافير المعاهدة.

وأردف عابدين: «الموضوع حساس، ومن المتوقع أن تقدم المؤسسة الفلسطينية الرسمية تقريرًا أوليًا لمعاهدة (سيداو) في شهر نيسان من العام المقبل، ويبدو أنه لا توجد خطة سياساتية ومجتمعية حقيقية. وفي حال عجز السلطة عن الوفاء بهذا الاستحقاق في الوقت المناسب، فمن الممكن اعتبار المؤسسة الرسمية الفلسطينية مُخالِفة للقوانين الدولية.

ولم يقتصر الموضوع على المستوى التشريعي فقط، بل طال البنية المؤسساتية والاقتصادية على حد سواء، كمعاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تشترط على الدولة المُنضمة تأهيل ومواءمة المرافق العامة كافةً لما يتناسب مع حاجات الاشخاص ذوي الاعاقة. ويتطلب تطبيق هذا البند قدرة مالية من أجل تغيير البنى التحتية الفلسطينية في ظل أزمات مالية مستعصية.

المستشار السياساتي في مكتب دائرة شؤون المفاوضات عبد الجواد حمايل يرى أن هناك مجالاً للنظر بشكل معمق بالقوانين، فيمكن لأي دولة مُنضمة أن تتحفظ بالمستقبل على أي بند تريده.

وقال حمايل لـ «الحال» إن القيادة الفلسطينية فضلت عدم التحفظ على هذه البنود بشكل مرحلي تجنبًا لأي انتقاد من قبل المجتمع الدولي، خاصةً أن الانضمام الفلسطيني لهذه الاتفاقيات يقابل برفض سياسي أميركي وإسرائيلي.

وأضاف حمايل: «لقد تم تشكيل لجان عمل في المؤسسات الرسمية والقانونية من أجل متابعة أي تعديلات تشريعية أو تغييرات مؤسساتية تتطلبها هذه الاتفاقيات والمعاهدات».

وفي السياق ذاته، قالت المحامية هالة الشعيبي لـ «الحال» إنه حتى لو تم تشكيل فريق من المحامين للنظر في التشريعات، فإن البنية القانونية غير جاهزة لاستيعابها.

وأضافت حول تبعات هذه الخطوة: «بإمكاننا كحقوقيين استخدام هذه البنود في بعض القضايا، ولكن في الحالة الفلسطينية، سيبقى القانون المستند إلى الشريعة أسمى من القانون الدولي، فالقضاء الفلسطيني مازال غير مستقر، وعليه أن يكون أكثر واقعية وجدية إزاء هذه التشريعات».

وفيما يخص إمكانية رفع المؤسسة الرسمية لتحفظات مستقبلية حول بعض هذه البنود، أكدت الشعيبي أنه في حال قيام الدولة المُنضمة بالتحفظ على بعض البنود بعد انضمامها للمعاهدات، فعليها أن تحصل على موافقة كافة الدول المنتسبة لهذه الاتفاقية.

وما يبدو جليًا أن انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ليس مجرد فقاعة إعلامية ولا مجرد ردّ على فشل المفاوضات، بل هو خطوة تترتب عليها التزامات وتبعات على البنية القانونية والمجتمعية الفلسطينية يجب أن تؤخذ على محمل الجد لما تكفله من حقوق لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

العدوان على غزة.. والعتمة المفصلة على قد يد الحرامي..!

نظير مجلي

بغض النظر عن النتائج المتوقعة للحرب العدوانية الاسرائيلية على قطاع غزة، فإنها عملية أخرى مليئة بالجرائم والفظائع، التي تدخل في باب مثلنا العربي القائل: «العتمة على قد يد الحرامي». ولكن الحرامي فصلها وخطط لها جيدا ونحن وقعنا فيها.

ففي إسرائيل، كما علمتنا التجربة ولم نتعلم منها، اعتادوا على حرب كل 3 – 4 سنوات. لا حاجة لديهم لوجود سبب منطقي يبرر الحرب. فهناك من يحتاجها في القيادة الاسرائيلية لأسباب داخلية. قد تكون هذه الحاجة إخراج الحكومة أو رئيس الحكومة أو الحزب الحاكم من مأزق داخلي ما. والحكومة الحالية ورئيسها نتنياهو وحزبه الليكود يعانون من أزمات داخلية وخارجية ويفتشون عن مخرج منها. فالعالم يشير إليهم باصبع الاتهام كمسؤولين عن إفشال المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وأوروبا تباشر فرض عقوبات على المشروع الاستيطاني. وفي الولايات المتحدة ترتفع أصوات حتى بين القيادات اليهودية ضد سياسة نتنياهو ويتهمونه بأنه يسعى لتوريط اميركا في حرب مع إيران. واستطلاعات الرأي تشير الى ان نتنياهو سيخسر مزيدا من قوته، وإذا جرت الانتخابات اليوم، فلن يستطيع تشكيل الحكومة القادمة. ولذلك، فإنه يرى ضرورة في إحداث الانعطاف.

وقد يكون سبب الحرب رغبة الجيش الاسرائيلي في تجريب سلاح جديد، حتى يتمكن، ليس من تعزيزه للدفاع عن أمن اسرائيل، بل من أجل تسويقه وبيعه الى دول العالم. ومنظومة «القبة الحديدية» من جهة والطائرات الاسرائيلية بلا طيار، هي من أهم صرعات السلاح المنتشر في العالم اليوم. واسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تجرب الأسلحة في الميدان في عصرنا، تجربه على جسد ما.

وقد يكون سبب الحرب «أبسط» من ذلك بكثير، كأن يرغب الجيش في حسم النقاش مع وزارة المالية الاسرائيلية حول ميزانيته العسكرية. فهذه الوزارة تريد تخفيض هذه الميزانية. وتقول علنا إن احتياجات الجيش الحربية قد انخفضت كثيرا، فالعرب لا يريدون ولا يستطيعون محاربة اسرائيل. الجيش السوري مشغول بشعبه وقد تفكك وضعف وهزل. والجيش العراقي قد انهار وجنوده يهربون امام داعش. ومصر مشغولة بحالها وجيشها ملتزم باتفاقية السلام، أكان ذلك في زمن مبارك أو في زمن محمد مرسي او في زمن السيسي. ولهذا، يريد الجيش أن يثبت أن هناك خطرًا أمنيًا قاسيًا يواجهه: الصواريخ..!!

ومع ان الحرب الأخيرة وقعت فقط في سنة 2012، جاءت فرصة لحرب أخرى، فلماذا لا يستغلها نتنياهو وجيشه لحلحلة مشاكلهما المذكورة أعلاه؟

والفرصة لاحت بعملية خطف المستوطنين الثلاثة. ومع أن الجيش كان يملك عدة أدلة على أنهم قتلوا منذ اللحظات الأولى لخطفهم، فقد نظموا عملية مسح شامل في الضفة الغربية بحجة التفتيش عنهم «والعثور عنهم وهم أحياء». وبالطبع، فإن المجتمع الدولي لا يقف محايدًا في مثل هذه الحالات. ومع أنه يمقت نتنياهو وسياسته، ويساند الشعب الفلسطيني وقضيته، وفقط في الشهرين الأخيرين رفض هذا المجتمع طلب إسرائيل مقاطعة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لأنها تضم حماس وإدانة الرئيس محمود عباس بوصفه «اختار لنفسه أن يكون شريكًا لحماس ورئيسا لسلطة إرهاب»، إلا أن هذا المجتمع لا يسكت على خطف ثلاثة فتية. وينا صر إسرائيل في مسعاها للبحث عنهم. واستغلت إسرائيل ذلك حتى العظم. وخلال ثلاثة اسابيع، نفذت عمليات ارهاب بحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وخصوصا في منطقة الخليل. ونفذت سلسلة عمليات اعتقال شملت حوالي ثمانمئة أسير جديد، بينهم معظم أسرى صفقة شليط المحررين. ومع انقلات الجيش انفلت العنصريون في اليمين الاسرائيلي المتعصب، وتم احراق الفتى محمد ابو خضير حيا، ونفذت محاولات خطف أخرى بحق العرب على طرفي الخط الأخضر.

هنا بدأ التوازن يعود الى الموقف الدولي والاقليمي ويتذكر العالم ان اسرائيل هي احتلال همجي بشع. فجاءتها الصواريخ من غزة لتنقذها مرة أخرى من أزماتها. فاستغلت الصواريخ لتنفذ غاراتها الهمجية بلا رحمة على أهلنا في قطاع غزة.

والهدف؟

أولا، وقبل كل شيء، هدف اسرائيل داخلي ولا يتعلق بالصواريخ. فالصواريخ هي الحجة التي كانت تفتش عنها لتتذرع بها. وجاءتها كالعتمة المفصلة على قد يد الحرامي. ولكن هناك هدفان ثانٍ وثالث لا يقلان أهمية:

الثاني توجيه ضربة لحركة حماس، بسبب عدم قيامها بالدور المنوط بها في منع اطلاق صواريخ على اسرائيل. وقد أوضحت ولا تزال توضح أن هذه الضربة لن تكون قاضية. فهي معنية بإبقاء حكم حماس في قطاع غزة. ليس لأنها تحب حماس، بل لأن مصلحتها تقتضي أن يظل الفلسطينيون ممزقين بين غزة ورام الله، بين حماس وفتح.

والهدف الثالث هو معاقبة حماس على قبولها المصالحة ودخولها في حكومة وحدة مع فتح.

والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا: ما هو الهدف الفلسطيني؟ هل من هدف مدروس، تم وضعه بعد دراسة استراتيجية للفرقاء الفلسطينيين، الذين يخوضون هذه الحرب غير المتكافئة، أم انه كان انجرارًا مجردًا وراء مخططات اسرائيل؟ ففي «عِلْمِ الحروب» لا تخوض حربا غير مدروسة، بل تستعد للحرب بمختلف سيناريوهاتها وتجهز نفسك جيدا وتأخذ الاحتياطات التي تضمن أن تكون خسائرك في الحد الأدنى، باعتبار ان كل نفس بشرية عزيزة لا يجوز التفريط بها. وفي الحرب يجب أن تتوقع تصرفات العدو وردود فعله وتجري حساباتك الصحيحة للرد عليها بطريقة آمنة أو أقرب للأمان. وفي الحرب، ينبغي ان تعرف كيف تزيد من أصدقائك وحلفائك، من صفوف شعبك وكذلك في المنطقة الاقليمية وفي العالم. فنحن في القرن الحادي والعشرين. ورغم سيادة شريعة الغاب من حولنا، فإن من حقنا ان نتمسك بقوانين أخرى أكثر حضارية وجدوى.

الطفلان رشيد وعبادة نموذجان لعنصرية إسرائيل بحق الأطفال المقدسيين

دينا دعنا*

منذ احتلال القدس عام 1967، وإسرائيل تهدف إلى تهجير سكان المدينة الأصليين، فاستهدفت منذ ذلك الوقت البشر والحجر والشجر، ضاربة بعرض الحائط كافة القوانين والأعراف الدولية، وواصلت مساعيها لتهويد القدس والاستيلاء على البيوت فيها ووسعت عملياتها الاستيطانية، هذا عدا عن الضغط الممنهج التي تمارسه بحق المقدسيين من خلال فرض الضرائب وتقييد الحريات كحرية العبادة والحركة بعد عزل القدس عن محيطها بجدار الضم والتوسع والحواجز العسكرية.

ولم تكتف اسرائيل بذلك، بل وصل بها الأمر إلى انتهاك حقوق الأطفال المقدسيين القاصرين، حيث انتهجت سياسة استهداف الطفل الفلسطيني باعتقاله وحبسه وحرمانه من التعليم وتعريضه للتعذيب النفسي والجسدي، ووضعهم بعد الافراج عنهم تحت الإقامة الجبرية وإبعادهم عن المسجد الأقصى المبارك.

«الحال» التقت الطفل رشيد رشق (14 عامًا)، وهو أحد الأطفال الذين تعرضوا للاستهداف من قبل قوات الاحتلال، واعتقل وعذب لمدة شهرين بتهمة إلقاء زجاجات حارقة على قوات الاحتلال خلال مواجهات في المسجد الاقصى. روى الطفل رشق كيفية اعتقاله والتحقيق معه وتعذيبه، فقال: «كنت ذاهبًا لشراء بعض الحاجيات التي طلبتها أمي. توقفت قليلاً مع صديق، ورأيت أفرادًا من الشرطة الإسرائيلية يقتربون منا وسألونا عن أسمائنا، ثم قيدوا يدي وسحبوني وبدأوا بضربي حتى وصلنا المسكوبية، وهناك أجبروني على خلع ملابسي وبقيت عاريًا مدة تسعة أيام، وبعد ذلك تعرضت للتحقيق من الساعة التاسعة صباحًا حتى الثالثة صباحًا.

وعايش رشيد في غرفة التحقيق ما لم يعشه أي طفل في عمره من تعذيب وتهديد وصعق بالكهرباء، حيث قال: «عند الساعة الثالثة فجرًا، أرسلوني إلى المحكمة، وكانت المحاكمة سرية ولا أحد من أهلي يعلم بها، ولم يسمح لأي محام بالدخول للدفاع عني، ثم أرسلوني مجددًا لغرفة التحقيق وتعرضت للشبح والضرب والصعق بالكهرباء، وبعد ذلك وضعوني في الحبس الانفرادي.

ويضيف: لم يكن يسمح لي بالنوم طوال فترة الاعتقال، سوى لساعتين كحد أقصى، ولم يتوقف الأمر على التعذيب الجسدي، حيث كانوا يهددونني باعتقال والدتي وتدمير عمل أبي.

أطلق سراح رشيد بعد أن قضى فترة الاعتقال وتعرض للإذلال لمدة شهرين متتاليين، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فخضع للإقامة الجبرية في المنزل، ضمن ما يسمى قانون «الحبس المنزلي» الذي يعد إحدى السياسات الإسرائيلية ضد الأطفال لتخويفهم ومنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية، فيتحول منزل الطفل فجأة إلى سجن، وأفراد العائلة إلى سجانين، ما يؤثر سلبًا على الطفل وعائلته، وهذه حال المئات من الأطفال في القدس الذين يعيشون يوميًا حياة الظلم والمعاناة نتيجة تلك السياسة. وعن ذلك يقول: «خرجت من السجن بعد شهرين من اعتقالي، وبعد دفع ألف شيقل كفالة، ورغم إطلاق سراحي، إلا أنني خضعت للحبس المنزلي، أي ألا أخرج إلى أي مكان سوى المدرسة، وإن خالفت تلك التعليمات، سيتم تغريم أبي عشرة آلاف شيقل».

رشيد رشق.

عبادة نجيب.

محاكم للتأجيل وبانتظار قرار المخابرات فقط

من جهته، روى لنا الطفل عبادة نجيب (16 عامًا) تجربته فقال: «حين كنت واقفًا مع أصدقائي، جاء شرطي وطلب رؤية هويتي الشخصية وعندما نظر إليها، طلب مني مرافقته إلى مقر الشرطة لخمس دقائق، وعندما رافقته قيد يدي وأخذني إلى غرفة رقم أربعة للتحقيق، وطلب مني المحقق أن ألتفت للوراء، وعندما التفت، رأيت أخي خلفي مقيدًا، انتابني شعور سيئ جدًا بعد رؤية أخي بهذا الحال، وبعد 12 ساعة، خرجنا من غرفة التحقيق بعد التحقيق والتعذيب النفسي.

ولم تعذب قوات الاحتلال عبادة جسديًا، بل عذبته نفسيًا وأذلوه طوال فترة اعتقاله. يقول عبادة: يوميًا عند الساعة الخامسة صباحًا، يوقظوننا بالعصي ويربطون أعيننا ثم يأخذوننا إلى المحكمة التي كانت تتأجل باستمرار، فنعود إلى السجن أو لغرفة التحقيق، ولا يسمح لنا بالنوم سوى ساعتين، كما كان الأكل سيئًا جدًا وغير نظيف، لكن كنا نجبر على تناوله مكرهين.

ويتابع قائلاً: جاء الشرطي ينادي على اسمي ويقول إن علي المثول أمام المحكمة، وعندما وصلت، قال القاضي إن المخابرات سيطلقون سراحي في اليوم التالي، فرحت جدًا، وفي ذات الوقت كنت حزينًا لأن أخي سيبقى وحده، فبكيت واحتضنته وودعته وأطلق سراحي.

الأمر العسكري 132

وحول اعتقال الأطفال من قبل قوات الاحتلال، أشار مدير عام مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان «شمس» عمر رحال إلى أن سلطات الاحتلال طبقت أوامر عسكرية عنصرية على الأطفال الفلسطينيين الأسرى، وتعاملت معهم من خلال محاكم عسكرية تفتقر للحد الأدنى من معايير المحاكمات العادلة، خصوصًا الأمر العسكري 132، الذي يسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أطفال في سن 12 عامًا.

وأضاف رحال أن اعتقال الأطفال الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال يندرج ضمن سياسة الاعتقال التعسفي من حيث القبض والتوقيف والمحاكمة غير العادلة التي لا تنسجم والمعايير الدولية في محاكمة الأطفال وهي بذلك تنتهك أحكام المادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل، وللمادة (40) من الاتفاقية بخصوص ضمانات محاكمة الأطفال، وتتنكر عمومًا للمصلحة الفضلى للأطفال الفلسطينيين، كما تنتهك معايير اتفاقية جنيف الرابعة في مجال محاكمة الأطفال.

والطفلان رشيد وعبادة هما حالتان من مئات الحالات التي يتعرض لها اطفال القدس من اعتقال وتنكيل، ما سلب منهم الشعور بالأمان وكافة الحقوق الأساسية للعيش في سلام.

وحسب الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وذلك حتى يوم 2014/6/24، فقد ارتفع عدد الأطفال القاصرين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال إلى 250 قاصرًا وذلك بسبب الحملة الإسرائيلية العسكرية الأخيرة للبحث عن المستوطنين الذين قتلوا في عملية الاختطاف الأخيرة خلال الشهر الماضي.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

ملثمون وكتائب.. لعبة أطفال الجلزون الأثيرة على حافة المقبرة

ندين نخلة*

ما من سواعد أقوى في شد اللثام، ولا يوجد أمهر من قسام بجسده الصغير في لف الكوفية على رؤوس أصدقائه الستة الذين لم يتجاوز عمر أكبرهم الحادية عشرة.

الكوفية الفلسطينية، الحطة الحمراء والعصبة الخضراء، انتشلها قسام لتوزيعها على كتائب المخيم، يمد يده الصغيرة من الخلف ومن الأمام ليترك متنفسا للأبطال ويتنهد ليقول: «هيهم احتلوا الأقصى واحتلوا بلادنا، إحنا بس لو انحط إيد ع إيد منرجع جميع حقوقنا». لمعت أعينهم جميعًا وكأنهم يوجهون تلك الرسالة التي لن يدركها طفل آخر بعمرهم؛ يريدون الوحدة، ولا شيء سواها.

كتائب القسام من مخيم الجلزون، هو اسم شلة أطفال أصدقاء، واللثام لعبة يقومون بها في أزقة المخيم الجريح، فقسام صمادعة هو من بدأ بتنفيذ فكرة اللثام وتكوين الكتائب لتحرير بلدهم من المحتلين.

«جاهزين الشباب؟»، يتأكدون من جهوزيتهم قبل الانطلاق بين أزقة المخيم، أسلحة بلاستيكية لتلك السواعد القوية، يحملونها بإيمانهم مع ألعاب نارية، ووجهتهم الاولى نحو مقبرة المخيم، فكيف للكتائب أن تثأر للشهداء قبل السلام والتسليم على أرواحهم.

هذا المكان الأنسب لإطلاق ألعابهم النارية «إحنا منيجي هين عشان الشهداء والأبطال، إحنا منيجي هين منطَقّع وبرّد الصوت لبيت إيل»، هكذا قال الأطفال لـ «الحال» أثناء مقابلتهم.

بيت إيل المستوطنة، لم تكن تلك هي غصتهم الأولى، فخمس دقائق بين الحصص المدرسية، بعد إرهاق وملل، يحتاج الطفل لمتنفس، يطل من شباك صفه ليراها أمامه، فيتنكد أكثر، وبهذا تكون لأطفال المخيم بين الحصة والحصة.. غصة.

غصة تسمعها بأصوات الكتائب، أثناء تكبيرهم، وصراخهم، وغنائهم، وحتى أثناء ضحكهم.

قبل الانطلاق لسوق المخيم وحاراته، يجلسون على صخرة قريبة من المقبرة، بجانبها مقر اتخذوه لهم، كل منهم ساهمَ في مكان بعيد. وإذا بأحدهم يغني «يا حيف.. يا حيف.. زخ رصاص على الناس العزل يا حيف، أطفال بعمر الورد تعتقلن.. كيف». يرددون خلفه: «كيف.. كيف».

هذا مسعود يغني بشجن، ويحمل قلبه الصغير حزنًا كبيرًا. للوهلة الأولى، تشعر أن قوة الجبال بقلبه وروحه، فهو من يقود كتائب القسام في المخيم. ومسعود هو من يكتب البيانات التي يرمونها وسط المخيم، وهو أيضا من يردد الهتافات ومن ينادي بإغلاق المحال للحداد.

مسعود صمادعة هو صاحب أقوى وأوعى الكلمات والعبارات بين شلة الأصدقاء، فتراه يدير المجموعة كقائد حكيم، يحكي لهم عن الوطن، وعن اللجوء. يحكي تارة عن أحلام وتارة أخرى عن حلول. يرفض الخيانة، ولا مكان في مجموعته لمستسلم جبان، ومن لبس اللثام وجال المخيم معهم، لا مشيئة له بعد ذلك بالانسحاب.

«شباب هسا ع المخيم». انطلقت الكتائب مرددة: «يا محلاه قاتل الجنود، ضباط وحرس حدود»، يردد الأولاد صرخاتهم في الحارات بين لعبة وأخرى.

الكتائب الصغار في دورية بالمخيم.

أبيت إيل كانت السبب في أن يعي أولئك الأطفال معنى ما يفعلونه؟

يجيب مسعود: في المخيم وقبل أن تدخلوه، تكون المستوطنة، وعلى ذلك الشارع القريب طفل كان يبحث عن حقيبته، وطفل آخر كان يلعب كرة القدم، كلاهما عاد موشحًا بالدم. أحدهما بات مقعدًا والآخر شهيد. أحدهما صديق إخوتهم، والآخر جارهم.

لذلك اختاروا هذه اللعبة، ولهذا السبب استعاضوا عن كرة القدم ببارودة كذابة، وخلعوا بزاتهم مختارين لباسًا خاصًا، أخفوا وجوههم البريئة تحت اللثام.

اختاروا التخفي بين الأشجار والاختباء في كهوف بجبال، اختاروا التعرق تحت الكوفية، واختاروا التجوال في أزقة بين الجدران.

في المخيم، يفصل البيت عن البيت جدار، وتفصل البناية عن البناية أزقة ضيقة، هذه الأزقة التي تتسع ما إن تطأها كتائب القسام الصغار، يطل من خلالها أهالي المخيم، كبارًا وصغارًا. يشجعون وينادون «كتائب.. كتائب».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الضيف الإسرائيلي في الإعلام الفلسطيني.. تطبيع أم تمييع؟

محمود عوض الله

تقول الإعلامية ريم العمري التي تعمل في إذاعة «أحلى أف أم» المحلية برام الله -التي أجرت خلال برنامجها الإذاعي قبل أسابيع لقاءً مع الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي- إنه لا يوجد أي قانون فلسطيني يمنع إجراء مقابلة مع أي إنسان للحصول على معلومة منه.

وتضيف: «لا مكان للعواطف في مهنة الصحافة. طالما أننا لا نستطيع لوم مصور صحافي فلسطيني يصور امرأة تُضرب على يد الاحتلال ولم ينقذها، فلماذا نلوم إعلاميًا يبحث عن المهنية ويجري مقابلة مهنية مع متحدث إسرائيلي؟!

وتابعت العمري: «لست نادمة على مقابلة مهنية مع أفيخاي أدرعي، وإن سنحت لي الفرصة لمقابلة نتنياهو مستقبلاً، فلن أتردد».

والعمري ليست الوحيدة التي استضافت متحدثين إسرائيليين في الإعلام المحلي، حيث استضافت وكالة معًا المحلية المتحدث نفسه في اليوم نفسه للحديث عن التصعيد الإسرائيلي في الضفة عقب اختفاء وقتل المستوطنين الثلاثة نهاية الشهر الماضي، وقد حاولت «الحال» الحصول على رد من «معًا» على دوافع تلك الاستضافة، لكن تعذر ذلك؛ بسبب عدم رد المعنيين فيها على هواتفهم.

ضراغمة: أخذ الرواية ولكن ليس بالبث الحي

ويشير الصحافي محمد ضراغمة الذي عمل مع عدة مؤسسات صحافية ودولية إلى أنه كأي مواطن فلسطيني يشعر باستفزاز واشمئزاز عندما يستمع إلى مسؤول إسرائيلي

سائدة حمد.

عبد الناصر النجار.

محمد ضراغمة.

على الإعلام الفلسطيني، لكنه استدرك أن «هذا لا يعني أنه يجب ألا نأخذ المعلومات من مسؤولين إسرائيليين، فنحن بحاجة ملحة لها أحيانًا، وتقتضي متطلبات المهنة أن نبحث عنها».

ويدعو ضراغمة الصحافيين إلى مراعاة مشاعر المواطن الفلسطيني عند أخذ الرواية الإسرائيلية، منوهاً إلى أنه يجب عرضها بسياق معلومات ومصادر، وتجنب أخذها بشكل حي ومباشر على الإذاعات ومحطات التلفزة تجنبًا لاستفزاز الشارع الغاضب أصلاً، والذي يعرف الرواية الإسرائيلية من ملامسته لبطشها في الواقع وعلى الأرض.

لكن ضراغمة يشدد على أنه ليس مع إغلاق الباب أمام الرواية الإسرائيلية بالكامل، فهو مع أخذ المعلومات منها بحذر شديد دون استفزاز المواطنين، معتقدًا أن الصحافيين والمؤسسات التي استضافت بعض المسؤولين الإسرائيليين اجتهدت ويجب ألا يتم تخوينها.

ونوه ضراغمة إلى أنه لا يتفق مع بيان نقابة الصحافيين الذي صدر في وقت سابق، والذي وصف هؤلاء الصحافيين بأنهم خارجون عن الصف الوطني.

حمد: لا يجوز توفير منبر للمحتل

وتعتبر رئيسة تحرير وكالة وطن للأنباء سائدة حمد أن المهنية في الظروف الطبيعية تتطلب إجراء مقابلات مع مختلف الجهات، «لكن في حال وجود احتلال مغتصب لأرضك، ووجودك كمواطن وصحافي ضمن سياسة إعلامية ممنهجة تستهدف تشويه الوضع القائم وأنسنة المحتل؛ فإنه لا يجوز توفير منبر إعلامي يستضيفه، خصوصًا عندما يكون ضابطًا كبيرًا في جيش الاحتلال، يرتدي الزي العسكري».

وترى حمد أن هناك أهمية كبيرة في العمل الصحافي لنقل ما يرد على لسان الطرف الآخر في أي خبر كان، ولكن هذا متوفر وبكثرة من خلال الإعلام الإسرائيلي، لذلك يمكن للصحافي الفلسطيني الاستعاضة عن استضافة متحدثين رسميين إسرائيليين بنقل الصورة والمعلومة من الإعلام الإسرائيلي، ولكن بعد غربلتها من الشوائب والأكاذيب.

عبد الرحمن: فخ اسمه الموضوعية

أما الإعلامية وفاء عبد الرحمن التي تعمل مديرة لمؤسسة فلسطينيات، فقالت إنها ضد استضافة الإسرائيليين في الإعلام المحلي وحتى العربي.

وأوضحت: القضية ليست مرتبطة بموضوع التطبيع مع الاحتلال فقط، بل بفخ وقع فيه الإعلام العربي والدولي معًا، وأوقعونا فيه اسمه «التوازن والموضوعية»، فلكي تتوازن كإعلامي برأيهم، يجب أن تحضر وجهة نظر الطرفين على الطاولة!».

وتضيف: برأيي أن سؤال التوازن، هو السؤال الخطأ فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. «هل صحيح أننا بحاجة لسماع رواية الغاصب قبل أن ندينه؟ هل على الضحية أن تبرهن روايتها أولاً، وترد على حجج مغتصبها كي نقرر التضامن معها وتجريم الغاصب؟»

وتجزم عبد الرحمن أن الفلسطيني ليس بحاجة لسماع رواية الاحتلال ومستوطنيه، لأنه يرى الأفعال يوميًا ويدفع ثمنها. «الإعلام مرآة المجتمع وكذلك أداته في نشر روايته وتعميمها، واستضافة الصهاينة خطيئة سياسية ووطنية وأخلاقية».

نزال: ضيف لا يحمل أي جديد

من ناحيته، يرى الصحافي عمر نزال أن الصحافيين هم جزء من أبناء شعبنا، ولذلك عليهم، بالإضافة لواجباتهم المهنية، دور وطني بالانحياز إلى قضيتهم ونقل واقع القضية الفلسطينية بأفق ومنظور وطني، معتبرًا أن العمل من هذا المنطلق لا يقلل من مهنية الصحافي طالما التزم بنقل الحقيقة وعكس الواقع.

ولفت نزال إلى أن استضافة متحدثين إسرائيليين لا يثري ولا يشكل إضافة ذات مغزى للإعلام الفلسطيني؛ خاصة أن وجهة نظر هؤلاء المتحدثين معروفة مسبقًا، ولا تخرج عن كونها تبريرية لجرائم الاحتلال وتشويهًا للحقائق والوقائع على الأرض.

نقيب الصحافيين يحذر

من جهته، جدد نقيب الصحفيين عبد الناصر النجار رفض نقابته استقبال متحدثين إسرائيليين على الإعلام الفلسطيني، محذرًا من تسهيل الطريق على هؤلاء المتحدثين في أهدافهم القائمة على الكذب وتشويش الرأي العام الفلسطيني.

ونوه إلى أن نقابة الصحافيين ترفض استضافتهم من عدة منطلقات، من بينها المعاملة بالمثل، حيث يمتنع الإعلام الإسرائيلي عن استضافة مسؤولين فلسطينيين ويغيّب الرواية الفلسطينية للحدث.

وعندما سألت «الحال» النقيب عن الإجراءات التي تتخذها النقابة بحق المخالفين لهذا الرفض، كشف أن رفض النقابة يأتي في سياق النصح والتحذير، ولا توجد أية إجراءات رادعة بجعبة النقابة لمن يستضيفون المتحدثين الإسرائيليين من الصحفيين الفلسطينيين.

عزاء من كل أهل وشوارع القدس لوالدة الطفل الشهيد محمد أبو خضير

حنين فايز*

شهدت القدس بداية انتفاضة كاملة التفاصيل، كان شعلتها الشهيد الحكاية محمد أبو خضير، وهو الجزء الأخير وليس نهاية الحكاية، وقد كانت بدايتها خطف مستوطنين لهذا الطفل فجرًا من أمام باب بيته، في بلدة شعفاط، بعد أن تناول سحوره مع أسرته بهدوء، وطلب كوب ماء من أخته، وابتسم بوجه عائلته: أمه وأبيه، دون أن يعلم أن تلك اللحظات لن تتكرر.

خرج من البيت عند الساعة الثالثة والنصف فجرًا، ليتجه نحو المسجد بجانب بيته، بانتظار قدوم أصدقائه، وتشاء الأقدار أن يتأخر أصدقاؤه، فجلس الطفل بانتظارهم أمام المسجد، فتقدمت نحوه سيارة مليئة بالمستوطنين ليخطفوه، ويرحلوا بعيدًا بسرعة البرق.

وبعيونها الحائرة الدامعة التعبة، روت أم الشهيد لـ «الحال» في اليوم الأول لاختطافه وقبل ساعات من دفنه تفاصيل مآساتها: «ابني طلع من عندي الساعة ثلاثة ونص، وقلي أنا طالع يما، دايمًا بطلع بصلي مع أصحابه، وبرجع على البيت. ثم دخل ابن أخي عندي ليقول لي هناك شاب اختطف. اتصلت على ابني ولكن لا مجيب، وهنا عرفت أنه ابني أنا». روت أم الشهيد الحكاية كاملة، ورغم تواجد جسدها في البيت، وحولها عشرات النسوة الباكيات الداعمات، إلا أنها كانت تائهة في عالم خاص بها.

أيقظت الأم زوجها، لتخبره أن ابنه خطفه المستوطنون. اتصل الأب بالشرطة الإسرائيلية، فهي الملجأ الوحيد في القدس، حجزت الشرطة الأب ثلاث ساعات متواصلة، ليسألوه فقط عن تفاصيل صغيرة عن ابنه المخطوف (لون حذائه، ونمرة بلوزته)، ورغم تصوير كاميرات المتاجر بالقرب من بيته، وتوثيقها لهذه الفعلة، إلا أن الشرطة الإسرائيلية لم تحرك ساكنًا. قالت أم الشهيد، وعلى شفتيها ابتسامة حسرة: «كنت أعلم أن الشرطة لن تأتي مسرعة لإنقاذ ابني من أيدي المستوطنين، فالمستوطنون ينعمون بالضوء الأخضر لفعل ذلك من الشرطة الإسرائيلية». وبعد ساعات، وجد الشهيد محمد أبو خضير محروقًا في أحراش دير ياسين.

وطلبت الشرطة الإسرائيلية إثبات نسب الجثمان وأجرت فحص DNA ، ثم أرسلت الجثة إلى مشرحة (أبو كبير). وقالت والدة الشهيد إنها وعائلتها رفضوا أن يكون في التشريح طبيب يهودي، وكان لها ذلك. جاء هذا في ساعات متواصلة بلا راحة من الصدمة، ولا عون من أحد، ولا غفوة عين، سوى عين الشهيد المعذبة لوطنه وأهله.

وتقول خالة الشهيد رانيا أبو خضير: «كان عليه أن يقدم آخر امتحان ليحصل على شهادة الكهرباء التي تمنى، فقد حرموه من حلمه»، وعن ردة الفعل المطلوبة من الفلسطينيين، سلطة وطنية وشعبًا وفصائل وقوى، فقد طالبت بعدم الاكتفاء بالإدانة وإنما بحرب استنزاف دائمة لتطهير الوطن من المستوطنين المجرمين.

أخته آية، كأخواته الثلاث وأخويه، الذين يبكونه بحرقة مظلوم فاقد، قالت: «أخي يحب الكل، يحبنا جميعنا، لا جلسة تحلو من دونه، يضفي روح الفكاهة للبيت، يرسم البسمة على وجوهنا دائمًا، وأحبه كثيرًا». وتضيف الأخت المكسورة: قبل اختطافه، ظل كل اليوم في البيت ولم يغادره أبدًا، وكتب على حسابه في الفيسبوك عن جمال الجنة في شهر رمضان.

وتقول إحدى قريبات الشهيد فاطمة أبو خضير، إن على الشعب الفلسطيني أن يتماسك، وتجمعه الرأفة والقوة، وعليه أن يقاطع المنتجات الإسرائيلية كافة، لنضرب اقتصاد إسرائيل.

ولم يكن مأتم عزاء محمد بين قريباته بعيدًا عن نبض شوارع القدس؛ فقد اشتعلت القدس غضبًا، وأصبحت المواجهات في كل ركن من أركان المدينة المقدسة المحتلة.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

خبراء يوصون بالذهاب للجنائية الدولية

«تحرير المحررين».. جبهة علينا فتحها في محاكم العالم ومؤسساته

سراب عوض

لم تدم الفرحة بتحرير الأسرى في صفقة شاليط طويلاً، لأن إسرائيل كسرت الاتفاق واعتقلت العشرات من المحررين عقب اختفاء المستوطنين الثلاثة والعثور عليهم قتلى في الخليل الشهر الماضي.

فما هي تبعات تنصل إسرائيل من الاتفاقية الخاصة بتبادل الأسرى، وما هي الجوانب القانونية التي يمكن أن يثيرها الفلسطينيون كي يؤكدوا عدم قانونية إعادة الاعتقال بعد التبادل، وما هي إمكانية أن نذهب للمحاكم الدولية فيما يخص إعادة اعتقال أشخاص جرت بحقهم صفقة تبادل؟

«الحال» التقت مجموعة من مسؤولي ملف الأسرى وحاورتهم حول هذه المحاور.

عيسى قراقع.

ناصر الريس.

قراقع: المحررون لم يخترقوا التعهدات

اعتبر وزير الأسرى السابق النائب عيسى قراقع في حديث مع «الحال» أن صفقة شاليط لا تنص على السماح لحكومة إسرائيل بإعادة اعتقال أسرى محررين دون أسباب قانونية، وبطريقة جماعية، وإعادة إصدار قرارات بإكمال فترات محكومياتهم السابقة، مشيرًا إلى أن الأسرى المحررين في صفقة شاليط وقعوا على تعهدات فردية، للالتزام بإجراءات محددة ومقيدة فرضتها عليهم سلطات الاحتلال، وأن جميع من أعيد اعتقالهم لم يخترقوا هذه التعهدات، وبعضهم لم يكن مطلوبًا منه التوقيع على أي تعهد بتقييد حركته، مطالبًا مصر كراع للصفقة بالتدخل الفوري لوقف هذه الإجراءات.

الريس: خرق لقانون المعاهدات الدولية

من جهته، اعتبر مستشار مؤسسة الحق ورئيس وحدة المناصرة المحلية المحامي ناصر الريس في حديث مع «الحال» أن ما قامت به سلطات الاحتلال هو «اقتصاص» وانتقام، ورد على فعل اعتبرت أن الفلسطينيين مسؤولون عنه، وهذه بحد ذاتها مخالفة قانونية، لأن الانتقام محظور بالقانون الدولي بنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة سنة 1949، معتبرًا ما حدث عقوبة جماعية، وعقابًا لأشخاص لم يشاركوا بارتكاب أي فعل، وتم تحميلهم وزر فعل لا علاقة لهم به.

وأضاف الريس أن إعادة اعتقال إسرائيل لأسرى عملية التبادل، يعتبر انتهاكًا صارخًا لالتزامات إسرائيل التعاقدية، لأن هناك اتفاقًا سياسيًا وقع برعاية مصرية، وبالقانون الدولي وحسب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، وحسب المادة (26)، فهي ملزمة ونافذة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية. واعتبر أن ما قامت به إسرائيل من احتجاز لأشخاص مفرج عنهم، يعتبر احتجازًا تعسفيًا وغير مشروع استنادًا لأحكام ومبادئ القانون الدولي التي تشترط أن يكون احتجاز الأشخاص قائمًا على مسوغات قانونية مشروعة، فالمادة (9) من العهد الدولي الخاص تقضي بأن لكل فرد حقًا في الحرية، والأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا، وكذلك لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب نص عليها القانون، وطبقًا للإجراء المقرر فيه، مؤكدًا أن الأسرى ليس لديهم أي اتهام، ولا يوجد بالقانون الدولي أي مسوغ قانوني لما قامت به دولة الاحتلال.

وطالب الريس بمحاسبة إسرائيل قانونيًا، واتخاذ إجراءات في هيئة الأمم المتحدة، أو على صعيد الدول وأطراف اتفاقيات جنيف الأربع، خصوصًا أن احتجاز الأسرى المفرج عنهم يعتبر جريمة حرب استنادًا للمادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة (85) من بروتوكول جنيف الأول، المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع، المبرم عام 1977، وكذلك المادة (8) من ميثاق محكمة الجنايات الدولية.

اللجوء للجنائية الدولية

وأوضح الريس أن هناك أكثر من آلية لمحاسبة إسرائيل، منها آليات سياسية، وأخرى قانونية. أما الآليات السياسية، فهي أن نحصل على إدانة من المجتمع الدولي سواء على صعيد الأمم المتحدة بأجهزتها، كالجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن، وكذلك على صعيد المنظمات الدولية، والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع.

أما عن الآليات القانونية التي يمكن اللجوء إليها، فتتمثل، حسب الريس، بالمحاكمة أمام المحاكم الجنائية الدولية، لمن أمر بارتكاب هذه الجريمة، ولمن خطط لها ونفذها حسب القانون الدولي.

وقال إن هناك نوعين من المحاكم التي يمكن استخدامها، الأول في محكمة الجنايات الدولية، وهو أمر صعب لعدم انضمام فلسطين لميثاق المحكمة، رغم عدم وجود أي مبرر لعدم انضمامنا حتى اللحظة. أما النوع الثاني فهو محاكمة الإسرائيليين أمام المحاكم الداخلية للدول، وذلك بالاستناد للولاية الجنائية العالمية، حيث أجازت العديد من الدول لقضائها المحلي النظر في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة، وجنسية مرتكبها، مؤكدًا إمكانية استخدام آلية ثالثة، وهي مطالبة الدول الأطراف باتفاقية جنيف الرابعة، بتطبيق التزاماتها الناشئة عن الاتفاقية، حيث ألزمت المادة (146) من الاتفاقية كل دولة طرف بملاحقة ومساءلة مجرمي الحرب، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجرم وجنسية المتضرر.

عليان: لا يوجد مسوغ قانوني في يد إسرائيل

الباحث القانوني تحسين عليان تحدث لصحيفة «الحال» عن مصطلح «أسير»، معتبرًا أن مفهوم الأسير مرتبط بحالة الحرب، وتم تعريف المقاتل أو المحارب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، ولا يمكن أن ينطبق على كل من في السجون أسرى حرب، فجزء منهم ينطبق عليه وصف «أسير الحرب» طبقًا للاتفاقية الثالثة، والجزء الآخر هم مدنيون محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بينما إسرائيل لا تتعامل حتى مع من يطلبون التعامل معهم كأسرى حرب بهذه الصفة، بل تتعامل معهم كمخربين، ومقاتلين غير شرعيين.

وأضاف عليان أن كل من اعتقلوا من محرري صفقة شاليط، لم يخلوا بشروط إطلاق سراحهم كما زعمت إسرائيل، ولم ينخرطوا بأعمال شغب وإرهاب كما ادعت، ولا يوجد دليل بالمطلق على أحد منهم، وبالتالي، فلا يجوز إعادة اعتقالهم بلا مسوغ قانوني بعد أن أخذوا العفو، وهذا مخل بمبدأ مهم بالقانون الدولي، وهو عدم جواز محاكمة شخص على نفس المخالفة مرتين.

وفي السياق ذاته، اعتبر رئيس لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين أمجد أبو عصبة في حديث له مع «الحال» أنه لا يوجد لدى محكمة الاحتلال أي مبرر قانوني لإبقاء هؤلاء الأسرى داخل الأسر، واصفًا قرار إعادة الأحكام عليهم بالعنصري وغير الأخلاقي، ومتنافٍ مع القانون الدولي، خاصة أن هؤلاء الأسرى حصلوا على إفراجات ضمن صفقة التبادل.

أكاديمي وناشط فلسطيني التقته «الحال» في بريتوريا

خلف: لا نملك موقفًا سياسيًّا واضحًا كحركة نضال جنوب أفريقيا

سامية الزبيدي

منذ أربعة عشر عامًا، انتقل الفلسطيني عبد الباسط خلف للعمل في بلد لا يعرف معظم الفلسطينيون عنه شيئًا، يتجاوز اسم رئيسه الراحل نيلسون مانديلا، الذي عرف عالميًا كمناضل صلب ضد نظام الفصل العنصري البائد في جنوب أفريقيا، الذي يعيش الفلسطينيون فصوله الأكثر وحشية حتى يومنا هذا.

تميّزه في مهنته، التي حمل فيها درجتي الدكتوراة في الهندسة الطبية من جنوب أفريقيا وفرنسا، أهله للعمل محاضرًا في جامعة إيشوانا في جنوب أفريقيا، علاوة على نشاطات مهنية من خلال وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وشركاتٍ خاصةٍ أخرى كخبير، حتى تم تعيينه عام 2011 مستشارًا لشؤون التقنيات الطبية لوزير الصحة.

في عام 1998، زار جنوب أفريقيا لأول مرة، في مهمة عمل مع شركة دنماركية، وفي عام 1999، استقر د. عبد الباسط فيها نهائيًا، لتنتقل زوجته عروبة جبر وبناته الثلاث وابنه للعيش معه هناك بعد خمسة أعوام تقريبًا.

آفاق العمل المهني والعلمي المتقدم كما يقول د. خلف شجعته على مغادرة مخيم البريج وسط قطاع غزة، حيث سكن معظم عمره، والاستقرار حيث يعمل وينجح في مدينة بريتوريا، العاصمة السياسية والإدارية لدولة جنوب أفريقيا.

على المستوى الشخصي، يرى د. خلف أن هناك تشابهًا في التاريخ والمعاناة والصراع، «لذلك، لم أشعر أنني في مكان معادٍ أو غريب».

ويضيف: «الفلسطيني غير مرحب به -من خلال تجربتي- في دول أوروبية عدة، لكن هنا تجد الاحترام والمودة»، لافتًا إلى أن «الحكومة والأحزاب السياسية لديها ولاء لعلاقاتها التاريخية مع منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، علاوة على أنهم مروا بظروف مشابهة وهم أقدر على فهم قضيتنا وظروفنا».

ويشير إلى الدور الفاعل للمسلمين في جنوب أفريقيا في النضال ضد نظام الفصل العنصري السابق، الذين لهم وزن وحضور معنوي وسياسي واقتصادي، في مناصرة الشعب الفلسطيني.

ولا يشعر المعتقل السابق لدى إسرائيل، د. خلف أنه ابتعد عن فلسطين وقضيتها، فبالنسبة إليه، «وان ابتعَدَت في المكان، ففلسطين حاضرة في الوجدان».

ولا يتوانى د. خلف عن خدمة وطنه وقضيته، سواء كان في غزة أو خارجها، ففي عدوان دولة الاحتلال على قطاع غزة عام 2008، حمل ما استطاع من أدوية ومعدات طبية ومساعدات غذائية مع 42 طبيبًا وممرضًا وصحافيًا من جنوب أفريقيا وتوجهوا إلى غزة لإغاثة أهله هناك.

وعلاوة على ذلك، لا يتأخر د. خلف عن المشاركة في معظم الفعاليات التي تنظمها سفارة فلسطين أو المجموعات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني في محطات مختلفة، وأهمها أسبوع مناهضة الفصل العنصري الدولي الذي تُنظم أضخم فعالياته في مقاطعات ومدن جنوب أفريقيا في كل عام منذ عام 2005، في وقت متزامنٍ مع فعاليات تنظمها حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) في أكثر من 250 مدينة في العالم.

وحول الجالية الفلسطينية في جنوب أفريقيا، يقول د. خلف: «عدد الفلسطينيين محدود، معظمهم يعيش في مدينة بريتوريا، ولا يتجاوزون العائلات العشر. وهناك آخرون يعملون في مقاطعاتٍ أخرى من هذا البلد الكبير، وجزء آخر منهم يحملون جوازات سفر أردنية أو أوروبية، ومعظمهم قدموا لهذا البلد لأسباب مهنية، ولا توجد لديهم اهتمامات سياسية».

ويعزو د. خلف قلة عدد أفراد الجالية الفلسطينية في دولة حليفة للشعب الفلسطيني، إلى بعدها جغرافيًا، وقلة فرص العمل فيها، فما زالت جنوب أفريقيا تعاني من نسب بطالة وفقر مرتفعة جدًا، رغم إمكانياتها الاقتصادية والعلمية المهمة، كما أن الدراسة فيها مكلفة.

ويضيف: «بناء جالية يحتاج إلى أجيال، والعمر الزمني لانفتاح جنوب أفريقيا أمام العالم قصير، فنحن نتحدث عن 20 عامًا فقط، هو عمر انتهاء نظام الفصل العنصري فيها».

وحول الدور الفلسطيني الرسمي متمثلاً بسفارة فلسطين هناك، قال د. خلف: «السفارة تمثل السلطة الفلسطينية بروايتها ومواقفها وتوجهاتها، وهو سقف منخفض عن السقف السياسي للحكومة والأحزاب في جنوب أفريقيا». ويضرب على ذلك مثالاً «حملات المقاطعة التي بدأت في جنوب أفريقيا قبل تسعة أعوام، وكان دور السفارة حينها محايدًا، وهو ما أثار استياء قوى المجتمع المدني».

ويعتقد د. خلف أن «موقف القوى السياسية والمجتمعية المختلفة في جنوب أفريقيا، بما فيها النقابات والحزب الشيوعي وبعض الشخصيات في الحزب الحاكم «ANC»، تجاوز الموقف الفلسطيني الرسمي باقتناعهم باستحالة حل الدولتين، الذي أسقطته إسرائيل نفسها، وأن الحل المجدي هو إقامة دولة ديمقراطية واحدة لكل مواطنيها».

ويستخلص د. خلف من واقع فهمه لتجربة شعب جنوب أفريقيا في النضال ضد نظام الفصل العنصري وإسقاطه، والنضال الفلسطيني ضد آخر احتلال في العالم، أن «العقبة الرئيسة أننا لا نملك موقفًا سياسيًا واضحًا وموحدًا شبيهًا بالموقف الذي كانت حركة نضال جنوب أفريقيا تتوحد حوله».

رائحة المعقمات الطبية، وزهور بريتوريا الطبيعية، لم تنسِ د. خلف فلسطين التي ما زالت حاضرةً في ذاكرته، ونقاشاته، ومتابعاته، وفي حدة الطرح الذي يقدمه.

قائمة الأسعار الاسترشادية لا تردع جشع التجار.. وتقليد حكومي في رمضان فقط

تحرير بني صخر*

نتيجة للوضع الاقتصادي السيئ، وارتفاع أسعار السلع وتأثيراته على المواطن العادي الذي تتدنى قدرته الشرائية مقارنة بدخله، وضعت وزارة الاقتصاد قائمة أسعار استرشادية. فما هي هذه القائمة وما مدى تطبيقها وهل المواطن أو التاجر على علم بها؟

«الحال» استطلعت في هذا التقرير رأي المستهلكين والتجار والخبراء في هذه القائمة، ومدى رضى كل فريق عنها، ومدى نجاعتها في خلق سوق عادلة اجتماعيًا، تحمي المواطنين من جشع التجار الذين يبحثون عن الربح السريع.

يقول المواطن يوسف عبد الفتاح: للأسف، لا أحد من التجار أو أصحاب المحلات يطبق قائمة الأسعار في محلاته، سوى قلة ممن لديهم تدين ويخشى الله في عمله، وليس خوفًا من الرقابة والتفتيش، الشيء الأكيد أن التجار لا يتقيدون بهذه القائمة. وهذا من شأنه أن يؤثر علينا كذوي دخل محدود، بالإضافة للطبقة الفقيرة المهمشة.

فيما أكد المواطن محمود حجاج أنه لا يعلم بوجود هذه القائمة، وإن وجدت على أرض الواقع، فهي على الورق ولا تنفذ، لذا، فلا نفع من الحديث عنها. يقول حجاج: «الأسعار ترفع وتخفض حسب رغبة التاجر. أما الوزارة، فهي لا تراقب أحدًا، إنها تصدر قائمة ولا تفرض قيودًا ورقابة عليها، ولا تخبر المستهلك بها أيضًا، نحن الطبقات الفقيرة لا أحد يهتم بنا، ونحن منسيون».

عزمي عبد الرحمن.

رانية الخيري.

جعفر صدقة.

لا رقابة على الأسواق

في السياق ذاته، قالت عضو مجلس الإدارة في جمعية حماية المستهلك رانية الخيري، إن من المفترض بوزارة الاقتصاد أن تصدر قائمة الأسعار كل ربع سنة، ولكنها حاليًا تصدرها كل رمضان فقط، ولا يوجد تفسير لهذا الأمر، ونحن في حماية المستهلك بدورنا نطالب الوزارة دومًا بإصدارها، ونطالب أيضًا بأن تكون قائمة الأسعار واضحة للمستهلك.

وأضافت الخيري أنهم في بداية رمضان كانوا في جولة على عدة محلات تجارية في رام الله وسألوا عن القائمة وتبين أنهم لا يعلمون بها، وبذلك لا بد أن يكون لوزارة الاقتصاد دور أكبر بخصوص التوعية بهذه القائمة، وأن تقوم ببناء هذه القائمة بشكل صحيح».

وتوضح الخيري: «فوجئنا بأن سعر الدجاج 14 شيقلاً بالقائمة الاسترشادية، وعندما سالنا التجار عن السعر لديهم مقارنة بالسعر المذكور بالقائمة، وجدنا أن المسلخ يبيع للتجار بـ14 شيقلاً أيضًا، وليس منطقيًا أن يبيع التاجر بنفس السعر. المفروض أن يؤخذ بالأسعار الاسترشادية رأي الحلقة الخاصة بكل سلعة من منتجين وموردين.

وبينت الخيري أنه لا توجد جولات رقابة يومية، ولا يوجد تأكيد على هذه الأسعار، فالتاجر يرغب بالربح، ولن يبيع بالأسعار وفق القائمة دون رادع ورقابة، وتطبيق هذه القائمة يحتاج إلى رقابة وإجراءات قانونية ملزمة ورادعة».

وزارة الاقتصاد توضح

الناطق الرسمي باسم وزارة الاقتصاد عزمي عبد الرحمن، قال إن الوزارة تضع قائمة أسعار للسلع الاستهلاكية التي تشكل الوزن الأكبر في سلة المستهلك، التي تتكون من 66 سلعة، حيث تضع الوزارة سقفًا سعريًا لهذه السلع، ويوضع هذا السقف لكل سلعة بعد الأخذ بالاعتبار أن يتم استيعاب تكاليف الاستيراد والإنتاج ومراعاة هامش ربح عادل ومقبول للمستهلك والمنتج أيضًا.

وأضاف عبد الرحمن أن الوزارة تراقب على هذه القائمة من خلال طواقم حماية المستهلك تراقب وتفتش في كافة الأسواق للتأكد من تطبيقها من التجار، فطواقم حماية المستهلك تابعة لوزارة الاقتصاد وهم من يقومون بجولات تفتيشية يومية على جميع المحافظات بالشراكة مع الضابطة الجمركية ولجان السلامة العامة، وخلال هذه الجولات يتم التأكد والكشف عن عدة أمور منها: مدى صلاحية السلع الموجودة للاستخدام الآدمي، والتأكد من كونها غير منتهية الصلاحية، بالإضافة للتأكد من كونها ليست من المستوطنات، وأخيرًا التأكد من استخدام قائمة الأسعار الاسترشادية من التجار، وكل من يثبت عليه الفساد، وفي حالة المغالاة فوق السعر السقفي، يتم تحرير مخالفة فورية وربما تحويله للقضاء.

وردًا على ما قيل بأن كثيرًا من فئات الشعب والتجار لا تعرف عن القائمة الاسترشادية، قال عبد الرحمن إن الوزارة عممت القائمة على كافة الصحف والمحطات الإذاعية، وعقدت مؤتمرًا بخصوصها، كما أن وجود لجان الرقابة كفيل بإشعار التجار بهذه القائمة، وهذا لا ينفي القول بأن بعض المحلات لا تعلم بها، فلجان الرقابة والتفتيش لا تستطيع أن تصل إلى كل محل تجاري، وهنا يأتي دور شركاء الوزارة للمساعدة بتثقيف المستهلك من جمعيات حماية المستهلك، خاصة أنها موجودة في كل محافظات الوطن.

ويشير عبد الرحمن إلى أن مجرد وضع قائمة سلع بسقف سعري للأسعار بغرض تشجيع التجار على البيع بهذا السقف، أو أقل منه، فهذا يزيد من تنافس التجار. أما الفوارق في أسعار السلع من مكان لآخر فله سببان: أحدهما مبرر وآخر غير مبرر، الأول له علاقة بالجانب الاقتصادي من تكاليف (ثابتة، وتشغيلية)، فمثلاً أجرة محل برام الله تختلف عن المحافظات الأخرى، وكذلك أجرة عامل تختلف بين محافظات الجنوب والشمال في الوطن وهذا مبرر، أما غير المبرر، فيرجع لعدم قناعة التجار بهامش ربح معين. ويرفض عبد الرحمن اتهام الوزارة بالمسؤولية عن فروق الأسعار، ويؤكد أن الوزارة تبذل كل جهد لضبط وتنظيم السوق، ونتائج الجولات في الأسواق ترد على هذه الاتهامات.

قائمة لا يحميها قانون

فيما قال المحلل الاقتصادي جعفر صدقة إن قائمة الأسعار التي تنشرها السلطة، ممثلة في وزارة الاقتصاد الوطني، خاصة في شهر رمضان، هي مجرد قائمة استرشادية غير ملزمة لأحد بموجب القانون، ولا يوجد في القوانين النافذة ما يدين من يتجاوزها أو يعطي أساساً لتقديمه إلى المحاكمة، وقيمتها فقط في أنها قائمة استرشادية، تمكن المستهلك من التفاوض على الأسعار والمفاضلة بين تاجر وآخر، وكل ما تستطيع السلطة إلزام التجار به هو «إشهار السعر» على السلعة وليس تحديده.

وأضاف صدقة أن تأثير نشر هذه القائمة يبقى محدودًا، إذ يبقى التزام التجار بها ضعيفًا جدًا، بسبب ضعف الرقابة، ولعدم وجود نص قانوني يسمح للسلطة بتقديم المتجاوزين إلى المحكمة، وبالتالي معاقبتهم. ويضيف صدقة: منذ أن بدأ نشر القائمة الاسترشادية لأسعار بعض السلع الاساسية وهي مثار جدل، وللأسف، لم تجد شكاوى المواطنين أية استجابة من قبل الجهات الرقابية المختصة.

وأضاف صدقة: تقتصر قائمة السلع الاسترشادية التي تنشرها الوزارة على شهر الصيام، وهي بهذه القائمة تسعى إلى كبح جماح الاستغلال وارتفاع الأسعار، لكن هذه الآلية تبقى قاصرة طالما بقيت غير مدعومة بنص قانوني يفعل القضاء ضد المستغلين من التجار وتقديمهم إلى المحاكمة، واتخاذ العقوبات الرادعة بحقهم سواء بالحبس أو الغرامة.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

صيام «العصفورة» حل يقترحه الطب ويسميه الدين «تعويدًا محببًا»

فنتينا الشولي*

مع كل رمضان، تعود الأسئلة الكبيرة عن صوم الأطفال دون العاشرة من العمر، وتواجه العائلات والأمهات هذه الأسئلة بسيل من إجابات المختصين، سواء من رجال الدين الذين يحضون عليه، وبين أطباء لا يحبذون صيام الصغار، في ظل معطيات عن صحة الطفل أو ربطًا بدرجات الحرارة المرتفعة التي قد تؤدي الى نقص السوائل ما يسبب لهم الجفاف.

وقال المواطن جمال رواجبة، وهو والد يوافق على صيام صغيره: «جميع أطفالي يصومون طوال اليوم طيلة الشهر، حتى يعتادوا على الصيام، ولأن الصيام فريضة كما الصلاة»، دون أن يتنبه إلى أن استخدام كلمة فريضة لها تفسير خاص في الشريعة الإسلامية سنورده بعد قليل على لسان مفتي نابلس.

أما المواطنة منال صوالحة، وهي أم لعدة أطفال، فقد عارضت بشدة صيام الأطفال دون العاشرة بقولها: «لا أسمح لأطفالي بصيام اليوم كاملاً، إذ يتناولون كأسًا من الحليب على الأقل، ويمكنهم فيما بعد متابعة الصيام إذا أرادوا، لأنّهم في مرحلة نمو، وطول فترة الصيام وارتفاع درجات الحرارة يؤثران سلبًا على نموهم».

«الحال» رصدت هذا التباين في إجابات الاهالي عن صوم أطفالهم. وعند سؤال ما يقارب 200 شخص عن مدى تأييدهم أو معارضتهم لصيام الأطفال دون العاشرة بشكل كامل، تباينت الآراء، إذ كان هناك 73 مؤيدًا، على اعتبار أن الطفل يجب أن يعتاد على الصيام في هذه المرحلة، حتى يكون من السهل عليه الصيام في المستقبل، ولأن لا أحد يعلم ما سيحدث مستقبلاً من حروب أو مجاعات.

فيما أبدى 100 شخص معارضتهم بسبب ارتفاع درجات الحرارة و طول فترة الصيام، ولأن صيامهم يؤدي إلى فقدان كميات من السوائل، ما يؤثر على نمو الطفل، وأن الطفل أيضًا لا يدرك المعنى الحقيقي للصيام ألا وهو التعاطف والإحساس بالفقراء، ولكنّهم رحبوا بفكرة الصيام حتى الظهيرة.

أما الفئة المحايدة، والتي تمثلت بـ27 شخصًا، فاعتبرت أن صيام الأطفال أمر اختياري يعود لقدرة الطفل وحالته الصحية، وأيضًا يعود للأهل ورغبة الطفل.

وفي حديث لنا مع أخصائي الأطفال الدكتور أمين ثلجي، قال: «يجب عدم فرض الصيام كاملاً على الأطفال دون العاشرة، حيث إن الصيام ليس فرضًا عليهم، ولتجنيبهم للمضاعفات المترتبة على فقدانهم للسوائل، كالإصابة بالجفاف وهبوط السكر، خاصةً أن كبد الطفل لا يحوي مخازن كافية للجلايكوجين لتوفير السكر للطفل أثناء الصوم».

وأضاف ثلجي: «بالإمكان تعويد الأطفال على الصيام حتى الظهيرة، أو ما يسمى صيام العصفورة، حتى يشاركوا في هذه العملية ويتدربوا على ممارسة هذه الفريضة الدينية، موضحًا أنه في حال صام الطفل طوال اليوم، فعليه ألا يتعرض لأشعة الشمس بشكل كبير، حتى لا تتفاقم عملية فقدان السوائل، ما يؤثر سلبًا على صحته.

أما مفتي محافظة نابلس الشيخ أحمد شوباش، فكان له رأي آخر، إذ أكدّ أن تعويدهم على الصيام تدريجيًا في سن السابعة أمر مهم دلّت عليه النصوص الشرعية. وأضاف شوباش أن الصيام علاج وفائدة للناس، نافيًا أن تكون له أية أضرار صحية.

وردًا على مخاوف الناس من ارتفاع درجات الحرارة وآثارها الصعبة على صحة الأطفال الصائمين قال: «إن درجة الحرارة في فلسطين ليست أعلى من المدينة المنورة، وإنّ أسماء بنت أبي بكر كانت تعود أطفالها على الصيام وتلهيهم بالدمى التي تصنعها من القش في حال طلبوا الطعام أو الشراب».

لكنّ شوباش ذكر في نهاية الأمر أن الصيام يعتمد على صحة الطفل دون العاشرة وقدرته على الصيام، ولم يقل إنه فريضة عليهم.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الدفاع المدني.. 50 سيارة إطفاء فقط لأكثر من مليوني مواطن في الضفة

هبة عساف*

رغم التميز الكبير في عطاء وفعالية الدفاع المدني، إلا أن نواقص كثيرة يحتاجها الجهاز لمواجهة الكوارث التي قد تحدث في أي لحظة، ليس أقلها أن عدد سيارات الإطفاء في الجهاز لا يزيد على خمسين سيارة هي كل المتوفر لمواجهة الكوارث التي تحدث لأكثر من مليوني مواطن في الضفة.

«الحال» زارت مؤسسة الدفاع المدني، وطرحت على المسؤولين هناك أسئلة عن الصعوبات التي يواجهها الجهاز في عمله، وكيف يتعامل مع الكوارث التي يتعرض لها المواطنون سواء الطبيعية أو البشرية؟ وما هي التحسينات التي تم العمل عليها من بعد المنخفضات الجوية التي ضربت البلاد في العامين الماضيين؟ هذا ما أجابنا عنه مدير عام الدفاع المدني اللواء محمود عيسى في الحديث التالي مع «الحال».

وحول قلة عدد سيارات الإطفاء في الضفة، قال اللواء عيسى: «إن الدفاع المدني يمتلك خمسين سيارة إطفاء، وهذا عدد غير كاف، ولكن نحن بلد محدود الموارد والإمكانيات، ومع ذلك فمنذ بداية عام 2013، قفزنا قفزة نوعية في هذا المجال حيث كان عدد سياراتنا أقل من هذا بكثير وكانت قديمة ومهترئة، ولكن وصلتنا منحة أميركية من عشرين سيارة، إضافة إلى ذلك، فقد أخذنا 19 سيارة من الأمن الوطني الفلسطيني وطورها مهندسو الدفاع المدني، كما وصلنا تمويل محلي من الشركاء بالقطاع الخاص والبنوك، ومن بعض المجالس البلدية والمحلية والقروية، وبذلك أصبحت لدينا 39 سيارة حديثة.

وأضاف اللواء عيسى: لدينا في الضفة 816 تجمعًا سكانيًا بين قروي، ومدني، ومخيم، وبدوي، يخدمها حاليًا 43 مركزًا، حيث أضيف 21 مركزًا جديدًا منذ العام الماضي، وذلك وفق خطة وضعت للأعوام 2014-2017 بتوجيهات الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء ووزير الداخلية.

وأكد أنه لا يمكن للدفاع المدني وضع مركز في كل تجمع من هذه التجمعات، وأوضح بالقول: «ولكن نحن نسعى لأن يكون زمن الوصول إلى الحادثة أقل من عشر دقائق، أي أن يكون لكل 30 ألف مواطن مركز إطفاء، ولدينا خطة طموحة على المدى المتوسط لنصل بعدد المراكز إلى 68 مركزًا، كما نسعى لتقليل زمن الوصول إلى أقل من عشر دقائق، ليصل إلى 7 دقائق».

وأكد أن هذه خطط طموحة وليست سهلة وتكلف ملايين الدولارات، فعلينا دائمًا أن نتذكر أن الدفاع المدني الفلسطيني محدود الموارد البشرية والمادية، ومرتباته تعتبر قليلة وفقًا للظروف المادية والدخل.

وعن المعيقات التي تعترض عمل الدفاع المدني، قال اللواء عيسى: افتتح مركز للدفاع خلف الجدار العنصري في برطعة الشرقية، وهذا مهم جدًا لأنه يجنبنا أهم معيقات الاحتلال وهو الجدار الذي يعتبر بحد ذاته معيقًا للدفاع المدني.

وأضاف: الاحتلال يعتبر المعيق الأكبر لنا، ولدينا أولوية وطنية لحماية المواطنين حتى على مستوى تصميم الشوارع، إذ لا بد من مراعاة كافة الشروط لحماية المواطنين في الأزمات مثل المنخفضات الجوية، ولا بد من عمل خطة وطنية لمواجهة الكوارث، توضع من قبل كافة الشركاء مع الدفاع المدني.

وعن التطويرات التقنية المطلوبة في عمل الجهاز، قال اللواء عيسى: نحن الآن بحاجة لأن تكون لدينا غرفة عمليات على مستوى الوطن لحماية المواطنين في أوقات الأزمات، وهذا لن يتوفر دون التعاون مع شركاء الدفاع المدني، ومنهم الهلال الأحمر، ووزارة التربية والتعليم، والقطاع الخاص، ووزارة المالية، إضافة إلى البلديات والمجالس المحلية والقروية، وغيرهم، حيث يصل عدد الشركاء مع الدفاع المدني إلى 24 شريكًا من كافة القطاعات، لكل شريك منهم وظائف يقوم بها.

كما أوضح الحاجة لمراكز إيواء في حالات الطوارئ، وهذا ما نفتقد إليه بسبب النقص المادي ونقص التنسيق بين الشركاء، حيث إن هناك فرقًا بين العمل في الأيام العادية والعمل في أوقات الكوارث، سواء الطبيعية مثل الثلوج والفيضانات والزلازل، أو البشرية مثل الحرائق، ويرجع السبب أيضًا في عدم وجود هذه المراكز إلى أن بلادنا لم تتعرض حتى الآن لخطر كبير يتطلب عملها.

وبيّن اللواء عيسى أن الدفاع المدني بحاجة لقوانين وتشريعات: «قوانيننا بحاجة لتحديث، فنحن نعمل بقانون رقم 3 وهو قانون الدفاع المدني الذي أقر عام 98، ولكننا الآن بحاجة لقوانين جديدة وتحديث للقانون القديم، كما تلزمنا لوائح تنفيذية لبعض القوانين».

اللواء محمود عيسى.

وأوضح أن الدفاع المدني لديه نقص في الجرافات والآليات، وهذا ما لاحظناه في المنخفض الثلجي الذي ضرب البلاد في كانون الأول من العام الماضي.

وفي ختام اللقاء، أكد اللواء محمود عيسى أن الدفاع المدني استفاد من الدروس والتجارب التي عايشها في المنخفضات الجوية السابقة، وسيعمل على تجنب الأخطار وتطوير قدراته.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

أجمل ما رأيته في فلسطين.. وأسوأ ما وقعت عيناك عليه

البلد في عيون خمسة طلبة أجانب في جامعة بيرزيت، يعيشون في بلدة بيزيت لاتمام دراسات خاصة لهم وتعلم اللغة العربية، قابلتهم «الحال» وطرحت عليهم السؤال أعلاه، بحثا عن صورتنا التي لا نعرفها نحن، بل يراها غيرنا في مرآة عن الذات من الصعب تحصيلها ذاتيا.

جنان أسامة السلوادي - طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

رافاييل غوستافو- البرازيل

من افضل الاشياء في فلسطين طريقتهم في العيش تحت هذه الظروف والتعبير عنها بطرق مبدعة مثل الموسيقى، وهي طريقة فعالة لخلق صورة جديدة عن الفلسطينيين لتكون ضد الدعاية الصهيونية التي تحاول نشرها في الاعلام الغربي، كما ان لهم طريقة رائعة ولطيفة في معاملة الاجانب، فعلى الصعيد الشخصي، انا ممتن لكل فلسطيني على الطريقة الرائعة والودية في التعامل. أما أسوأ المشاهد التي رأيتها في حياتي وفي فلسطين، فهي مقتل الشاب معتز وشحة داخل منزله، لقد رأيت كل تفاصيل الحادثة من امام بيتي، فهو لا يبعد سوى أمتار قليلة عن منزلي.

جولي بينديتو- فرنسا

تعامل الفلسطينيون معي بطريقة ودية جدا، ففي فرنسا مثلا، قلما نجد أُناسا يستقبلون أجانب في بيوتهم أو أن يُدعون الى الغداء او المبيت من اللقاء الاول كما يفعل الفلسطينيون، او حتى إرشادهم الى اماكن معينة، كما انهم يتعاملون مع بعضهم بطريقة رائعة بالنسبة للمواطن الفرنسي.

اما أسوأ الاشياء في فلسطين فهي قضية الاحتلال التي لا يمكن تجاهلها.

لكن انا أفضل الحديث عن أسوأ الاشياء داخل المجتمع الفلسطيني مثل قضية قمع واضطهاد المرأة، انا لا اريد التعميم، واعلم ان هذه قضية عالمية، لكن الامر الذي لفت انتباهي هنا هو قصة امرأة فلسطينية خمسينية تعيش وحيدة في شقة صغيرة بنابلس كانت تتعرض للعنف الجسدي والنفسي من قبل زوجها وحاولت مرارًا وتكرارًا مساعدتها، فتوجهت الى بلدية نابلس لطلب مساعدة لها، لكن تم رفض الطلب لان زوجها موظف سابق في الحكومة.

رنين- بريطانيا

كنت دائما موضع ترحيب من قبل الفلسطينيين، هنا وجدت المعنى الحقيقي للضيافة والكرم، كما ان لهم طريقة رائعة في التعبير عن أحوالهم بالرغم من وجود الاحتلال واتباعهم سياسة المضايقات المستمرة. أما أسوأ الاشياء فهي سياسة الاعتقال واطلاق النار على الفلسطينيين، لكن الاسوأ من ذلك السياسة التي تنتهجها السلطة الفلسطينية ضد الجمهور الفلسطيني، فقد كنت شاهدا على حادثة قبل عدة ايام حيث قامت قوات الشرطة بضرب الفلسطينيين الذين احتجوا عليها. أدرك ان خيارات السلطة محدودة لكن من المعيب معاملة المواطنين بهذه الطريقة، لذلك أتمنى عقد انتخابات بأسرع وقت ممكن.

بولين هو- فرنسا

من أفضل المواقف التي حصلت معي السماح لي بمساعدة العائلات الفلسطينية بقطف الزيتون في مدينة نابلس. اما أسوأها فكان عندما حاولت مرة دخول البلدة القديمة في الخليل وهناك رأيت كيف تقوم قوات الاحتلال باعتقال الشبان وإطلاق النار على الناس من مسافات قريبة.

أنطوان مينان- فرنسا

أكثر ما يميز الشعب الفلسطيني هو طريقة معاملتهم للاجانب واحترامهم. أما أسوأ شيء، فهنالك عادة سيئة لمستها بالشعب الفلسطيني، ألا وهي عدم القدرة على قول الحقيقة أحياناً، فيصفون هذا التصرف بالتصرف غير المهذب «عيب» على الرغم من أن الدين الاسلامي حث على قول الحقيقة، خصوصاً اذا كانت سيئة، بالإضافة الى انتشار القيل والقال بين الفلسطينيين بشكل لافت.

شوما ياسودا- اليابان

أجمل ما في فلسطين تعدد الاديان واختلاط الثقافات واحترامها من قبل كل الافراد، فهذه اول مرة ارى الديانة المسيحية مع ديانة اخرى في نفس البلد، ولفت نظري ايضا صناعتها المحلية مثل البيرة والنبيذ بالرغم من أنها بلد شرقية. أما أسوأ ما فيها، فهو تصرف الصبية المراهقين حيال الاجانب، وخاصة الآسيويين (اليابانيين) مثلي، فقد تعرضت لعدة مواقف في شوارع رام الله من قبل هؤلاء المراهقين.

انخفاض حاد في الأسعار وارتفاع التكاليف

قطاع الدواجن في غزة عرضة للانهيار ومربون على حافة الإفلاس

محمد الجمل

لم يكد مربو الدواجن يستفيقون من كارثة المنخفض الجوي «أليكسا»، وموجات الحر التي تسببت في نفوق مئات الآلاف من الدجاج الناضج، حتى داهمتهم كارثة جديدة، أصابتهم بخسائر متتالية، ودفعت العشرات منهم للتوقف عن التربية، فيما بات آخرون مهددين بإغلاق مزارعهم، والانصراف عن المهنة التي عملوا فيها لعقود؛ فمذ عدة أشهر تستقر أسواق الدواجن على أسعار منخفضة، تقل في معظم الأحيان عن أسعار التكلفة، ما عرض ويعرض المزارعين لخسائر متتالية.

عمل غير مجدٍ

يقول المواطن نضال العبسي، الذي تمتلك عائلته مزرعة لتربية الدواجن بين محافظتي خان يونس ورفح، إن «أسعار الدواجن متذبذبة، تارةً مرتفعة وأخرى منخفضة، وهذا يدخل المزارعين في مجازفة، لكن يصدف أن يبيع المزارع دواجنه بأسعار جيدة عدة مرات في العام الواحد، وهذا يعوضه عن باقي المرات، ويشجعه على الاستمرار في التربية».

وأشار العبسي إلى أنه منذ نهاية العام الماضي، استقرت الأسعار على حدود متدنية، تراوحت بين «9- 10» شواقل للكيلو غرام الواحد، وهذه أسعار تعتبر كارثية للمزارعين.

وبين أن الوضع الحالي يشكل أكبر تهديد لمزارعي الدواجن، خاصة أن أسعار «الصيصان» حديثة الفقس ما زالت مرتفعة، كما أن أسعار الأعلاف عالية، ناهيك عن حاجة المزارع لكميات من الأدوية البيطرية واللقاحات، ونجارة الخشب، وغاز للتدفئة خلال فترات البرد، وهذا كله يرفع كلفة الإنتاج.

وتوقع العبسي أن يتوقف مزارعو الدواجن عن التربية تباعًا، في حال لم تتحسن الأسعار، أو تتدخل وزارة الزراعة لحمايتهم، وتوفير حد أدنى من الأسعار يضمن هامش ربح للمزارع، ولا يثقل كاهل المواطنين.

خسائر بدل الأرباح

أما المزارع إسماعيل زكي، ويمتلك مزرعة لتربية الدواجن جنوب قطاع غزة، فأشار إلى أن «المزارع يجتهد ويشقى طوال أربعين يومًا (مدة الدورة الإنتاجية)، ويعيش على أعصابه، خشية حدوث وباء في الدواجن، أو نفوقها جراء الحر، أو عدم تحقيق الأوزان المطلوبة، وفي حال من الله عليه ووصل بدواجنه إلى بر الأمان، وجاء وقت التسويق؛ يكتشف أن تجارته خاسرة، وأنه لم يتمكن من جني كل ما أنفقه.

وأوضح زكي أن المزارعين يكررون المحاولات مجددًا، على أمل أن يتغير الوضع، وتتحسن الأسعار، لكنهم يعودون لنفس النقطة، ومنهم من يصاب بكارثة كموجة حر مفاجئة، كتلك التي حدثت الشهر الماضي، وتسببت في نفوق ربع مليون دجاجة في قطاع غزة.

وأشار إلى أنه لا يعلم سبب المشكلة التي أصابت قطاع الدواجن، ولِم تدور الأسعار في فلك منخفض، رغم أن الدواجن مصدر رئيس للحوم البيضاء لسكان القطاع.

منافسون جدد

ويرى تاجر الدواجن عبد الجبار العرجا، أن الفقر وقلة فرص العمل دفعا العديد من الشبان لإقامة مزارع صغيرة في بيوتهم، مستغلين مساحات خالية، أو حتى غرفًا على الأسطح.

وبين أن «العديد من المربين الصغار يتوجهون إلى محال بيع الدواجن ويعرضون على أصحابها شراء الدواجن بأقل من سعر السوق بنصف شيقل للكيلو غرام الواحد، وهم كتجار، يذهبون وراء الربح الأعلى، لذلك يتوقفون عن الشراء من كبار التجار، ممن يحصلون على الدواجن من المزارعين والمربين».

وأكد العرجا أن عشرات آلاف الدواجن تطرح في الأسواق أسبوعيًا من خلال مربين صغار، وهذا يؤثر على كبار التجار والمزارعين المحترفين للمهنة، ويخلق حالة عرض أكبر من الطلب، وبالتالي الاستمرار في انخفاض الأسعار، لافتًا إلى أن تلك الظاهرة بدأت تبرز بعد إغلاق الأنفاق وفقد آلاف العمال مصادر دخلهم. وأشار إلى أن الأمر بحاجة إلى ضبط، بدءًا بعدد البيض المسموح إدخاله للقطاع شهريًا، ويجب أن يتناسب مع حاجة السوق، مرورًا بتنظيم عملية التربية، وانتهاءً بوضع حد أدنى للأسعار، بما يضمن حقوق المزارع، ولا يفرض عبئًا على المواطن.

آثار سلبية على السوق

أما عبد البساط السوافيري، من الجمعية الزراعية للدواجن، فأكد أن الانخفاض المتواصل في أسعار الدواجن أضر بالمزارعين، وعرضهم لخسائر حقيقية، خاصة أن الأمر متواصل منذ أشهر.

وأوضح أن قطاع تربية الدواجن بات يعاني كثيرًا، وفي حال ترك الأمر دون تدخل، فقد تتأثر إمدادات السوق باللحوم البيضاء، ولن تكون هناك قدرة لدى العديد من المربين على الاستمرار، خاصة أن الأمل في تحسن الأسعار هو فقط ما يجعل المزارعين يواصلون، لكن فقد هذا الأمل سيفقدهم أي حافز للاستمرار.

ويحتاج قطاع غزة شهريًا إلى نحو مليوني دجاجة، تربيها نحو 1400 مزرعة، إضافة إلى مئات الأطنان من الدجاج المقطع، الذي يصل مثلجًا من داخل إسرائيل.

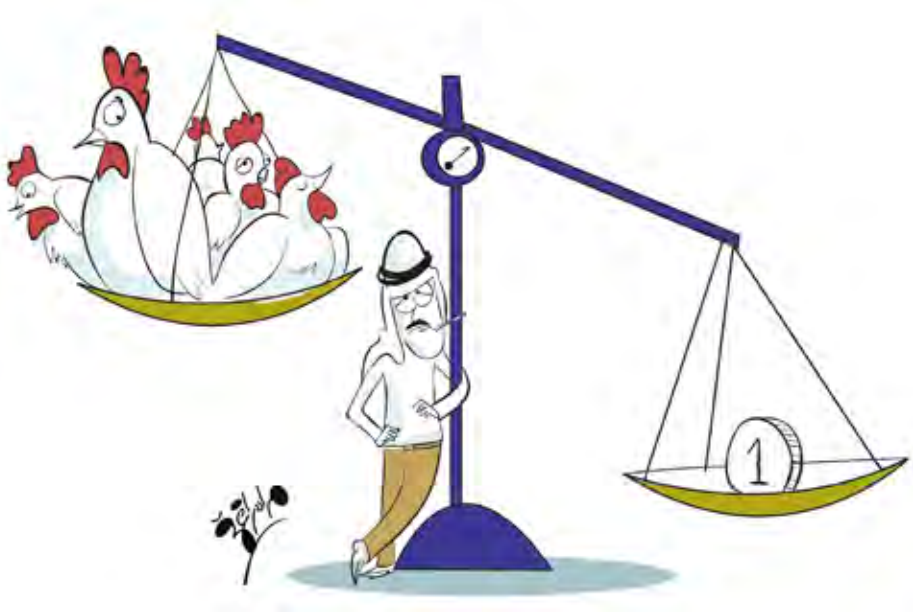

سهل عجّة: الزحف العمراني والصناعي يهدد الأراضي الزراعية بالتصحّر

جهاد نواف سليمان

إلى الجنوب من مدينة جنين، وعلى بُعد 20 كم منها، تقع قرية عجة، المعروفة بسهلها الشاسع الذي «كان» يساهم بشكل كبير في السلة الغذائية للمحافظة.

هذا الحال تغير منذ بضع سنوات، فقد أتى الزحف الصناعي والعمراني على كثير من الأراضي السهلية، التي كانت تزرع بالحبوب والخضراوات، فتراجعت مساحة الأراضي الزراعية، لحساب مشاريع صناعية أقيمت عليها.

يقول صاحب مصنع النصر للزعتر والبهارات نعيم نصر إن «مشكلة الزحف الصناعي نحو الأراضي الزراعية في قرية عجة من إفرازات الاحتلال الاسرائيلي، نظرًا للقيود المفروضة على إقامة المصانع وتوسعتها». ويوضح النصر أن المصانع يفترض أن تقام في المناطق الجبلية التي لا تصلح للزراعة، لكن عدم وجود مكان بديل، إضافة لافتقار المناطق الجبلية للبنية التحتية، أدى لإقامة المصانع في جزء من الأراضي السهلية الزراعية.

ويضيف النصر: «المشكلة ولدت نتيجة تراكمات وتقصير من مديرية الحكم المحلي، والمجالس القروية المتعاقبة»، مشيرًا إلى التكلفة الباهظة لإنشاء المصانع في المناطق الجبلية، نظرًا لعدم توفر الخدمات والبنية التحتية، إضافة لضعف الدعم الرسمي للزراعة، ما دفع المزارعين والمواطنين للتوجه إلى الصناعة كبديلٍ عن الزراعة، معتمدين على التمويل الذاتي لمشاريعهم ومصانعهم.

الحل بالمخطط الهيكلي

ويلقي رئيس مجلس قروي عجّة أحمد محمود باللوم على مديرية الحكم المحلي بمدينة جنين والجهات الرسمية المختصة، مشيرًا إلى وجود مخطط هيكلي مقترح ينتظر مصادقة الحكم المحلي عليه منذ أربع سنوات، موضحًا أن استمرار التأجيل في المصادقة على المخطط حتى الآن يؤدي إلى تفاقم مشكلة الزحف الصناعي على حساب الأراضي الزراعية.

ويضيف محمود أن المخطط يشكل حلاً لمشكلة الزحف الصناعي، حيث يضمن إقامة المصانع في المناطق الجبلية من الجهتين الشمالية والجنوبية للقرية، الأمر الذي يحد من استغلال الأراضي الزراعية السهلية، موضحًا أن المخطط أخذ بعين الاعتبار البناء الصناعي والعمراني الحالي، إذ لن يتم بناء أية مصانع أو أبنية جديدة بعد المصادقة على المخطط.

ويستشهد رئيس مجلس قروي عجّة بمشكلة الزحف العمراني على مرج ابن عامر، الذي قوّض المساحات الزراعية السهلية فيه، مناشدًا الجهات الرسمية الوقوف عند مسؤولياتها والمصادقة على المخطط الهيكلي المقترح منذ أربع سنوات.

غياب العقوبات الرادعة ضد المخالفين

ويُجمل مدير دائرة الإرشاد والتنمية والإعلام بمديرية زراعة جنين منذر صلاح الأسباب التي تقف خلف تفاقم مشكلة الزحف الصناعي والعمراني على حساب الأراضي الزراعية بعدة أسباب؛ أبرزها وجود مشكلة قديمة يعاني منها القطاع الزراعي تتمثل بنقص المياه، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في توفير المنتجات الزراعية للمواطنين، إضافة لمحور آخر يتمثل بضعف القوانين وعدم وجود عقوباتٍ رادعة للمخالفين والمعتدين على الأراضي الزراعية.

ويشير صلاح إلى عدم التنسيق بين القوانين، ووجود تضارب بين قانون الزراعة عام 2003 وقانون تنظيم البناء المعمول به في الحكم المحلي، حيث إن الأخير يسمح بالبناء على مساحة دونم واحد، بينما يسمح قانون الزراعة بالبناء على مساحة 5 دونمات.

ويضيف صلاح: «إن قانون الزراعة في بدايته يحافظ على الأرض الزراعية، لكن سرعان ما يقضي على الأرض الزراعية في النهاية، بفعل وجود التعديات ومخالفات البناء العمراني والصناعي الناتجة عن عدم وجود عقوبات رادعة للمخالفين».

المصانع تفتك بالأراضي الزراعية.

وحول التضارب في قوانين العقوبات المعمول بها، يشير صلاح إلى تعدد القوانين واختلاف درجاتها، قائلاً: «كل قانون يطبق حسب الشخص المراد مقاضاته في موضوع التعدّي على الأراضي الزراعية»، مشيرًا إلى الحاجة الملحة لوجود تخطيط جدّي ومناسب، إضافة لوجوب تقسيم الأراضي بشكل عام حسب خصوبتها.

قوانين متضاربة

من جهته، يرى مدير الحكم المحلي في جنين رائد مقبل، أن المشكلة تكمن في تحايل البعض على الترخيص من خلال اللجوء لترخيص منشآت زراعية لتحويلها فيما بعد لأغراض تجارية وصناعية، مشيرًا إلى صعوبة الرقابة، نظرًا لعدم توفر الإمكانيات الكاملة لضبط المخالفات، إضافة لاستحالة هدم التعديات على الأراضي الزراعية بفعل الوضع الأمني العام.

ويدعو مقبل إلى تعزيز الكادر الرقابي على مخالفات الأبنية، وإعادة النظر في قانوني الزراعة والبناء تمهيدًا لإزالة التعارض بينهما وبين كافة القوانين.

وحمّل مقبل مسؤولية مشكلة الزحف الصناعي والعمراني على الأراضي الزراعية للكثير من الوزارات الحكومية، قائلاً: «لا يمكن تحميل المسؤولية لجهة دون غيرها، فكل وزارة لها قانون، ويجب دراسة كافة القوانين بين جميع الوزارات للخروج بقوانين لا تظلم أحدًا وخالية من التعارض».

بين ضعف القوانين وتضاربها، وغياب العقوبات الرادعة، وغياب التخطيط الرسمي؛ تظل مشكلة الزحف العمراني والصناعي شبحًا يهدد ما تبقى من الأراضي الزراعية السهلية في سهل عجّة، سلة جنين الغذائية الجنوبية.

هل تؤثر أزمة البنوك في غزة على الثقة بالقطاع المصرفي؟

نسرين موسى

بدا أن أزمة البنوك الأخيرة في قطاع غزة، وإغلاق البنوك فروعها، وعجز موظفي القطاع العام عن استلام رواتبهم لشهرين متتاليين، أحدثت زعزعة، وأفقدت الموظفين وبعضًا من المودعين الثقة بالجهاز المصرفي، وراح بعضهم يسارع لسحب ما لديه من أموال في البنوك، بينما سارع موظفون لسحب سلف قبل تحويل رواتبهم، خوفًا من تكرار ما حدث في الشهر الماضي.

المواطن أحمد نصر، من سكان مدينة رفح، توجه إلى أحد المصارف، وطلب من الموظف سلفة بالحد الأقصى المسموح به بضمان راتبه المقبل، وغادر المصرف سريعًا بعد استلامها.

وبين نصر أن أوضاع أسرته لا تحتمل مطلقًا تأخير صرف الراتب، أو أية إشكالية تمنعه من الحصول عليه، خاصة أن الفترة الحالية تشهد ذروة الالتزامات، بدءًا بشهر رمضان، ومرورًا بالعيد ومتطلباته، وليس انتهاء بموسم المدارس، الذي يحتاج إلى الكثير من المصروفات.

وأشار إلى أنه ضمن الحصول على 70% من الراتب، عبر السلفة المذكورة، وسينتظر كباقي الموظفين موعد نزول الراتب، ليحصل على الباقي، معربًا عن خشيته من حدوث أية إشكالات أو تشويشات قد تتسبب في إجبار البنوك على إغلاق أبوابها.

أما المواطن محمود صلاح، فأكد ثقته الكبيرة بالجهاز المصرفي الفلسطيني، فهو يعلم بأن أمواله لن تصاب بأذى، إلا أنه سارع لسحب مبلغ صغير من المال، كان أبقاه في حسابه الجاري للطوارئ، وكان يخطط لسحبه قبيل عيد الفطر، لشراء بعض الحاجيات، وتغطية مصاريف العيد، لكنه خشي من تفاقم الأمور، وعودة المشاكل، ما قد يحول دون سحب أمواله ويعرضه لمشكلة.

وأكد صلاح أن الموظفين في غزة عانوا كثيرًا منذ بدء الحصار، تارة جراء عدم توفر السيولة في بعض العملات، وتارة أخرى بسبب إغلاق البنوك، لذلك أضحت هناك ثقافة مفادها «أموالك في بيتك أفضل وأقل خسارة».

فتوى

من جانبه، أكد الشيخ والداعية محمد لافي، أنه تلقى العديد الاتصالات، بهدف معرفة رأي الشرع في سحب سلف «عالمكشوف»، موضحًا أن معظم المتصلين كانوا من موظفين القطاع العام، ممن يخشون عدم قدرتهم على سحب رواتبهم في حال أغلقت البنوك، وكانوا يرغبون في سحبها كسلفة مبكرًا.

وأكد لافي أن المخاوف الحالية لدى الموظفين لا تبيح لهم سحب أموالهم بهذه الطريقة، لأن ذلك يدخل في باب الربا، وهذا محرم شرعًا.

مشاكل آنية

ونفى الخبير الاقتصادي د. معين رجب، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، أن تكون أزمة البنوك الأخيرة خلقت حالة من فقدان الثقة بين المودعين والقطاع المصرفي، مؤكدًا أن العلاقة بين الطرفين مستقرة وطبيعية، وذلك من خلال حق المودعين بالسحب والإيداع، وليست هناك مشاكل بالجهاز المصرفي من حيث توفر السيولة.

وبين رجب أن ما حدث من إشكالات، مثل التهجم على البنوك، أو إغلاقها، ليست للبنوك علاقة فيها، فهي غير مسؤولة مطلقًا عن أزمة الرواتب، وما حصل كان عبارة عن ردات فعل من قبل الموظفين، الذين لم يتقاضوا رواتبهم، وهو شكل من أشكال التعبير، فرضه الواقع، نتيجة تأخير صرف الراتب، وهذه المسألة تتعلق بحكومة الوفاق برمتها، وهي المسؤولة عن حل الإشكالية.

وفي معرض رده على سؤال: «هل سيعود المودعون لكنز أموالهم تحت البلاطة؟»، قال: «هذه تخوفات لا محل لها، وقد أنشئت مؤسسة لضمان الودائع في حال تعرضت البنوك لمشاكل، وهذا موجود في كل دول العالم، وهي بمثابة تأمين على الودائع، وسلطة النقد تتدخل من خلال بياناتها الإرشادية للمودعين، بكيفية التعامل خلال أي أزمة، وتقوم بطمأنة المودعين.

وشدد رجب على ضرورة حماية وتعزيز مكانة الجهاز المصرفي الفلسطيني، وإبعاده عن المناكفات السياسية، كونه الضامن للمحرك الاقتصادي، ولعمليات التبادل التجاري، سواء الداخلية والخارجية، ومن دونه يصاب الاقتصاد الفلسطيني بحالة شلل.

أزمة سياسية

أما الباحث في الشأن السياسي والمتابع لملف المصالحة عماد محسن، فأشار إلى أن المشكلة برمتها سياسية، والبنوك تحملت تبعاتها بطريقة أو بأخرى.

وأشار محسن إلى أن مشكلة البنوك الأخيرة لم تكن في المودعين، بل تركزت في الحسابات الجارية، الخاصة باستقبال رواتب موظفين القطاع العام، الذين لجأ العديد منهم للتعامل بطريقة «الجاري مدين دوار»، لتجنب تكرار الأزمة، والحصول على جزء من رواتبهم مبكرًا.

وبين أنه «يجب حل الأزمة، من خلال إبعاد البنوك عن المناكفات السياسية، لكن في حال تكررت، فيجب البحث عن آليات لحلها، من خلال عدة مستويات، فعلى المستوى الآني يكون الحل بالبحث في أي وسيلة ممكنة لإيصال الأموال إلى مستحقيها، أما على المدى المتوسط، فإن إصدار دفاتر شيكات للموظفين وبطاقات «ماستر كارد»، كفيل بحل مشكلة احتياجات المودعين إلى حين انقضاء الأزمة.

وبين محسن أن الناس في قطاع غزة ما زالوا محدودي الثقافة البنكية، ولا يزال السواد الأعظم منهم يؤمن بالإيداع «تحت البلاطة»، لذلك فإن استمرار أزمة البنوك سيقود إلى الاستمرار في هذه الثقافة المالية.

وأكد محسن أنه لا علاقة لسلطة النقد بالأمر، فوظيفة الأخيرة حماية الجهاز المصرفي من جهة، وحماية أموال المودعين، أما الحكومة فليس بيدها التصرف حيال جماعات مسلحة حاولت البطش بالبنك والموظف.

وأكد أن الحل السياسي الأمثل للمشكلة، يتمثل في إسراع الحكومة بإنجاز عمل اللجان القانونية والإدارية، وهي لجان منوط بها أن تعرف ما يلزمها من أعداد الموظفين الذين فرغتهم حكومة حماس بعد عام 2007، وإنجاز ملف المقطوعة رواتبهم، والمفصولين منذ عام 2007، والتوافق سريعًا على كل العاملين في قطاعي التعليم والصحة، وإبقاء رواتب العسكريين ضمن آليات توافقية بعيدة عن الأضواء في هذه المرحلة.

أكد أن تديّن أصدقاء الجبهة ممكن لكن ممنوع في المستوى القيادي

جرادات: «الشعبية» تدفع ثمن رفضها لأوسلو وأجرت مراجعات أفرزت قيادة جديدة

داليا فطافطة *

رغم أن تاريخ الجبهة الشعبية غني بالإنجازات والتضحيات في مسيرة الكفاح الفلسطيني، إلا أنها تعرضت خلال العقدين الماضيين لاتهامات كثيرة، منها الانتقال إلى الخط السياسي المهادن، والتقاعس عن الكفاح المسلح، وانخراطها في مؤسسات المجتمع المدني، وخضوعها لاشتراطات التمويل الأجنبي الذي حد من فاعليتها في المجالين النضالي والوطني.

وللحديث عن تاريخ وحاضر الجبهة الشعبية، حاورنا القيادي السابق في الجبهة الشعبية، الكاتب علي جرادات، الذي قال إن الجبهة الشعبية ما زالت محافظة على برنامجها، ووثائقها وفي مؤتمراتها تقول إن كافة أشكال المقاومة ومن بينها المقاومة المسلحة هي حق مشروع للشعب الفلسطيني، وهذا مثبت في برنامجها، ولكن الجبهة الشعبية بعد أوسلو دخلت في أزمة مالية وكفاحية بسبب موقفها الرافض لأوسلو، وتدفع حتى اليوم ثمن رفضها واعتراضها على اتفاقية أوسلو، وهذا انعكس على الجبهة من خلال انخفاض مستوى ممارسة الكفاح المسلح لديها.

وأضاف جرادات أن هناك حقًا للشعب الفلسطيني على الشعبية، وهو أن تعود إلى عهدها السابق، وأن الممارسة تأتي وتذهب حسب الإمكانيات والحالة القائمة، وإذا تدنت ممارساتها في فترة معينة، فهذا لا يعني أنها غيرت نهجها، وإنما يعكس الحالة القائمة والظروف التي تمر بها الجبهة في الوقت الحالي، وهي قابلة للنهوض في أي وقت، ولا يجوز اتهام الجبهة بأنها تحولت عن العمل الكفاحي إلا إذا قامت بتغيير برنامجها، فالجبهة الشعبية متمسكة ببرنامجها ولم تغيره.

المؤتمر الأخير

وأفاد جرادات أن المؤتمر الأخير للجبهة أكد على الثوابت الأساسية لها، ولكن بظرف جديد يتماشى مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع، فهي تمسكت بثوابتها لمعالجة الظروف المتغيرة، مؤكدا أن الجبهة راجعت نفسها وصححت أخطاءها، وهذا يظهر من خلال الإفراز الأخير الذي لم يعلن عن أسماء الهيئات في الضفة الغربية، والابتعاد عن العمل العلني الكامل الذي فرضته أوسلو وأصاب الجبهة الشعبية بالشلل، لأن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، فالعمل السياسي يجب أن يكون بشكل سري، وبعيدًا عن العلنية، والعودة إلى هذا الشكل من الأعمال لا يعني أن الجبهة تخلت عن العمل الجماهيري، فكل الأحزاب تطمح بالجماهيرية، ولكن هذه نقطة تحول جيدة نابعة عن المراجعة والانتقاد الذاتي.

كما علق على التصعيد الإسرائيلي الأخير بعد اختفاء المستوطنين، وقال إن «الشعبية ترى أن التصعيد السياسي والاستباحات من قبل إسرائيل بحق الفلسطينيين، ستؤدي إلى زيادة غليان الشعب الفلسطيني، وبالنهاية ستأتي انتفاضة ثالثة غير معروف وقتها، لكنها قادمة لا محالة، وإذا استمر القمع من قبل قوات الاحتلال، فسينتفض الشعب سواء تأخر الأمر أم لم يتأخر، وحدث بسيط يمكن أن يفجر التراكمات السابقة، وإذا تخيل أحد أن الشعب الفلسطيني محكوم بالنخبة التي تدعي أن الانتفاضة لن تحدث أبدًا، فهو لا يعلم عن الشعب الفلسطيني شيئًا».

الانتفاضة قادمة في أي لحظة

ونوه إلى أن أبسط حادثة يمكن أن تفجر الانتفاضة الثالثة، فمسيرة نضال الشعب الفلسطيني بصعود وهبوط مستمر، ولكن يستحيل أن تنتهي وهي مستمرة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، ويستحيل أن تختفي المقاومة حتى لو كانت ضعيفة. وأوضح أنه عند حدوث هذه الانتفاضة، فالجبهة الشعبية وكافة الحركات الفلسطينية ستنخرط في المقاومة والوحدة الوطنية والكفاح المسلح باسم الشعب الفلسطيني، مؤكدًا ضرورة قراءة اتجاه الجبهة الشعبية والحركات الأخرى بناءً على الظروف التي تخلقها قوة الاحتلال.

وبين أن الجبهة الشعبية هي تنظيم حيوي فيه جدل وتصاعد، تحديدًا بعد اتفاقية أوسلو، فهناك آراء مختلفة داخل الحزب نفسه، ولكن الفريق الذي لديه آراء غير الرأي المركزي الجارف للجبهة الشعبية، ظل محدودًا، وخط الجبهة المركزي يحظى على رضى كامل الأعضاء في الجبهة الشعبية.

التدين لا يجوز في القيادة

وفي حوارنا معه، أوضح جرادات أن المشروع الوطني القطري الذي جاء بعد موجة استقلال الأقطار العربية فشل في تحقيق أهدافه ببناء دول ديمقراطية حديثة ونظم سياسية عادلة بسبب ضعف قواه وارتداده وطنيًا، وهذا فتح المجال أمام الخط الإسلامي للصعود في العالم العربي، وهذا التأثير طال القوة والفكر الماركسي، ما أدى الى ظهور حالات ابتعدت عن

الجبهة لصالح الحركات والاتجاه الإسلامي.

وذكر أن التدين في الحالات الصديقة للجبهة الشعبية هو أمر عادي، ولكن في المستوى القيادي لا يجوز، لأن الجبهة تنتهج الفكر الماركسي اللينيني، وتقوم على أفكاره، ولكن هذا لا يعني أن الجبهة الشعبية ضد الدين، فهي لا تحارب الدين، ولا ترى في الدين مشكلة، ولكنها ترى في استغلال الدين والتجارة فيه المشكلة الأكبر، فهناك فرق بين أن تكون متدينًا وأن يكون التدين عملك، فالجبهة مؤمنة بحرية الاعتقاد، ولكن استخدام الدين في السياسة أمر مرفوض تمامًا لديها.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

المواطن يتضرر والسلطة تبرر

الصرف الصحي في بلدة بيرزيت يتأرجح بين الممولين والمستوطنين

ريم زبن*

تعاني بلدة بيرزيت الواقعة شمال مدينة رام الله من إشكاليات الصرف الصحي كغالبية المناطق والبلدات الأخرى في فلسطين. ورغم كثرة مشاريع الصرف الصحي وشبكاتها في المنطقة، إلا أن بيرزيت لم تحصل على أي عون يخفف من المشكلة التي يعانيها قاطنوها وزائروها. فمع أنها تصنف منطقة «A»، إلا أنها لا تزال خارج الـ31% من التجمعات المشمولة بخطوط الصرف الصحي في الضفة الغربية.

المياه العادمة وانعدام وجود شبكة صرف صحي خاصة للتخلص منها أو محطة تكرير لإعادة استخدامها زراعيًا هي المشكلة الوحيدة التي تواجهها بلدة بيرزيت وفقًا لمراقب الصحة العامة في البلدية المهندس حبيب عبد الله، وقال: «لا يوجد في بيرزيت أي نوع من شبكات الصرف الصحي، واعتماد أهالي البلدة حاليًا هو على الحفر الامتصاصية، التي تسبب عددًا كبيرًا من المشاكل في البيئة والتربة والزراعة، نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد السكان ومشاريع الإسكان في المنطقة».

تفريغ الحفر الامتصاصية لدى السكان ليس المشكلة، فالمشكلة تكمن في كون عمليات تفريغ المياه العادمة تتم في أماكن عشوائية على أطراف البلدة، وغالبًا ما تكون قرب الأحياء السكنية أو في أراضٍ زراعية مجاورة لها، وهو ما يسبب أمراضًا وبعوضًا ينتشر في المنطقة وتلويثًا لكل شيء.

وعن ذلك، قال مدير دائرة الصرف الصحي في سلطة المياه الفلسطينية المهندس عادل ياسين: «حسب قانون إقامة المنشآت، يمنع نضح صرف صحي في هذه المناطق، وبالتالي هناك عقوبة تفرض على المخالفين، وعمليات تفريغ المياه العادمة لدينا حاليًا تتم في أماكن مخصصة ومحددة».

وأكدت مديرة بلدية بيرزيت آمال عواد أن التفريغ يتم في أراضي المواطنين الزراعية، علمًا بأن البلدية تحاول الحد من ذلك، إلا أنها عملية صعبة لعدم وجود منطقة متفق عليها لتفريغ المياه العادمة.

في السابق، كانت البلدية تقوم بعمليات التفريغ باستخدام صهريجها الخاص الذي باعته بالمزاد العلني قبل 10 سنوات نتيجة تكاليف صيانته العالية، كما أنه لم يكن كافيًا لتفريغ مياه البلدة العادمة بأكملها ونقلها إلى نقطة التفريغ القانونية. ويعتمد سكان بلدة بيرزيت حاليًا على تفريغ حفرهم الامتصاصية باستخدام صهريجين يملكهما شابان في المنطقة ويستخدمان لنضح المياه العادمة وسحبها من تلك الحفر، وقد حصل الصهريجان على الترخيص من دائرتي السير والصحة في البلدية».

وبين المهندس عبد الله ياسين أن البلدية تحاول حل معضلة صرفها الصحي منذ مدة طويلة، لكن المعيقات المادية والوطنية كانت تواجههم كل مرة. يقول: «في إحدى المرات، وصلنا عرض لمشروع صرف صحي للبلدة، لكن إسرائيل تدخلت فيه لرغبتها بضم بعض المستوطنات في نفس المشروع، وتحديدًا مستوطنة بيت إيل، وهو ما رفضناه، فتأجل الموضوع بأكمله، ولم نجد حتى الآن جهة تدعمنا لبدء تنفيذه فعليًا».

وأوضح ياسين الأمر بالقول: «الإسرائيليون يحاولون جعل اشتراك أي مستوطنة قريبة من مشاريع التكرير شرطًا لمنحنا التصريح ببدء المشروع، وهو ما نرفضه دائمًا ليتراجعوا عن شرطهم فنقوم بتنفيذ المشروع»، وهو ما لم يحصل مع بلدة بيرزيت ومشروع تكرير الصرف الصحي لديها حتى الآن.

لكن بلدية بيرزيت لم توقف محاولاتها في البحث عن حل لمعضلتها حسب ما أوضح المهندس ياسين، فطرحت البلدية فكرة التعاون بين أصحاب الصهريجين ومحطة تكرير المياه العادمة المتواجدة في البيرة، وهو ما لم يعارضه المسؤولان عن الصهريجين، إلا أن المواطنين وجدوا أنها مكلفة جدًا، فالنقلة الواحدة باستخدام الصهريج تكلفهم عادة 50 شيقلاً، وبنقل هذه المياه إلى محطة البيرة للتكرير، سترفع كلفة النقل على المواطنين لتصبح 150 شيقلاً للنقلة الواحدة نتيجة فرض إدارة محطة التكرير رسومًا متزايدة القيمة باستمرار على تفريغ المياه العادمة فيها، ورفع سعر النقلة إلى 150 شيقلاً سيكون مكلفًا جدًا للمواطن ذي الدخل المحدود الذي يحتاج إلى تفريغ حفرته الامتصاصية بين سبع إلى عشر مرات في العام الواحد. وبينت أبو عواد أن خطط البلدية الآن تتمثل في إيجاد تمويل ودعم لتنفيذ مشروع الصرف الصحي لديها الذي سبق وتم تجهيز مخططاته وجدواه الاقتصادية المفصلة ودراسة كافة جوانبه وتأمينها.

وعن ذلك، يقول المهندس ياسين: «المعيق أمام مشروع بلدة بيرزيت هو عدم وجود قطعة أرض مناسبة لمحطة معالجة، وهو ما دفع الوكالة الأميركية للتنمية ممولة المشروع لسحب دعمها لهذا المخطط». فيما أوضحت أبو عواد أن الحصول على ممول ليس بالأمر اليسير: «الممولون يرفضون تمويلنا كبلدية منفصلة، وليس بسبب عدم وجود قطعة أرض مناسبة، فالممولون يريدون للمشروع أن يكون بالشراكة مع مجموعة من القرى المجاورة ليخدم ما مجموعه 25 ألف نسمة». وأضاف أن فكرة ربط بلدة بيرزيت بشبكة الصرف الصحي الموجودة بمدينتي رام الله والبيرة صعبة التطبيق بسبب بعد المسافة، بينما أكد المهندس حسن محمد أن الأمر غير ممكن فنيًا فخطوط صرف صحي بهذا الطول تحتاج إلى مضخات بأحجام ضخمة جدًا، والعملية ستحتاج لوجود ما تسمى «نقاط استراحة» تتوفر فيها مجموعة مضخات أخرى حتى تستطيع المياه العادمة إكمال طريقها باتجاه محطة التكرير أو شبكة رام الله للصرف الصحي، وهو ما سيكون مكلفًا بصورة مبالغ فيها ولا حاجة لها».

واقترح المهندس محمد أن استخدام مناطق تكرير (محطات صغيرة لعدد محدود من السكان) سيقلل من حجم المضخات والأنابيب المستخدمة، الأمر الذي سيكون أقل كلفة من الناحية المادية، وهو ما يتفق معه المهندس ياسين، والفكرة طرحت على البلدية بتقسيم المنطقة وفق مبدأ الكانتونات (مناطق جغرافية محددة المساحة)، فتقسم بذلك بيرزيت إلى أربع مناطق يتم بناء محطة تكرير مصغرة في كل منها لعدد معين من السكان، وفي منطقة محددة قد تتضمن جزءًا من القرى المجاورة لها، إلا أن كل هذه المقترحات لا تزال حبرًا على ورق».

«لم تنجح كل اجتماعات البلدية مع محافظة رام الله والبيرة أو مع البلديات الثلاث عشرة المجاورة لبلدة بيرزيت في إيجاد أي حل نهائي للمشكلة»، هذا ما قالته أبو عواد. وحسب ما قاله المهندس عبد الله فإن بلدية بيرزيت قد تغض البصر عن بعض عمليات التفريغ العشوائية في الأراضي الزراعية القريبة من المناطق المأهولة بالسكان لانعدام حلول بديلة لديها في هذه المرحلة، فنتيجة المخالفات والإنذارات الكثيرة التي أعطتها البلدية لصاحبي الصهريجين لتفريغ حمولتيهما قرب المنازل وإحالتهما للقضاء أكثر من مرة، فإنهما أضربا عن العمل قبل قرابة عامين، ما دفع معظم المواطنين الذين امتلأت حفرهم الامتصاصية لتفريغ محتوياتها على الطرق العامة أو بين المنازل، ولم تفرض البلدية أي مخالفة.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

اتهامات للوزارة بالتقاعس عن أداء دورها

مزارعون يشكون: أسمدة كيماوية فاسدة بغزة تدمر محاصيلنا الزراعية

مصطفى الدحدوح

في أرضة البالغة مساحتها خمسة دونمات واعتاد زراعتها بالخضراوات، تعرض المزارع مصعب الدحدوح لنكسة أدت إلى تدمير محصوله الزراعي جراء استخدامه لأسمدة كيماوية، اكتشف لاحقًا أنها أسمدة فاسدة تحتوي علي كميات كبيرة من ملح كلوريد الصوديوم «ملح الطعام»، والتي تؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالأرض والمحاصيل الزراعية.

الدحدوح، وبعد دمار محصوله من الخس والملفوف، رفع شكوى في وزارة الزراعة، ولم يتلق ردًا، فأجرى -على نفقته الخاصة- فحصًا للأسمدة الكيماوية في مختبر وزارة الزراعة، وأثبتت التحاليل وجود أملاح كلوريد الصوديوم بنسبة كبيرة تزيد على 91%. وقال إن محصوله من الأشجار والخضراوات تراجع، ومنه ما أتلف بشكل نهائي.

ويؤكد البائع الذي كان يتعامل معه المزارع الدحدوح أن غش أو فساد الأسمدة الكيماوية المخصصة للزراعة تكرر قبل عامين، وتبين أن ما لديه من أسمدة (35 طنًا) مغشوش، ولكن رفض البائع إظهار اسمه واسم المستورد.

ويشير بائع آخر إلى أنه اكتشف وجود غش في 85 طنًا من الأسمدة لديه، ولكن وزارة الزراعة لم تصادر تلك الأسمدة واكتفت فقط بفرض غرامات مالية عليه، مشيرًا إلى أن وزارة الزراعة فقط تصادر الأسمدة في المحل التجاري الذي ترفع الشكوى ضده، ولا يحجز على الأسمدة الموجودة في المخازن.

وتعرض المزارع محمد شملخ الذي يملك ثمانية دونمات في جنوب مدينة غزة ويزرعها بالخس، لفقدان كامل محصوله الزراعي جراء استخدام أسمدة كيماوية فاسدة أو مغشوشة، ولم يستطع أن يحرك ساكنًا، فتوجه لوزارة الزراعة التي لم تفعل شيئًا.

ويقول شملخ: «لقد أصبحت وزارة الزراعة محفزة للغش، ولا تتخذ أي إجراءات بحق التجار الذين يخلطون الملح بالأسمدة الكيماوية».

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة نحو 150 ألف دونم، منها 75 ألف دونم مزروعة خضراوات، تنتج سنويًا ما يزيد على 300 ألف طن. ويعمل في قطاع الزراعة 58 ألف مواطن، منهم 13260 عاملون في ممتلكاتهم الزراعية، و45247 عاملون بالإيجار.

ويقول المهندس الزراعي في مجمع أبو خضرة فضل الجدبة إن الأملاح عبارة عن أداة مدمرة للتربة ولخواصها، ومدمرة للمحاصيل الزراعية، وزيادة نسبة الأملاح تخل بالعوامل الفيزيائية والكيمائية للتربة، ما يؤدي إلى عدم صلاحية التربة للزراعة.

وأفاد المهندس كمال الشيخ عيد، المحاضر بكلية الزارعة والبيئة بجامعة الأزهر، إن ظاهرة الأسمدة الكيماوية كارثة بذاتها، لأنها تترسب في المياه الجوفية، فتزداد نسبة النترات في المياه الجوفية التي تسحب وتشرب. فكيف لو تم وضع سماد كيماوي فاسد «ملح كلوريد الصوديوم»، فإن المياه تزداد ملوحة وتصبح غير صالحة للاستخدام البشري، ويؤثر هذا السماد على التربة بحيث تصبح غير صالحة للزراعة، لأن مياهنا مالحة من أصلها وتوجد قلة بمنسوب الأمطار، ما يؤدي إلى ازدياد نسبة ملوحة التربة، مؤكدًا أن هناك مساحات زراعية أصبحت لا تصلح للزراعة في المناطق المحررة، بسبب زيادة نسبة ملوحة التربة والمياه. وتساءل عيد عن دور الوزارة الزراعة في مثل هذه الكارثة التي تقضي على الإنتاج الزراعي، داعيًا لتفعيل دور مديرية الإرشاد والتوجيه في وزارة الزراعة وتفعيل الرقابة الوزارية، مشيرًا إلى أن «الشعب الغزي يأكل أسمدة بالأغذية، وليس أغذية من إنتاج الأسمدة!».

وتبلغ مساحة قطاع غزة 365 كم مربعًا، فيما يبلغ عدد سكانه (1,850) مليون نسمة، ويعتبر من أكثر مناطق العالم اكتظاظًا بالسكان، ما ساهم في تقلص مساحة الأرض الزراعية وانتشار العمران الذي وصل إلى 40% من مساحة القطاع حسب وزارة الزراعة في حكومة حماس السابقة.

ويضيف المهندس محمد الحناوي المشرف على مختبر التحاليل المخبرية في الجامعة الإسلامية أنه من المؤسف غش السماد، لأن كلتا المادتين المكونتين للملح سامة، وعند تحللهما تتسمم التربة وتزداد الشحنات الكهربائية بالتربة، فيصعق النبات، كما أنه يتم اختلال الضغط الأسموزي للنبات فيجف، ما يؤدي إلى تراجع مستمر في المحاصيل بدلاً من نموها، مشيرًا إلى إدخال نحو 345 طنًا من السماد الفاسد في قطاع غزة. ويقول الوكيل المساعد لوزارة الزراعة المهندس صالح بخيت إن ما تستطيع الوزارة فعله هو القيام بحملات متقطعة على المحلات في السوق المحلية وجلب الأسمدة بالمحلات ودفع غرامات مالية بقيمة 1000$ كمخالفة، وهو ما يؤكده عضو مجلس إدارة جمعية المهندسين الزراعيين بقطاع غزة المهندس نزار الوحيدي، قائلاً إن حراسة المعابر ليس دور الوزارة، معللاً وجود الأسمدة المغشوشة بأن القطاع مليء بالممنوعات التي لا تستطيع الحكومة ضبطها.

فريق فتيات دورا القرع لكرة القدم.. آمال وطموحات وصلت البرازيل

أمل حمدان*

لم يخطر في بال دلال يومًا أنها ستكون مدعوة لحضور مونديال كأس العالم في البرازيل، بعد أن اختارها اتحاد الفيفا العالمي لكرة القدم، لتمثل فلسطين والوطن العربي، ولكن الأمر حدث كالحلم، ونقل أحلام بنات قرية صغيرة شمال رام الله إلى سان باولو وريو في البرازيل.

بدأت الحكاية عند تأسيس فريق فتيات نادي دورا القرع الرياضي لكرة القدم قبل أربع سنوات. ففي هذه القرية الصغيرة، يمكن لكرة القدم أن تصنع الكثير من الأحلام، فالكثير من الفتيات رأين في هذه اللعبة طريقهن للنجاح.

تقول اللاعبة دلال أيمن (16 عامًا)، اللاعبة في منتخب فلسطين، أن بدايات الفريق كانت لمجرد لعب كرة القدم، وتحديًا لمجتمع يحصر لعبة كرة القدم بالذكور، «في البداية كنا نريد فقط اللعب ثم تحول لتحدٍ، وأصبحنا نريد أن نثبت أن الفتاة تستطيع تحقيق نجاحات من خلال كرة القدم، ثم أصبحت كرة القدم بالنسبة لي هواية». وتضيف دلال: «تأسيس الفريق لم يكن بالأمر السهل، فكان هناك كثير من أهل القرية عارضوا في البداية وجود فريق للفتيات، ولكن هذه المعارضة اختفت عندما بدأنا بتحقيق نجاحات وأننا فعلاً نستطيع اللعب».

اختيرت دلال (12 عامًا) لتكون لاعبة في منتخب فلسطين تحت سن الخمسة عشر عامًا، وهي ليست الوحيدة من لاعبات الفريق، فهناك كثير من الفتيات اللواتي فتحت الفرص أمامهن منذ اشتراكهن بالفريق. وتقول لين باسم (11 عامًا) اللاعبة في نادي دورا الفرع للفتيات، ولاعبة في مؤسسة خطوات، إن اشتراكها بالفريق فتح الكثير من الفرص أمامها، وتضيف: «شاركت بالمنتخب الفلسطيني وسافرت إلى النرويج، وحصلنا على المركز الأول في إحدى المباريات».

مدرب الفريق ولمؤسسه يوسف زغلول يرجع سبب نجاح الفريق واستمراره إلى طموح الفتيات وانتمائهن للفريق. يقول: «عندما نجد أن عددًا من الفتيات استمررن في اللعب في المنتخب لثلاث سنوات، فإننا نعد ذلك إنجازًا كبيرًا، ولذلك يسجل للبنات حبهن وإنتماءهن للفريق، وجهدهن، وكل هذا لم يكن فقط تعبًا وجهدًا من المدرب، بل تحملت الفتيات التدريب والضغط».

ويضيف زغلول أنه «يوجد الكثير من الفتيات المتميزات ولديهن القدرة على إثبات أنفسهن، لكن يبقى علينا نحن أن ندرك أن الفتيات يستطعن تحقيق نجاحات».

قالت دلال فور عودتها من البرازيل بعد أن حضرت المباراة التي جمعت البرتغال وألمانيا ورفعت العلم الفلسطيني في الملعب: «كان هذا بالنسبة لي حلمًا يتحقق، والجميع هناك كان يعرفنا من الفيلم الذي أنتجته شركة كوكاكولا العالمية، وحظينا باستقبال حار، ولكن عند عودتنا لأرض الوطن، لم يكن أحد قد سمع أن هناك من مثل فلسطين بكأس العالم».

تتمنى دلال كغيرها من المواهب الفلسطينية التي تحقق الإنجازات، ألا تتجاهل الجهات المسؤولة نجاحها. تقول: «أنا لا ألوم الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، بل إنه ساعدنا، ولكن يجب عليه أن يكون أكثر ذكاءً في توصيل رسالته للعالم، فتمثيل فتاة من قرية فلسطينية لفلسطين في كأس العالم إنجاز للاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، فلماذا لا يعلم الشعب بهذه الإنجازات، لتكون دافعًا لكثير من الفتيات للانخراط في كرة القدم».

فريق فتيات دورا القرع لكرة القدم.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

د. بشارة أبو غنام.. 33 عامًا في تخريج المهندسين من بيرزيت

فادي شطارة *

بعد تخرجه، توفرت له العديد من الفرص للعمل محليًا وعربيًا، لكنه فضل جامعة بيرزيت للاستقرار فيها وعدم التنقل، فكان له ذلك، وأمضى أربعة وثلاثين عامًا من عمره خلف مكتبه في كلية الهندسة، يُخرج الطلاب جيلاً بعد جيل.

تخرج الدكتور بشارة أبو غنام من جامعة القاهرة بتخصص الهندسة الميكانيكية عام 1971، ونال بعدها شهادة الماجستير فالدكتوراة من جامعة ليفربول في بريطانيا عام 1979. وعن اختياره للهندسة، يقول أبو غنام إن المجتمع في ذلك الوقت كان له أثر باختياره لتخصصه، بالإضافة إلى حبه للهندسة.

عمل في البداية عامًا واحدًا في الأردن، لكنه انتقل لبيرزيت فور افتتاح كلية الهندسة عام 1980، ومنذ ذلك الوقت وهو يعمل في الجامعة.

ويصف الدكتور بشارة تلك الأيام بأنها من أسعد أيام عمله، حيث كان الجميع أسرة واحدة نظرًا لقلة عدد الطلاب والمعلمين في الكلية بشكل خاص والجامعة عمومًا.

ويتذكر أبو غنام أيام الانتفاضة التي يظن أنها من أصعب الأوقات التي مرت بها الجامعة منذ تأسيسها، وعلى الرغم من قدرتهم على إيجاد أماكن تعليم بديلة أثناء الانتفاضة الاولى، إلا أنهم فشلوا في ذلك في الانتفاضة الثانية، نظرًا للحواجز ومنع التجول، واستحالة الوصول للحرم الجامعي. أما عن الإغلاقات التي تسببت بها النقابة والطلاب، فوصفها بأنها أمر طبيعي، ومن الممكن أن تحدث في كل الجامعات العالمية.

وعن مستوى الطلاب الأكاديمي، يقول الدكتور أبو غنام إن مستوى الطلاب اختلف كثيرًا على مر السنوات، ليس بالضرورة للأسوأ، فالطلاب الآن أفضل في بعض الأوجه وأسوأ في أوجه أخرى، ففي أول الثمانينيات، كان التعليم أكثر تقليدية، وكان الوصول للمعلومات أصعب. أما اليوم، فوسائل الاتصال والإنترنت سهلت على الطلاب مهمتهم بالبحث والوصول للمعلومات، وكتابة التقارير المطلوبة منهم، ولكنها جعلتهم، حسب وجهة نظره، أقل قدرة على التحليل، وتراجع لديهم عمق التفكير.

في عام 1997، استلم الدكتور بشارة رئاسة المكتب الهندسي، وقد عُين بالبداية لمدة عامين، لكنه استمر بعدها بناءً على طلب من رئيس الجامعة، خاصة أن تلك الفترة شهدت نشاطا كبيرًا على مستوى بناء المشاريع والكليات.

ويوضح أبو غنام أن الجامعة بدأت مؤخرًا بالاتجاه للبناء النوعي أكثر من التقليدي، كالمسرح الذي ما زال قيد الإنشاء، ومعهد دروزة للصناعات الدوائية التابع لكلية الصيدلة، ومشاريع حفر الآبار لاستغلال مياه الأمطار وإعادة استخدامها وتحليتها، وتنقية المياه العادمة، وأخيرًا مشروع المرصد الفلكي الذي يتبع لكلية العلوم، فخرجت الجامعة بمشاريعها عن مرحلة البناء التقليدي، لأن الجامعة برأيه استوفت الكليات المطلوبة باستثناء كلية الحقوق والإدارة العامة التي ما زالت تنتظر متبرعًا.

ويقول د. أبو غنام إن الجامعة قادرة على المنافسة محليًا وعربيًا، وقادرة كذلك على احتلال موقع متميز ومرموق بين جامعات الوطن العربي، وأكبر دليل على ذلك الطلب المتزايد على حاملي شهادة بيرزيت، خاصة من خريجي كلية الهندسة، التي لا يجد طلابها صعوبة تذكر في إيجاد فرص العمل. أما عن البطالة في بعض التخصصات، فيعتبرها أبو غنام مشكلة بلد بأكمله، ولا تقتصر على الجامعة وحدها.

بعد مضي أربعة وثلاثين عامًا على عمله في بيرزيت، يفتخر الدكتور بشارة بنفسه ويعتقد أنه ساهم في بناء جامعة وطنية، وهو راضٍ كل الرضى عن نفسه بما حققه، ويقتصر عمله الأكاديمي الآن على مادة واحدة فقط في كل فصل، ويرى هذا الترتيب مفيدًا له، فهو يبقى على تواصل مستمر مع الطلاب والأمور الأكاديمية من ناحية، ومع حياته المهنية من ناحية أخرى، ويستفيد من ذلك بنقل خبرته العملية للطلاب، ويستخدم تطوره الأكاديمي في الشؤون المهنية، وبالتالي يرى أن عمله المهني والأكاديمي يتكاملان ولا يؤثر أحدهما على الآخر.

للدكتور أبو غنام ثلاثة أبناء، اثنان منهم تخرجا من جامعة بيرزيت، وتعمل ابنته الآن بالجامعة مدرسة في كلية الهندسة، بعدما أنهت الماجستير خارج الوطن. فهل تكون خليفة لوالدها وتستمر بعملها لعشرات السنوات؟!

وصل الدكتور بشارة لسن التقاعد، لكن رئيس الجامعة مدد له. يقول أبو غنام إنه بعد انتهاء هذه المدة سيكتفي من العمل ويأخذ قسطًا من الراحة، وهذا لا يمنع ممارسته لبعض الأعمال والاستشارات البسيطة، ولكنه لن يعود للعمل الأكاديمي بدوام رسمي.

أبو غنام.. عميد مهندسي بيرزيت.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

أبو الحكم: نصف قـــــ

أبو الحكم «يرق» عجين الشراك.

عبد الباسط خلف

يتخذ الستيني طارق حمّاد دراغمة من صناعة خبز الصاج مهنة له منذ أكثر من نصف قرن، فقد بدأ حكايته مع بيت النار يوم كان في العاشرة، وما زال يواصل عمله في تقليد يومي. يروي وهو يُطوّع العجين فوق الصاج الحار: بدأت في هذا العمل منذ عام 1954، خلال العطلة الصيفية، وذهبت من طوباس لنابلس بحثًا عن فرن، وعملت فترة طويلة فيه، ثم انتقلت لمدينتي، وبعدها العقبة، ثم عمان، والسعودية، وأقف في الفرن نفسه منذ عام 1965.

فوارق

ووفق أبو الحكم، الذي أبصر النور عام 1944، فإن تغيّرات كثيرة عصفت بمهنته، بدءًا من القمح، والآلات، والوقود المستخدم، ومرورًا بالأسعار، والأجور، وحجم المنافسة، وانتهاءً بأعداد الزبائن، وانقراض عادات ارتبطت بالخبز، الذي كان يعجنه معظم الناس في بيوتهم، ثم يرسلونه للفرن لخبزه كما يشتهون مقابل أجر. يستطرد دراغمة: في الستينيات، لم تكن هناك آلات للعجن، وكنا نُشعل الحطب، وكان القمح الذي تنتجه سهول طوباس الواسعة وفيرًا ورخيص السعر، وكنت أخبز عجين الكثير من الأسر، وصنعت القطايف، والعكك بالتمر، والمناقيش، وخبز الطابون العادي، وخبز الشراك.

ويضيف: قديمًا، كان كل شيء أفضل من اليوم، وطبيعيًا أكثر، وهذا بسبب المطر الكثير الذي كان يهطل، والبركة، وعدم وجود الغلاء، وحب الناس لبعضهم، وقلة المنافسة بينهم. ولا أنسى عندما كنا نشتري كيس الطحين بسبعين قرشًا، أما اليوم، فيقترب من الأربعين دينارًا. وكانت أسطوانة الغاز بدينارين، واليوم بـ18 دينارًا. وأول أجر حصلت عليه 15 قرشًا في اليوم، أما اليوم فيصل الأجر لثلاثين دينارًا. وكنا نبيع الخمسة أرغفة من خبز الصاج بقرش، واليوم الخمسة بدينار. واشترينا طن القمح بخمسين دينارًا، وارتفع هذه الأيام إلى 400.

تقليد سنوي

يحرص أبو الحكم على تقليد سنوي منذ عقود، إذ يشتري القمح من حقول الأغوار، ثم يذهب به لمطحنة في نابلس، ويبقي على النخالة فيه، لأن الطحين الأبيض الخالص ليس صحيًا، ومنزوع من الفوائد، ويتسبب بداء السكري. كما يخبز القطايف، المُعد من السميد البلدي، والحليب، وماء الزهر، والسكر. ويقول: لم يكن في طوباس غيري وغير السيدة غصيبة نحضر القطايف، واليوم صرنا أكثر من 60.

قرية إقرث المهجرة تستعيد حياتها بمهجريها

مايكل عطية *

إقـرث، هـي احـدى الـقرى الفلسطينية المسيحية التي دمرها الاحتلال خلال احتلال الأراضي الفلسطينية في العام 1948 على يد العصابات الصهيونية، تقع على حدود لبنان، وكانت تابعة لقضاء جنوب لبنان، وبعد اتفاقية سايكس بيكو اصبحت إقرث تابعة لمدينة عكا.

تبلغ مساحة إقـرث 24 ألـف دونـم، وعام 1948 كان عدد سكانها 470 شخصاً، ومن أهم عائلاتها: سبيت، وخوري، وحداد، وهندية، ومرون، وأشقر، ودوخي، وجدعون وداوود. وكانت تطلق عليها اسم أم الخرب بسبب إحاطتها بعدد من الخرب مثل طربخة والسروح والنبي روبين، وهي قرى شيعية وأقرب البلدات عليها كانت البصة التي اقيمت عليها مستوطنة شلومي حاليا.

ولعل من أهم ما يميز قرية إقرث عن باقي القرى المهجرة هو أن أبناءها ما زالوا يطالبون بحق العوده إليها، لا بل بعضهم يقيمون في كنيسة القرية منذ سنين ويرفضون ترك القرية منذ عام 1951.

«الحال» التقت ولاء سبيت، وهو من شباب قرية اقرث المعتصمين في كنيسة القرية وقـال: نحن معتصمون في الكنيسة منذ عامين استكمالا لما قام به آباؤنا وأجدادنا، في البداية لا بد لنا من ان نتحدث عن اللمحة التاريخية لما حدث في اقـرث. خلال حرب 1948 توجهت العصابات الصهيونية الى القرية ولكن اهالي القرية استقبلوا العصابات برفع الراية البيضاء والاستسلام لهم، لان اهالي القرية كانوا فلاحين ولا يملكون أي نوع من الاسلحة لمجابهة العصابات. وبعد ان استسلم الاهالي طلبت العصابات منهم ترك القرية والذهاب الى قرية الرامي قضاء الجليل لمدة 14 يوما وان يعودوا بعدها، وبعد مرور الـ14 يوماً عاد الاهالي الى القرية ولكن العصابات الصهيونية قالت لهم: عليكم العودة بعد 14 يوماً آخر لأنه ما زال هناك خطر على حياتكم بسبب الحرب، واستمرت المماطلة من العصابات الصهيونية حتى عام 1951، وخلال هذه الفترة تم تدمير المنازل والممتلكات والخرب وابقوا فقط على كنيسة اقرث ومقبرة القرية.

وتابع سبيت: في عام 1951 وبعد ان فهم اهالي القرية اللعبة الصهيونية، توجهوا الى محكمة العدل «الاسرائيلية» وطالبوهم بالعودة الى القرية واقرت المحكمة بحق الاهالي بالعودة الى قريتهم ولكن القرار لم يطبق . وفي ليلة الميلاد المجيدة 1951/12/24 اقتحم جيش الاحتلال للكنيسة والمقبرة واعتدوا على كل الممتلكات لتكون هدية الميلاد لأهالي القرية، وبعد هذا اليوم عاش اهالي القرية تحت الحكم العسكري الاسرائيلي حتى أوائل عام 1970، حيث قررت الحكومة الاسرائيلية ان من حق اهالي القرية ان يزوروا الكنيسة للصلاة فيها، وهنا استغل كبار السن من القرية هذا الاستثناء واعتصموا داخل الكنيسة لمدة 7 سنوات، حيث برزت قضية اقرث من جديد وحصلت على تأييد دولي وتأييد بعض اليهود من المستوطنين.

وما زال اهالي قرية اقـرث المهجرة الذين اصبحوا لاجئين داخـل الاراضـي المحتلة مثل حيفا ويافا وعكا وطبريا يتوافدون الى القرية ويعتصمون بها ويدفنون الموتى في مقبرة القرية، اضافة الى تكليل وتزويج اهالي القرية في الكنيسة واقامة صلاة كل سبت من اول شهر في الكنيسة، وذلك من خلال تجمع كل اهالي قرية اقرث في الداخل المحتل للصلاة في القرية وحق العودة، اضافة الى اقامة مخيم سنوي باسم مخيم الجذور ومعسكرات التخييم مثل معسكر الغابسية لأطفال القرية المهجرة لزرع قيم الانتماء فيهم وللتأكيد على حق العودة اضافة الى محاولة تعمير القرية وزرع الاشجار فيها وبناء السلاسل.

يتعرض شباب قرية اقرث المعتصمون منذ اكثر من عامين استكمالاً لما قام به آباؤهم وأجدادهم للاعتقال والتنكيل، وكان آخره اعتقال 3 شبان من القرية وهم ولاء سبيت ونضال خوري وجريس خياط من قبل شرطة الاحتلال، اضافة الى اقتلاع الاشجار على يد سلطة الاراضي الاسرائيلية ومصادرة ممتلكات

عندما يمارس أهل إقرث حق العودة رغمًا عن الاحتلال.

الكنيسة ومحاولات التضييق والاعتداء على المظاهرات وعرقلة مساعي المعتصمين.

وقـال ولاء سبيت إن هـذه التضحيات التي يـقدمها شباب القرية لا تقتصر فقط على بعض الافـراد، فأهالي القرية في كل الاراضـي المحتلة يشاركون في المظاهرات والاعتصامات والمبيت وممارسة العادات القديمة مثل الصلاة ودفن الموتى والتكليل والتزويج في الكنيسة.

يشار إلى ان قرية اقرث ليست القرية الوحيدة في الداخل المحتل التي تقوم بهذه النشاطات، هناك عدة قرى مثل قرية برعم المهجرة منذ عام 1948، وهناك رسالة يوجهها شبان قرية اقرث لكل الفلسطينيين وهي رص الصفوف وأن نكون جسما واحدا ولا ننسى علاقتنا بالارض التي أتينا منها، ويجب ان نعيد هذه العلاقة التي تشوهت بسبب الاحتلال وممارساته، ففلسطين خضراء وقرية اقرث ذلك المكان الخالي الذي يطل على السهول والكروم والاحراش يجب ان تعود كما كانت قبل جرفها وتدميرها، واذا لم نحترم هذه الاشجار والارض فسنكون بعيدين عن حق العودة، وهناك رسالة لا بد منها وهي: من يتربى على حق يُربي على حق.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

في مقابلة أجرتها «الحال» مع مدير عام طاقم شؤون المرأة

سريدا حسين: إلغاء «العذر المحل» في جرائم قتل النساء لن ينجح إلا بإقرار قانون العقوبات الجديد

أجرت المقابلة: إنتصار سليمان

قالت مدير عام طاقم شؤون المرأة سريدا حسين إنه رغم القرار المهم الذي اتخذه الرئيس محمود عباس بإلغاء «العذر المحل» في جرائم قتل النساء، إلا أن ذلك لن يكون كافيا في ظل منظومة قوانين قديمة وعدم إقرار قانون العقوبات الجديد. واكدت حسين في معرض حديثها في مقابلة أجرتها معها «الحال»، عن الاعلام وقضايا المرأة، أن جهود الاعلام الفلسطيني في القضايا النسوية ما زالت بسيطة ومرتبطة بتوجهات لافراد وصحافيين وصحافيات هنا وهناك، لكن قوانين المؤسسة الصحافية وتقاليدها ما زالت بعيدة عن الاجندة النسوية. وهنا نص المقابلة:

● ما هو تقييمكم لنجاعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف بحق النساء، خاصة بعد تزايد حالات القتل خلال العام الجاري والمنصرم؟

- هي خطوة ايجابية لأنها تشكل جزءا من تأسيس نظام حماية، وهذا النظام يجب ان يكون وطنيا تحت مسؤولية السلطة، وبالتالي الوزارات المختلفة التي لها علاقة، ومن المفترض ان يكون تم اقـرار هذه الاستراتيجيه منذ زمن، كما ان الطاقم اطلع على محتوى هذه الخطة وشارك في إعدادها، وتعتبر خطة جيدة. والملاحظة على هذه الخطة انها تفتقر للميزانية المطلوبة، وهي بحاجة الى مصادر مالية لتفعيلها على الوجه المطلوب، وميزانية السلطة المالية لا تضع في حساباتها القضايا الاجتماعية، وفي حال رفعت السلطة من ميزانية القضايا الاجتماعية، فهذا يشكل نظام حماية للمجتمع وبالتالي حماية المرأة.

قرار الرئيس حول العذر المحل

● كيف تنظرون إلى قرار الرئيس محمود عباس بإلغاء العذر المحل في جرائم قتل النساء؟

- خطوه تعبر عن اهتمام وإدراك من قبل الرئيس لضرورة الحد من جرائم قتل النساء، وخطوة داعمة في ظل غياب المجلس التشريعي، لكنها جاءت متأخرة، لأن القتل ما زال مستمرا، وطاقم شؤون المرأة يطالب بالتصديق على مسودة القانون الفلسطيني للعقوبات، فهذه المسودة تعبر عن قانون فلسطيني وليس تعديلاً على القانون الأردني، لكن هناك وجهات نظر تقول إن المسودة بحاجة الى تعديلات وبحاجة الى نقاش، والطاقم مستعد لخوض هذا النقاش، ويطالب الطاقم بضرورة إقرار المسودة جميعها، وليس هناك وقت للتجزيء، فهي مسودة جاهزة وكاملة، ولا تشكل قانون حماية للمرأة فقط، وإنما للمجتمع ككل، وتتناول قضايا بطريقة حديثة ونظام حماية ضد جرائم الانترنت ومكافحة المخدرات وغيرها من القضايا الاجتماعية.

مستقبل العمل النسوي

● ما هي آفاق عمل المؤسسات النسوية الفلسطينية للسنوات المقبلة؟ هل ستظل الأجندة كما هي؟ ما هو المطلوب لهذه المؤسسات، وعلى ماذا يمكن ان تعمل في تجديد برامجها؟

- هناك دائما تجديد في الاجندة، ولكن هناك قضايا لم يتم حلها بعد لأسباب تتعلق بالقوانين، وإهمال هذه القضايا من قبل الجهات المختصة ومؤسسات الدولة، وغياب المجلس التشريعي، فهذه الأسباب تجعل الطاقم يكرر نفسه ويتناول الرسالة بشكل مختلف لحين التوصل لحل هذه القضايا والوصول للتغيير المطلوب، والطاقم دائما في حالة مراجعة مستمرة وتجديد في الأجندة، وهو بصدد عمل لقاءات لتوضيح التوجهات المستقبلية في ظل المصالحة اولا، وفي ظل الهجمة الإسرائيلية ثانيا، والمطلوب من الطاقم التجديد المستمر للأجنده للنهوض بقضايا المرأة.

● ماذا أعد الطاقم لزيادة مشاركة المرأة سياسيا خاصة أننا على أبواب الانتخابات العامة؟

- بدأ طاقم شؤون المرأة بتنفيذ مشروع التمكين الاقتصادي من أجل مشاركة سياسية فعالة للنساء، ويأتي هذا المشروع للربط بين التمكين الاقتصادي للنساء وممارستهن للنشاط السياسي، حيث يستهدف المشروع عضوات الجمعيات التعاونية، بهدف تشجيع النساء الممكنات اقتصاديا، ورفع الوعي لديهن من أجل أخذ دور فعال في المجتمع، بهدف فحص مدى مساهمة النساء الممكنات اقتصاديا في المشاركة السياسية.

والطاقم سيدمج أعضاء لخمس تعاونيات نسوية بهدف رفع وعيهن حول اهمية نشاطهن السياسي وانعكاس هذا النشاط على قضايا المرأة ولصالح المرأة. ويعمل الطاقم على عقد لقاءات لمناقشة التوجهات لمشاركة المرأة في السياسة، واخذ العبر من الدروس السابقة، وكيفية تقديم الدعم للمرأة المرشحة، وحملات توعية بقانون الانتخابات، ودراسة قوائم النساء التي تشكلت في الخليل وصفا للاستفادة منها، وهناك أكثر من توجه لتمكين المرأة سياسياً.

الإعلام ليس نسويا بعد

● كيف يمكن النهوض بالإعلام كي يكون مساندا لقضايا النساء وليس آلة تعيد انتاج ثقافات وتقاليد الماضي؟

- للأسف، الإعلامي لا ينشر ما يجول بخاطره فيما يتعلق بقضايا المرأة، فالحديث هنا عن ثقافات فردية، سواء من جهة الصحافي الذي يعمل في المؤسسة الاعلامية، أو من جهة صانع القرار داخل هذه المؤسسة، فالعمل مع المؤسسات الاعلامية مستمر لتغيير هذه الثقافة وخلق اعلام مناهض لحقوق المرأة، ومحاولة بناء وتأسيس إعلام بديل (اعلام نسوي) للوصول الى الاعلام النموذجي وتعليم الغير من هذا الاعلام وعدم الوقوف على التدريب للإعلاميين الذين تربطهم بالنهاية قوانين المؤسسة الاعلامية التي يعملون لديها، والطاقم لا يدخر جهدا في خلق إعلام مناهض لحقوق المرأة من خلال التدريبات التي يقدمها لطلاب اعلام، لتوعيتهم وزرع هذه الثقافة فيهم للوصول الى قناعات ثابتة لديهم.

ـــــرن برفقة بيت النار!

يستذكر: من أكثر العادات الجميلة التي خسرناها، توقف الناس عن إعـداد ما يأكلونه من خبز بأيديهم منذ حوالي 40 سنة، فقد كانوا يعجنون ويرسلون العجين للفرن. أما اليوم، فمعظم الجيل الجديد لا يعرف طريقة العجن، ولا يُخزن القمح في البيت مع أنه (عماد البيت) ولا يعرف الطريق لمطحنة القمح، ولا يملك أدوات إعداد الخبز، وإذا وقع أي طارئ، فلا أعرف من أين سيوفرون خبزهم.

درس دراغمة للصف الثالث الإعـدادي (التاسع اليوم)، وانتقل لمدرسة صناعية في عمان، وامتهن السباكة أيضًا، وعمل بها في ليبيا بعض الوقت، لكنه عاد إلى الصاج وبيت النار، ويجد السعادة فيه. ويعدد استعمالات خبز الشراك، الذي يذهب إلى المناسف، والمطاعم للشاورما، وصناعة المفروكة (بإضافة الزيت والسكر، وتقدم عن أرواح الأموات).

حوادث وعادات

لا ينسى أبو الحكم، الأب لثلاث بنات وولدين، وستة أحفاد، ما تعرض له من حادثي عمل، لا ينساهما؛ وقع الأول خلال الستينيات في بلدة أبو ديس، حين أتت عجانة على أصبعه الإبهام الذي لا يستطيع ثنيه وتحريكه حتى الآن، أما الثاني فحدث في رمضان الماضي، ويومها وقع كف يده على الصاج الملتهب، ونجا بأعجوبة.

ويختم حديث الذكريات: لا أنسى عادة «البشعة» التي سمعت بها من الأجداد، والتي كان يلجأ لها العرب القدماء، وتشبه حلف اليمين للمتهم بالسرقة أو القتل، وحين تنقطع قدرة القاضي على إثبات التهمة، يطلب منه أن يضع المحماسة (أداة معدنية تشبه المغرفة وتستخدم لتحميص القهوة) بعد تسخينها لدرجة كبيرة، على لسانه، فإن كان صادقاً لم يتضرر، وإن كذب فإن لسانه يحتر

حرب شبكات التواصل..
أدوات وخطط وتقنيات لا تقل أهمية عن الحرب التقليدية

دعاء سلمان*

تداولت شبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة العديد من الأخبار حول حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة، سواء كان ذلك على محمل الجد أو السخرية، ما جعل الشارع الإسرائيليّ يكثف جهوده لاستغلال هذه الأخبار الساخرة لصالحهم، فإن سلمَ الفلسطينيون من الحرب على أرض الواقع، لم يسلموا من الحرب على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الاسرائيليين أيضاً، فالجانب الإسرائيليّ يعطي أهميةً كبيرة للإعلام على شبكات التواصل الاجتماعي، ولديه خطة متكاملة يعمل ضمنها فريق مختص سواء من داخل اسرائيل أو من خارجها لنيل الاستعطاف العالمي.

مرح الوادية.

مرام عزام.

علي عبيدات.

باسل الأعرج.

اقتحام الهاشتاغ الإسرائيلي

اتجه الاسرائيليون بعد اختفاء المستوطنين الثلاثة إلى شنّ هجمة إلكترونية على الفلسطينيين وحشد الرأي العام الدولي تجاه قضيتهم، وقام نشطاء فلسطينيون باقتحام الحملات الالكترونية الاسرائيلية لتوضيح الصورة والرواية الفلسطينية، وعن ذلك، تقول الصحافية مرح الوادية من قطاع غزة: «لجأ الاسرائيليون إلى تسليط الضوء على قضية اختفاء المستوطنين الثلاثة من خلال التغريد على شبكات التواصل الاجتماعي، وإطلاق الهاشتاغ#BringBackOurBoys ، بعد اتجاه الاسرائيليين إلى ذلك، فاتفقنا نحن مجموعة من المغردين الفلسطينيين على ضرب الهاشتاغ بقوة، ما أتاح الفرصة أمامنا للتحدث عليه وفضح ممارسات الاحتلال بحقنا وبحق أسرانا في سجون الاحتلال، فأشلنا هذه الحملة، ما أظهر استياء الجانب الاسرائيلي والسعي إلى عمل هاشتاغ آخر، ولكننا كنا نستغل الهاشتاغ الجديد ونحاربهم عليه، وبالفعل حصلنا على نتيجة واضحة من خلال ردود فعل بعض الشبّان الأجانب خاصّة.

وأضافت الوادية: لجأ الاحتلال إلى التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي لما لها من تأثير كبير وواضح. كان الإسرائيليون غاضبين جداً خاصة بعد قلب هاشتاغ#BringBackOurBoys لصالح الرواية الفلسطينية، حيث لجأت حسابات وزارة جيش الاحتلال إلى أخذ أسماء بعض المغردين الفلسطينيين وشنّ حملة ضدهم لإغلاق حساباتهم على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن ضمن الأسماء الزميلة مرام عزام.

تقول عزام: «ما حدث هو أننا كفلسطينيين دخلنا على نفس الهاتشتاغ الذي أطلقه الإسرائيليين #BringBackOurBoys، وبدأنا بالتغريد عن أوضاع الأطفال المعتقلين داخل السجون وما يجري من انتهاكات بحق الفلسطينيين، وكانت صور جرائم الاحتلال ضدنا بمثابة عامل مهم في افشال حملتهم، وأيضاً التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل اليونيسيف، أي أن معلوماتنا كانت موثقة مقابل ضعف معلوماتهم».

هكذا تروي مرام عزام تجربتها وتتابع: « (#BringBackOurBoys can you bring him back to his father ? #GazaUnderattack2012 we will never forget) » كانت هذه التغريدة التي تتحدث عن أطفال غزة وعدم قدرة أحد على إرجاعهم بمثابة صاعقة على الإسرائيليين، ما دفعهم لمحاولة اغلاق حسابي على تويتر، من خلال إرسال منظمة (JIDF) التي تكافح الإرهاب ضد السامية على الانترنت دعوة لإغلاق حسابي بسبب النشاط على الهاشتاغ، لكن تم التصدي لإغلاق حسابي من خلال تغريد النشطاء الفلسطينيين باسمي، مع العلم بأن من يقود هذه الحملات بإسرائيل هي المنظمات الرسمية في الدولة وليس كما لدينا، فنحن مجموعة من الشباب نحاول أن نتصدى لهم».

كسر الهيمنة على الهاشتاغ

يقول الصحافي علي نصر عبيدات: «كان هنالك نشاط ملحوظ من قبل مجموعة من الناشطين والصحافيين الفلسطينيين للتصدي للخطة الإعلامية الإسرائيلية الممنهجة، التي كان من الواضح أنها مدروسة وليست عشوائية كما لدينا، كنا متابعين لما ينشره الاحتلال الاسرائيلي سواء عن طريق تتبع صفحاتهم وتفنيد ما يقولونه من خلال الحجة والمنطق المدعم بالصور والبيانات، أو من خلال السخرية المطلقة بأفيخاي أدرعي الناطق باسم جيش الاحتلال، حيث إنه كان يشكل نموذجاً خطيراً بسبب اعتماده على اللغة العربية والأمثال وأحياناً القرآن، فحاولنا أن نخفف من وقع المنشورات الإسرائيلية على شبكات التواصل الاجتماعي والتصدي للهاتشتاغات التي كان يطلقها الإسرائيليون وذلك بقلب الهاتشتاغ الى فلسطيني في وقت قصير جداً».

استغلال عنصرية الخصم

إسرائيل لا تستهين أبداً بالإعلام الاجتماعي فهي تعطيه أهمية كبيرة ومسألة كسر الهاتشتاغ الأول والثاني وتجييره للصالح الفلسطيني ليست سهلة، فقد تطرق الإعلام والصحف الإسرائيلية للموضوع وحاول المغردون لديهم البحث عن هاتشتاغ جديد لا يستطيع الفلسطينيون تجييره لصالحهم. وأوضح لنا الصحافي أنس أبو عرقوب المختص في مجال الإعلام الإسرائيلي كيفية العمل على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الجانب الإسرائيلي، وقال: «الإعلام الاسرائيلي مقسوم إلى قسمين: قسم تابع للدولة تشرف عليه وزارة الخارجية، فخلال الايام القليلة الأخيرة قام الاسرائيليون بالتصعيد على 30 صفحة تابعة لهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي تغرد بـ30 لغة، حيث إن هناك آلاف المتطوعين الاسرائيليين سواء من داخل إسرائيل أو من الدول الأخرى يشاركون في ادارة هذه الصفحات، وتعدد اللغات أدى إلى استعطاف العالم الخارجي، فقد كانت لديهم خطة ممنهجة تتبع استراتيجية موحدة يعملون ضمن نطاقها، فقامت بعض الصفحات بترجمة بعض النكت الساخرة التي أطلقها الفلسطينيون عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، السخرية من حادثة الأسر قد تكون مرضية للفلسطينيين ولكنها ضدنا أمام العالم، ما أدى إلى أظهار الفلسطيني فارغًا من الإنسانية ويستهزئ بمشاعر ذوي المستوطنين المختفين، بينما كانت هنالك دعوة لإثارة الشارع الإسرائيلي من خلال نشر صور للجنود يطالبون بالانتقام وقتل الفلسطينيين، لم يتم استغلالها وترجمة دعوات التحريض بالشكل الكافي من قبل الفلسطينيين، فقد كان التصدي فقط باللغة العربية والانجليزية والفرنسية والقليل من الألمانية، مقابل 30 لغة من الجانب الاسرائيلي يتم التغريد بها».

السخرية لتحطيم الأيديولوجيا

السخرية تستطيع أن تفكك الأيديولوجيات، لكن فعليا لا تستطيع أن تبني عليها. قال باسل الأعرج: «السخرية هي نوع من أنواع المقاومة بالحيلة يستخدمها المضطهَدون في وقت الضعف كما حصل بين الفلسطينيين في تداول النكت الساخرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتفكيك الخطاب الصهيوني ومواجهته بمنطق بسيط، فهي تعتبر نقداً للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، أي أنها طريقة للمواجهة الخفية، لا أتوقع أن تكون قد أثرت بشكل كبير في الجانب الإسرائيلي نظراً لغياب التواصل المباشر واختلاف اللغة».

شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر أتاحت لنا كفلسطينيين الحديث عن الحقيقة وتكذيب الإعلام الغربي المنحاز للرواية الإسرائيلية، فمواقع التواصل الاجتماعي وسيلة وليست غاية، من الجيد استخدامها في نشر الحقائق وكل ما يخدم القضية، فذلك أضعف الإيمان.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - حماس والصواريخ والصفقة

كما أنه سيتم مباشرة فور التوقيع على الهدنة بشروطها تدبير مبلغ قد يصل إلى خمسمئة مليون دولار من دول عربية لتعويض الخسائر والضحايا، وإعطاء الاقتصاد الغزي صدمة كهربائية في الفترة الأولى، ما سيسهل عليكم لجم الفصائل الصغيرة المسلحة. وللتنبيه، فهذا اتفاق هدنة ويمكنكم الاستمرار في تسمية إسرائيل بالعدو الإسرائيلي، ولا يوجد بند في الاتفاق بشأن التحريض، وفي هذا مكسب لكم لا تتمتع به السلطة في الضفة، كما أن أرضكم غير معرضة للاستيطان، لا بل إنه يمنع على المدنيين الإسرائيليين دخولها أصلاً. فهذه نقطة أخرى لا تتمتع بها الضفة. وبالنسبة لترتيبات الاستيراد، فهذا شأنكم مع مصر.

ملاحظة: النقطة بشأن العمال لن تكون ضمن الاتفاق، ويتم التفاهم بشأنها مع استمرار الهدوء.

ملاحظة أخرى: ندرك أن لديكم حرجًا في هذا مع قيادتكم في الخارج، وإذا لم يتيسر نيل تصديقها، فلكم الخيار في المضي في الاتفاق وحدكم في غزة، وستبذل الدول الصديقة جهودًا مع الدول العربية التي تحتضن قياداتكم للتوصل إلى حل لهذه النقطة.

تنبيه: إسرائيل جادة في إعلان بنود هذا العرض، ولا يخفى عليكم أن نشره سيسبب لكم إحراجًا إن لم تتعاملوا معه بشكل إيجابي. فهم يعرضون الأمان لمواطنيهم ولمواطنيكم، ويعرضون تسهيلات عديدة.

المخلص: نورآين شيرتس»

في الواقع أن الوسيط الألماني نسي إرسال هذه الرسالة. لكن من يدري، قد يرسلها.

ماذا لو أرسلها؟ أليس من حق حركة حماس وكل فلسطيني، أن يتخيل الرد المحتمل؟

هل تبيع حماس صواريخها؟

في الواقع، فإن حماس تتقاضى ثمن صواريخها منذ سنوات، من دول ومن جمعيات إسلامية. ولهذه الدول مصلحة في شغل إسرائيل عن ملفات أخرى. وحماس ليست متضررة كثيرًا من الوضع الحالي، وإن كانت تشعر بضغط المواطنين الذين يعانون من الهجمات الإسرائيلية المجرمة، وإسرائيل تقوم بعمل إجرامي، فهي البادئة، وهي القوة العنصرية الغاصبة، ولا تسوية بين الجلاد والضحية. وستجد حماس صعوبة عقائدية حقيقية في الرقص مع نظام السيسي، وقد لا تكون مهمتها سهلة في ضرب الفصائل الأخرى وخصوصًا الجهاد، حتى لو ارتفعت شعبيتها في الشارع الغزي. ومن المستبعد أن تتقدم إسرائيل بعرض كهذا، لأن رئيس وزرائها الحالي بهلوان سياسي وليس صاحب رؤية. فهو يتاجر بضرب غزة لإنقاذ حكومته الضعيفة ولكسب شعبية مؤقتة. وهو مستفيد من بقاء جمهوره في حالة قلق نسبية. وهو في النهاية تاجر سياسي يحسب بالورقة والقلم عدد المقاعد في الكنيست التي تضمن له البقاء في السلطة، لا يهمه أن يتحالف مع أقصى اليمين أو أقصى اليسار، يهمه فقط البقاء في الحكم.

إن عرضًا كهذا سيحرج حركة حماس. وعليها بحق أن تفكر في ردها. ولو كنت مستشارًا لهنية أو لمشعل، لقلت إن العرض الإسرائيلي بكل بنوده يمكن لإسرائيل نقضه في نصف ساعة، وأما خسارتكم الصواريخ فهي أبدية. سمعتم بالأسد الذي عرضوا عليه أرنبًا مقابل نزع مخالبه؟ وسأشير على السيد هنية بأن يقول: نخبئ صواريخنا في مخازنها وأنتم خبئوا طائراتكم في مخازنها، ويا دار ما دخلك شر.

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - عقبات في الطريق

كما أشار إلى أن الوصول إلى محكمة الجنايات الدولية يتطلب استراتيجية فلسطينية واضحة، خاصة أننا نتحدث عن التوجه إلى المحكمة الدولية لمحاكمة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي، ووزير خارجيته افغدور ليبرمان على سبيل المثال، على اساس أنهم مرتكبا جرائم حرب ضد شعبنا الفلسطيني، في حين أن هناك مفاوضات تتم معهما!، فكيف نحاكمهما على أنهما مجرما حرب ونقوم في الوقت ذاته باجراء مفاوضات معهما؟، لذلك لا بد حسم هذا التناقض.

من جانبه، أكد جبارين أن الأمر بسيط ويمكن تنفيذه بسهولة خاصة بعد حصول فلسطين على الاعتراف الدولي بأنها دولة يمكنها الانضمام الى الاتفاقيات والمواثيق الدولية، موضحا أن توجيه رسالة فلسطينية رسمية تؤكد الاعتراف بميثاق روما والالتزام بما يترتيب على دولة فلسطين لانضمامها لنظام روما ومحكمة الجنايات الدولية هو المطلوب الآن ويوفر الكثير من العقبات، حيث تبدأ بعد ذلك الإجراءات الفنية المرتبطة بهذا الامر.

زهرة الريف حلا وشحة..

بين «نترات» عصافير بيرزيت وسد جمال عبد الناصر العالي

نادين مسلم*

في كل عام، تنتج جمعية الروزنا لتطوير التراث المعماري في بلدة بيرزيت زهرة ريفية فلسطينية. ويعقد تقليد الاحتفال بزهرة الريف للعام الثاني على التوالي تحت رعاية وزارة الثقافة الفلسطينية، حيث تزين كل عائلة فتاتها بالثوب التقليدي الذي يمثل منطقتها الجغرافية، وتزفها وسط البلدة بأغاني الحصاد وقطف الزيتون إلى موقع الاحتفال، ثم تعرض كل فتاة نفسها أمام الجمهور وأمام لجنة التحكيم وتعرفهم على تفاصيل لباسها وزينتها وكيفية الرسم بتصاميم تراثية على الفخار وطريقة تسريح شعرها. وشاركت في المسابقة حمائل من بلدات بيرزيت وجوريش ورأس كركر وعرابة ودير استيا وبيتللو وسبسطية.

وتهدف جمعية الروزنا من عقد هذه المسابقة إلى تقديم أنواع اللباس التراثي الفلسطيني التقليدي المتنوع والتعريف بهذه الأنواع وإبرازها والافتخار بها، لتصبح هذه المسابقة تقليدًا سنويًا يتكرر كل عام خلال فعاليات أسبوع التراث، بحيث تكون زهرة الريف الفائزة في كل عام هي أميرة التراث التي تفتتح وتقدم العديد من الفعاليات والمهرجانات والمناسبات التراثية والثقافية المختلفة التي ستعقدها جمعية الروزنا خلال العام الواحد.

حلا وشحة من بلدة بيرزيت، فازت بلقب زهرة الريف لعام 2014، عرفت عن ثوبها الفلسطيني ذي اللونين الأحمر والبيج الذي كانت ترتديه نساء بيرزيت قديمًا والذي يتكون من (وقاة- كمام- قبة- جداد) مطرزة بعروق الزيتون، إضافة إلى الإكسسوارات التي كانت ترتديها العروس قديمًا، وكانت تخيطها بيديها. والوقاة التي تمثل الطرحة المزينة بليرات الذهب، وكانت المرأة الفلسطينية الأصيلة تبيع هذه الليرات عندما «يجور» عليها الزمن. و«الجداد» الذي كان يفصل جسم العروس ويعطيها الطلة الجميلة.

وروت لنا وشحة عن الحنطور المزين بالورد الذي نقلت به إلى موقع الاحتفال، حيث كان يضم المذياع، اقتداءً بالماضي، إضافة إلى فرقة الزفة التي كانت تغني أغاني الحصاد والعديد من الأغاني الشعبية التقليدية في زفة العروس، وفي الوقت الذي تجلس به الفتاة في العربة وتحمل المذراة والغربال، كان الحضور يرشونها بالأرز والورد وتوزع الحلوى على الحضور.

وبعد مرور الزفة في البلدة القديمة، تصل إلى موقع الاحتفال، فعرفت وشحة الجمهور ولجنة التحكيم باسمها وحمولتها وثوبها وإكسسواراتها وبضفيرة شعرها (السبلة)، وهي طريقة تصفيف الشعر التي كانت تشتهر بها العروس قديمًا، وبالجرة التي كانت تحملها، المرسوم عليها عروق الزيتون.

ثم قدمت وشحة زغرودة تراثية قالت فيها:

«تقول ام العروس أنا ربيت ويا نعم ما ربيت
ربيت ست البنات وللمسعدين أعطيت
وحيات مين خلا الزيتون يعصر زيت
يما لو ما عريسك منيح ما كنت أعطيت».

وفي حوارنا مع جدة حلا وشحة أم عبد الله، وضحت لنا أنواع العروق والنترات التي كانت تُطرز على أرضية الثوب وكانت تشتهر بها البلدة قديمًا. منها: عرق الوز، وعرق العصافير، وعرق النخل، وعرق السد العالي الذي عرف في عهد الراحل جمال عبد الناصر، فكان يتميز بالقماش الملون باللونين الأحمر والأخضر ووجود القصب فيه وقلة التطريز عليه. وبينت لنا علاقة الألفة والمحبة التي تجمع المسلمين والمسيحيين في البلدة، التي كانت ولا تزال حتى اليوم قائمة على الاحترام المتبادل.

وأشرف على المسابقة لجنة تحكيم مكونة من مختصين في مجال التراث وأساتذة جامعات هم: د. سونيا نمر، ود. منير ناصر، وماري عايد، ونبيل علقم، إلى جانب مارغريت شاهين «عمتي توتة».

وتم التحكيم بالاستناد إلى بعض الأسس والشروط التي وضعتها اللجنة، وتتمثل بأن يكون عمر الفتاة المرتدية للثوب بين 12- 16 عامًا، وأن يكون اللباس ثوب العرس الفلسطيني في القرية أو الحمولة تبعًا للقرية المشاركة منها، والمعرفة المسبقة بتفاصيل اللباس الذي ترتديه الفتاة من حيث وظيفته (لأي مناسبة ترتديه)، عن طريق الشرح الذي تقوم به كل فتاة عن اسمها ومن أي حمولة أو قرية، ووصف للثوب الذي تلبسه لمدة دقيقتين، إضافة إلى معرفتها المسبقة ببعض الأدب الشعبي الفلسطيني من أغانٍ وأمثال وزغاريد وحكم شعبية عن طريق الإجابة عن الأسئلة السريعة المقدمة من قبل لجنة التحكيم، وألا يقل عدد الحشد من الأقارب وأهالي القرية المشاركين في زفة العروس عن 30 شخصًا.

وتوجت حلا وشحة بوشاح زهرة الريف 2014 بعد فوزها باللقب وحصولها على جائزة تتمثل بوقاة تضم ليرات ذهبية.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

غنـاء وعزف وتمثيل وشعر بالعربية والعبرية

غـــزة غـــوت تـالـيـنـــت

أسامة الكحلوت

تتقن الطفلة سراب الدهشان (12 عامًا) التمثيل، وتطمح أن تكون ممثلة مشهورة وأن تدرس الإعلام. وسراب هي ضمن خمسة أطفال سيشاركون من قطاع غزة في برنامج المواهب Arab got talent. وقد لاحظت مدرساتها قدرتها على إلقاء الشعر، وبعد تواصل بين إدارة المدرسة ومديرية التعليم لترشيح فتيات موهوبات لتعليمهن ضمن مشروع خاص بالوزارة، كانت لسراب فرصة المشاركة.

التحقت سراب في النشاط الخاص بالوزارة، وسرعان ما عرض عليها مدرسوها الانضمام لفريق التمثيل، لما تملكه من قدرة عالية وملامح تمثيلية تميزها عن غيرها، وحصلت على المراتب الأولى في عدة مسابقات على مستوى قطاع غزة بعد تمثيلها عدة فقرات، مثل عرض عن الطفلة هدى غالية التي قتلت الزوارق الحربية أسرتها أمام عينيها، وأم شهيد تستقبل نبأ استشهاد ابنها، ودور فتاة معاقة.

أما الطفلة عروب السقا (16 عامًا)، فهي حافظة لكتاب الله، وتلقي شعرًا باللغتين العربية والعبرية، حيث تعلمت كتابة الشعر وإلقاءه منذ طفولتها، بعدما لمست والدتها حب القراءة لديها، فاشترت لها العديد من كتب الشعر، لتبدع فيما بعد بكتابته. تقول: «ساعدتني أسرتي على هذه الموهبة والقدرة في كتابة الشعر وإلقائه، وتعلمت الكتابة في بحور الشعر الـ16، واستخدمت اقتباسات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية».

وأشارت عروب إلى أن فلسطين لن تتحرر بالرصاصة فقط، ولكن بالقلم أيضًا ستتحرر وتنتصر، والشعراء في غزة يختلفون عن شعراء العالم، فهم يعيشون في حصار وقصف ودمار دائم، بعكس غيرهم من الشعراء الذين يختلقون الإحساس والظروف ليكتبوا فيها الشعر، وستشارك في المسابقة بقصيدة عن القدس باللغة العربية الفصحى.

إلى جانبها، تجلس صديقتها الطفلة يارا أيوب (12 عامًا) وهي موهوبة بالغناء بعد عناية أسرتها بها منذ طفولتها، خلال تقديمها لأناشيد مدرسية وشعر خلال دراستها، ما دفع أسرتها لمتابعتها وإرسالها لمدرسة إدوارد سعيد للموسيقى بغزة لتتمكن أكثر من الأداء بعد ملاحظة خامة صوتها الجميلة. وشاركت في عدة مسابقة محلية حصلت على المراتب الأولى فيها، وستشارك في المسابقة بأغنية تركية وقصائد عربية، وتتمنى أن توصل رسالة الشعب الفلسطيني بأن الموهبة تولد من رحم المعاناة، وأن الرصاصة لها علاج، لكن الموهبة يصل صداها لكل العالم.

ممثلو غزة بانتظار الدعم والمساندة.

الطفل محمد كحيل (12 عامًا) يعزف على آلة القانون، وقد نشأ في أسرة فنية بعدما أصر والده عازف العود على أن يعلمه العزف على آلة القانون، وبأصابعه، يقدم عرضًا رائعًا لطفل في عمر الزهور، رغبة منه في الوصول إلى النجومية منذ صغره، وسيشارك بعدة معزوفات غنائية منفردة، ويطمح بدراسة هذا العلم خارج فلسطين.

أما الطفل عز الدين خليفة (13 عامًا)، فهو يقدم فقرات غنائية بصوت طفولي وأداء فني، فقد أصرت أسرته على تنمية موهبته بعدما لاحظت صوته الرائع منذ صغره في الغناء، وتابعت أداءه من خلال مدرسين مختصين، ليصل مرحلة الموهبة، وسيشارك بفقرة غنائية خلال المسابقة أمام لجنة التحكيم.

من جانبه، أشار مجد عويضة (24 عامًا)، مدير نادي المواهب بغزة، إلى أن النادي اختار هذه المواهب للمشاركة في البرنامج من ضمن ما يقارب 200 متسابق، وحصل الخمسة على أرقام دخول للمسابقة، وسيتجهون برفقته لمصر قريبًا.

وناشد عويضة المسؤولين في السفارة الفلسطينية والمصرية مساعدتهم للسفر وإجراء التنسيق الخاص للفريق للالتحاق في المسابقة قبل انتهاء الفترة الممنوحة لهم للوصول للجنة التحكيم.

بأس المقاومة وبؤس السلام

د. وداد البرغوثي

لم يحس الفلسطيني على مر السنين بما يحس به اليوم من كرامة وهو يرى ويسمع صواريخ المقاومة تطال أكثر مواقع العدو أهمية وحساسية، حيث أصبح للمقاومة بنك أهداف كبير، ورصيد من الصواريخ أكبر بكثير مما اعتقدنا ومما اعتقد العدو نفسه. فالعدو مبتكر عملية «الجرف الصامد» قد حولته صواريخ المقاومة الغزية العملاقة إلى «جرذ صامت». ورغم ما تحدثه طائراته من تدمير للمنازل وقتل للمدنيين، إلا أن المقاومة تكشف كل يوم عن قدرتها، وتؤكد أنها الرهان الوحيد غير الخاسر في ظل رهانات أخرى تجر الفشل تلو الفشل. فأي رهان على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي لم يقدر الله أمينها العام بان كي مون سوى على إدانة صواريخ المقاومة أولاً ثم انتقاد العنف الإسرائيلي!

يتوقع أهلنا في غزة منا في الضفة وفي الداخل الفلسطيني المحتل وفي الشتات ومن الشعوب العربية والإسلامية والصديقة وقفة تضامنية جادة، ولهم الحق في هذا التوقع، وعلينا جميعًا يقع هذا الواجب، ليس من قبيل التضامن مع غزة فحسب، ولكن من باب غسل عار تخاذلنا وصمتنا، في وقت تحقق غزة المحاصرة مثل هذا الإبداع العسكري والتكنولوجي، لتؤكد دائمًا للعدو والصديق أنها الأجدر بالحياة. تلك هي غزة، تقتص من قتلة محمد أبو خضير وتأخذ بثأر بيوت الخليل المنسوفة وثأر شهداء مخيم جنين وشهداء كل فلسطين. وبدل ذلك، يكافأ المتظاهرون لنصرة غزة بخنقهم بغاز قنابل الإخوة من الأجهزة الأمنية كما حصل في جنين.

من أجل ماذا؟ وإرضاء لمن؟ أو خوفًا ممن؟ أو خوفًا على ماذا؟ هل خوف على «منجزات» السلام من الاندثار؟ هل حرص على «حسن» الجوار مع جيران «الرضى»؟ هل خشية على المفاوض الفلسطيني أن يحرج أمام الشريك الإسرائيلي الذي قد يعيره بشعبه الذي يمارس الـ«عنف» ويقتل الأطفال؟ هل وفاء لـ «وقفة» الولايات المتحدة إلى جانبنا؟ هل حرص على ميزان العدل في العالم كي لا يميل أو يختل؟

رحم الله جبران خليل جبران الذي قال:

والعدل في الأرض يبكي الجن لو سمعوا
به ويستضحك الأموات لو نظروا

نعم لبأس المقاومة ولا لبؤس المساومة، هذا ما يردده لسان كل فلسطيني وعربي أبي، إن لم يكن بيده فبلسانه، وإن لم يكن فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

فاز بالجائزة الأولى في مسابقة بنك البركة التركي فرع الثلث والنسخ:

الخطاط إيهاب ثابت.. «ريشته من ذهب»

عبد الحكيم أبو جاموس

قال عنه الكاتب حسن البطل إن «ريشته من ذهب»، وافتخر بأنه يعلّق في بيته تحفةً خطّها بيده، كلماتها «الله نور السموات والأرض»، وامتدحه الكاتب والإعلامي عارف حجاوي في أكثر من نص ومناسبة، ووصفه بأنه «ذو مستوى متميز عربياً، وذو مكانة مرموقة». إنه الخطاط إيهاب إبراهيم ثابت، الفائز بالجائزة الأولى في مسابقة بنك البركة التركي للخط العربي، فرع النسخ والثلث.

يؤمن ثابت أن الخط اليدوي التقليدي ما زال محتفظاً بقيمته الجمالية، التي لا يمكن للحاسوب أن يصل إليها، ولا يمكنه أن ينافس الخطاط الذي يؤدي الكتابة بيده وعينيه وأعصابه ويضفي عليها شيئاً من روحه وطبعه وقدراته.

ويرى أن الخط العربي ارتبط خاصة في الماضي بطقوس عشق وتصوّف. وينظر ثابت بشكل عام إلى أعماله بعدم الرضى دائماً، ويشعر أنها بحاجة لتطوير وتحسين.

البدايات والتأثر بالأب

وعن بداياته يقول: والدي كان خطاطاً ورساماً وكنت أميل لمراقبته وهو يعمل. لفت انتباهَه شغفي بالرسم فشجّعني ووجّهني، وفي سن صغيرة أدركت أن التخصص مطلوب، فإما أن اختار الرسم أو الخط، فتركت الرسم، وبدأت أطوّر نفسي وأتدرّب. في تلك الفترة كانت «المصادر التي تهتم بالخط شحيحة» سواء النظرية أو التطبيقية، بالإضافة إلى عدم توفر الأساتذة أيضاً. كان المصدر الأبرز هو كتاب قواعد الخط العربي للأستاذ هاشم البغدادي رحمه الله، ثم في بداية الثمانينيات بدأ مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ircica)، أو «إرسيكا»، ومقرّه تركيا، بتنظيم مسابقة دورية للخط العربي كل ثلاث سنوات وهذا حرّك الركود الذي عاناه الخط في السبعينيات من القرن الماضي. بدأت التصاوير والكراريس والمصادر تنتشر وتتكشّف بصورة مطّردة، وبدأ الخطاطون يتعرفون على أسماء جديدة من عباقرة الخط وأساتذته مثل: محمد شوقي، وسامي أفندي، وحليم، ونظيف، وحامد الآمدي، وغيرهم رحمهم الله جميعاً. وبدأت المنافسة تشتد وتحتدم بين الخطاطين، وكان الجميع ينشد جائزة من «إرسيكا»، فقد كانت وما زالت تعني الكثير للخطاطين من ناحيتها المعنوية. وهنا حدثت طفرة في نهضة الخط وتجديد الاهتمام به، حيث بدأت عدة دول تهتم بالخط وتنظيم المعارض والمسابقات الخاصة به، ما ساعد في نهضة الخط من جديد. وكان للانترنت عظيم الأثر في انتشار الخط وتعارف الخطاطين وتبادل الخبرات. بعد ذلك، انتقلت للعيش من الأردن إلى الضفة الغربية، وقد واجهتني صعوبات كثيرة بسبب الانتفاضة الثانية، وانقطاع وصول المواد اللازمة للكتابة، خاصة فيما يتعلّق بالأدوات، كالورق والحبر والأقلام، فاجتهدت وأصبحت أجرب إلى أن استطعت تحضير ورقي بنفسي. وقد اتخذت من أقلام الحبر البلاستيكية بعد معالجتها أقلاماً للخط بدلاً من القصب، وقد أعطت نتيجة مُبهرة، بحيث واصلت استعمالها حتى بعد أن حصلت على الأدوات من الخارج. وكان آخر ما كتبت بها لوحة مسابقة بنك البركة «الثلث». لذا، على الخطاط ألا يوقفه عدم توفر المواد، ويجب عليه إيجاد البدائل بعد تجريبها والعمل على تطويرها وتحسين أدائها.

أنظر إلى أعمالي بعدم الرضى

وحول أهم أعماله الخطّية التي يعتز بها يقول: كأي أب يتعلّق بآخر أبنائه وأصغرهم، دائماً أحب آخر عمل لي، وبشكل عام أنظر إلى أعمالي بعدم الرضى، وأشعر أنها بحاجة إلى تطوير، وأن هناك ثغرات يجب سدّها. وفن الخط ينشد الكمال. ومن الأعمال التي أحبّها لوحة «الحلية في وصف الرسول عليه السلام» ولوحة «بداية سورة الإسراء» التي نالت إعجاب الخطاط الكبير داود بكتاش، واللوحة الأخيرة وهي لوحة «مسابقة بنك البركة الدولية» التي أُطلقت من تركيا، والتي حازت على المركز الأول في فرع «النسخ والثلث». كما أن لي تجارب ومحاولات في الجانب الحديث عبر توظيف الخط في الأعمال التشكيلية.

وعن موقفه من خط الحاسوب، يؤكد ثابت أن خط الحاسوب يؤدي جانباً وظيفياً فقط لا جمالياً، وأنه لا يمكن للحاسوب إنتاج خط عربي أصيل، ولا يمكنه أن ينافس الخطاط الذي يؤدي الكتابة بيديه وعينيه وأعصابه ويضفي عليها شيئاً من روحه وطبعه وقدراته، فيمكنك تمييز خطوط بعض الخطاطين الكبار أو حتى المعاصرين من خلال كتاباتهم. ومثل الكثير من الفنون والحرف التي تمت أتمتتها «حوسبتها»، بقي العمل اليدوي التقليدي محتفظاً بقيمته الجمالية، ثم إن الخط ارتبط خاصة في الماضي بطقوس عشق وتصوّف، لذلك عمد بعض الخطاطين إلى الوضوء قبل الكتابة أو حتى الصلاة ركعتين لله تعالى ليوفقه في الكتابة، وبعضهم عمد إلى عدم إرهاق أعصابه ويديه بحمل الأشياء الثقيلة.

غياب الثقافة الخطية

ويرى ثابت أن واقع الخط في فلسطين جيّد من ناحية «نوعية»، لكنه بخلاف ذلك من ناحية عدد الخطاطين. يقول: لنا تواجد دولي جيد في المعارض والمسابقات الدولية، لكن بأعداد قليلة. وفلسطين بحكم الوضع السياسي فيها، لم يكن على سلم أولوياتها الاهتمام بالخط وإقامة المعارض، لذلك غابت الثقافة الخطية نوعاً ما، ولم يكن هناك اهتمام بالمعارض من جانب المعنيين، كوزارة الثقافة، كما أن هناك غياباً عند المواطنين بشكل عام للاهتمام بالخط وبالثقافة الخطّية، واقتناء اللوحات.

ويشير إلى محاولات يقوم بها البعض لتشكيل جسم ما «نقابة أو تجمع» يمثل الخطاطين الفلسطينيين.

ويعزو غياب تنظيم معارض الخط ربما لقلّة الاهتمام بالثقافة الخطية، وعدم اكتراث الإعلام، وقلّة اهتمامه بالخط، وعدم الاهتمام على مستوى شخصي ومؤسساتي بالخط، وغياب ثقافة تذوّق اللوحات الخطّية واقتنائها، وضعف دور المدارس في نشر الثقافة الخطّية، وغياب تعليم أصول وقواعد الخط في المدارس بالصورة الصحيحة «غير المشوهة»، ما أوجد جيلاً جاهلاً بقيمة الخط العربي وبصورته الصحيحة.

النسخ ثم الديواني فالثلث

ويحبّ ثابت جميع الخطوط، لكن أقربها إلى نفسه خط النسخ ثم خط الديواني، فخط الثلث. كما أن للخط الفارسي في قلبه مكانة خاصة جداً فهو خط رائع وله مذاق مميز لكني للأسف لا أكتبه وأحب منه ما كتبه الخطاط عماد الحسيني رحمه الله.

ويرى أن أبرز الصعوبات التي يواجهها الخطاط هي الحصول على الأدوات الصحيحة والمُصنّعة بالطريقة التقليدية الصحيحة، كالحبر والورق والأقلام، بالإضافة إلى صعوبة تسويق الأعمال الخطّية. كما أننا نواجه في فلسطين قلّة ثقافة الناس بالخط وتقديرهم له واعترافهم به كفن له تاريخه. إلا أن هناك اهتماماً بالخط في بعض دول الخليج بصورة جيدة خاصة الإمارات العربية المتحدة، «دبي والشارقة تحديداً» وتركيا، حيث تُنظم هناك معارض ومسابقات ويتم اقتناء هذه الأعمال الخطية. وهناك معرض سنوي للخط يقام في الجزائر. والغريب أن الكثير من الأجانب يهتمون وبصورة لافتة للنظر بفن الخط العربي أكثر من أهل هذا الفن.

ويضيف: أفضل من يمكن أخذ الخط عنه فيما يتعلق بخطي الثلث والنسخ هو الخطاط التركي محمد شوقي رحمه الله، وبالنسبة للخطين الديواني والرقعة هو الخطاط التركي محمد عزت رحمه الله، وبالنسبة للثلث الجلي فالاسم اللامع فيه هو الخطاط التركي سامي أفندي رحمه الله.

الحال
المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

رئيسة التحرير: نبال ثوابتة

هيئة التحرير: عارف حجاوي، وداد البرغوثي، لبنى عبد الهادي، خالد سليم، بسام عويضة، سامية الزبيدي
محرر مقيم: صالح مشارقة

الإخراج: عاصم ناصر
رسم كاريكاتوري: مراد دراغمة ويوسف عوض وأسامة نزال

التوزيع: حسام البرغوثي
هيئة التأسيس: عارف حجاوي، عيسى بشارة نبيل الخطيب، وليد العمري

تصدر عن مركز تطوير الإعلام
جامعة بيرزيت
هاتف 2982989 ص ب 14بيرزيت - فلسطين
alhal@birzeit.edu

SWEDEN